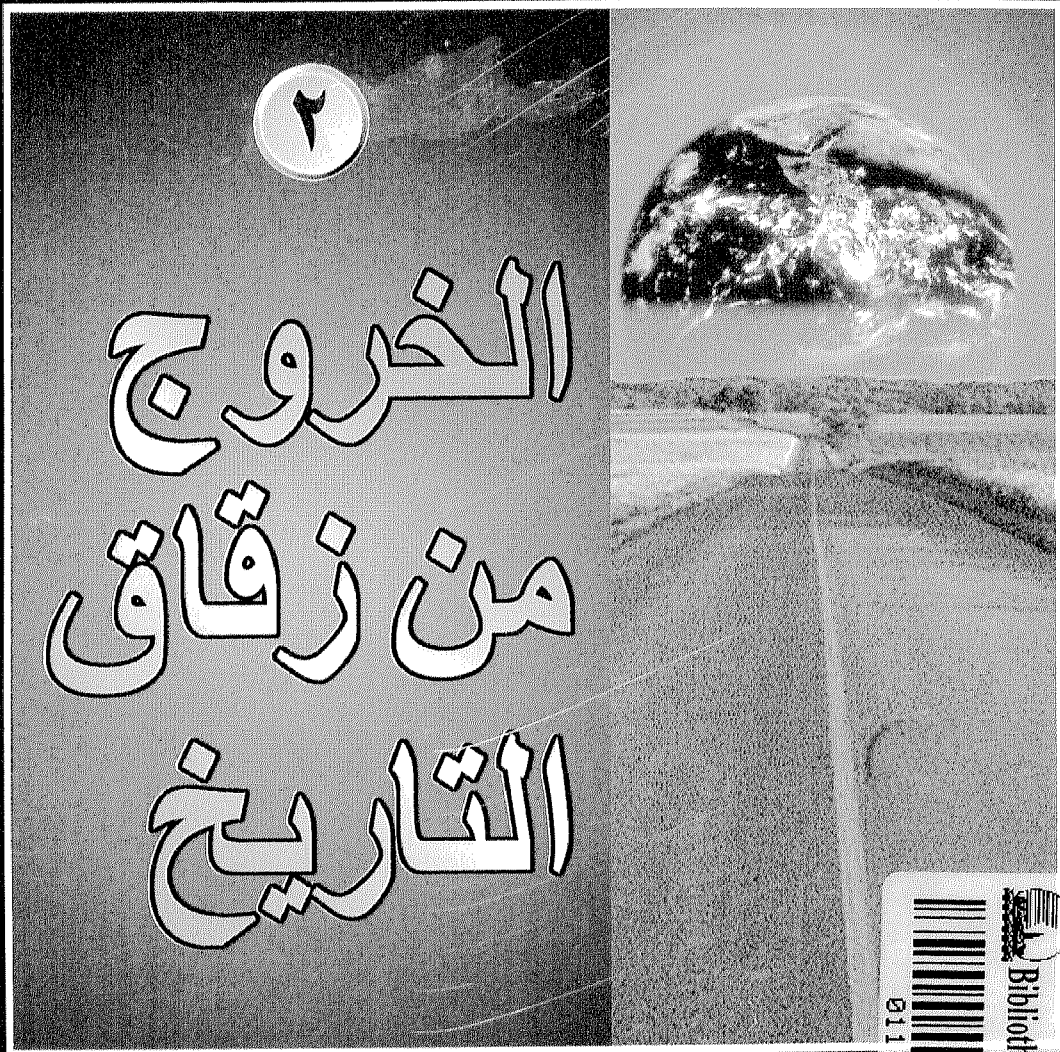


سلسلة المجلدات الأولى

د. سعد الدين إبراهيم

المجلد الأول (القومية العربية)



دار أولاد للطباعة والنشر والتوزيع
 مكتب دار أولاد

Bibliotheca Alexandrina
 011433

الخروج من زقاق التاريخ

المجلد الأول
القومية العربية

الدكتور سعد الدين إبراهيم

٢

الخروج من زقاق التاريخ

دروس الفتنة الكبرى في الخليج

الهيئة العامة
رقم التسجيل 956-70442
رقم الترخيص ٤٤٤٤٥

الناشر

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
(عبدہ فریب)

الكتـاب : الخروج من زقاق التاريخ (دروس الفتنة الكبرى فى الخليج)

المؤلف : د . سعد الدين إبراهيم

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/٢٣٧٢

ISBN : الترقيم الدولى

977-303-333-7

تاريخ النشر : ٢٠٠٠م

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

الناشر : دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع (عبدہ غريب)

شركة مساهمة مصرية

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج امون - الدور الأول - شقة ٦

٢٤٧٤٠٣٨ / فاكس - ٢٤٦٢٥٦٢ ☎

التوزيع : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)

٥٩١٧٥٣٢ / ☎ ١٢٢ (الفجالة)

المطابع : مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)

٠١٥/٣٦٢٧٢٧ ☎

رئيس مجلس الإدارة / أحمد غريب

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

A decorative flourish consisting of a central circular motif with intricate, symmetrical scrollwork extending outwards to the left and right.

مقدمة

طبعة الأعمال الكاملة

مع صدور الطبعة الثانية من كتاب "الخروج من زقاق التاريخ"، ضمن الأعمال الكاملة لهذا الكاتب، يكون قد مر على أزمة الخليج الثانية حوالي عشر سنوات. وهى الأزمة التى تفجرت مع أمر صدام حسين لقوات الجيش العراقى بغزو الكويت فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠.

وكنا قد اخترنا للكتاب عنواناً فرعياً، وهو "دروس الفتنة الكبرى فى الخليج" وقد تأكد معنى هذا العنوان الفرعى طوال السنوات اللاحقة للغزو العراقى للكويت. وكنا قد اخترنا مفهوم "الفتنة الكبرى" مجدداً، لتترجم احساسنا فى ذلك الوقت (١٩٩٠) لأن ما حدث فى نهاية القرن العشرين الميلادى، والخامس عشر الهجرى. هو أشبه بما حدث للعرب والمسلمين فى أواسط القرن السابع الميلادى، والأول الهجرى، فى العام ٦٥٦ ميلادية (٣٤ هجرية) اغتيل الخليفة الراشد عثمان بن عفان، الذى كان حكمه قد امتد اثنى عشر عاماً، شهدت العديد من التجاوزات والمحسوبية، التى أوغرت عليه قلوب الكثيرين، بمن فيهم العديد من الصحابة والأنصار. وكانت الملابس التى أدت إلى اغتيال الخليفة الثالث عثمان، هى نفسها التى أدت إلى خلافات عميقة فى صفوف الصحابة والأنصار على اختيار الخليفة الرابع، فرغم أن الأغلبية انتصرت للأمام على بن أبى طالب، ونادت به خليفة لعثمان وأميراً للمؤمنين، إلا أن أقلية مؤثرة وقادرة من بنى أمية، أقارب عثمان، تمللوا، ثم توردوا على هذا الاختيار، وهو الأمر الذى أدى إلى انقسامات عميقة بين المسلمين من أنصار علي بن أبى طالب وأنصار معاوية بن أبى سفيان كقائد للأمويين الذين كانوا قد استفادوا من خلافة قريبهم عثمان. وتصاعدت هذه الانقسامات إلى صراع بالسلاح، دام خمس سنوات، وانتهى باغتيال على بن أبى طالب نفسه (٦٦١م) وكان هناك فريق ثالث من المسلمين أزعجهم الخلافة والانقسام بين أنصار على وأنصار معاوية، فتمردوا على الاثنين وبذلك انقسم المسلمون الأوائل إلى ثلاث فرق متخاصمة، وعرفت الأولى فيما بعد وإلى الآن باسم "الشيعة" أى أنصار على بن أبى طالب أو المتشيعين له، وعرفت الفرقة الثانية المناصرة لمعاوية باسم "السنة" وعرفت الفرقة الثالثة المتمردة على كل من على ومعاوية على السواء باسم "الخوارج". وظلت الانقسامات التى بدأت على السلطة، تخلق فكرها وفقها الإسلامى، فأصبح الإسلام الذى بدا واحداً، يتفرع إلى ثلاثة "اسلامات" وتفرع من كل واحد منها مذاهب وفرق ومدارس لذلك لم يكن طه حسين، وغيره من الذين أرخوا لتلك الحقبة المبكرة من الإسلام مبالغين فى وصف ما حدث حول مقتل الخليفة الثالث عثمان، ثم مقتل الخليفة الرابع على بن أبى طالب، بوصف "الفتنة الكبرى" وهم

فى هذا الوصف غير مبالغين بالمرّة. فبعد ما يزيد على أربعة عشر قرناً، ما زالت الخلافات "السنية - الشيعية"، حادة فكرياً، وقابلة للالتهاج عسكرياً مثلما حدث بين العراق (النصف سنى) وإيران (الشيعية) من حرب ضروس، استمرت ثمانى سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

إن ما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، عندما غزت العراق جارتها العربية المسلمة المسالمة، كان إيذاناً بفتنة كبرى ثانية لا تقل عن تلك التى حدثت عام ٨٥٦ فقد انقسمت الدول العربية والإسلامية على نفسها، بين من تعاطفوا مع الكويت وأيدوا سعى شعبها وحكامها لتحرير أنفسهم من احتلال "الأشقاء" العراقيين، ومن وقفوا مؤيدين صراحة أو ضمناً لصدام حسين. ووقعت حرب خاطفة استمرت شهرين فى أوائل عام ١٩٩١، انتهت بهزيمة هائلة للعراق أمام جيوش الائتلاف الدولى الذى قاده أميركا واشترك فيه العرب مع الأجانب ضد دولة عربية لأول مرة فى التاريخ العربى الإسلامى. لقد نتج عن أحداث (١٩٩٠ - ١٩٩١) انقسامات فى الوطن العربى والعالم الإسلامى ودخل كل عربى مسلم. وفضلاً عن ذلك فقد العراق فعلياً استقلاله ووحده. فقد استسلم العراق بعد هزيمته العسكرية لشروط المنتصرين من أعضاء التحالف الدولى؛ وضمن ذلك فرض قيود على حركة الطيران والجيش العراقى فى مناطق شاسعة شمال العراق وجنوبه. وقد سمح ذلك للأكراد فى شمال العراق بكيان شبه مستقل عن الحكومة المركزية فى بغداد.

وإذا كان لنا أن نلخص ونشخص الدرس الأول وربما الأوحد للفتنة الكبرى فى الخليج فى كلمة واحدة لكانت تلك الكلمة هى "الاستبداد". لقد جلب الاستبداد على الأمة العربية كل مصائبها فى القرن العشرين. ووصل هذا الاستبداد إلى قمته فى العراق على يد أكبر السفاحين فى التاريخ العربى، وهو صدام حسين. وتسبب هذا الاستبداد فى أكبر فتنة أصابت العرب والمسلمين منذ الفتنة الأولى عام ٦٥٦. وهذا هو الدرس الذى لا بد أن تعيه الأجيال العربية الصاعدة وهى تدخل قرناً جديداً وألفية جديدة فمعركتها القادمة فى عصر "العولمة"، تبدأ فى الداخل للتخلص من الاستبداد، وبناء الديمقراطية، والانطلاق على الطريق السريع للعلم والتكنولوجيا. إن الديمقراطية هى الفريضة الغائبة فى الوطن العربى، وهى الفريضة الواجبة فى هذا الوطن العربى. ولا مستقبل، ولا حياة كريمة أو عزيزة، للعرب كشركاء وأنداد فى النظام العالمى بغير الديمقراطية.

أقول قولى هذا واستغفر الله لى وللعرب والمسلمين، ولا استغفره للسفاحين والمستبدين.

سعد الدين إبراهيم

المعادى/المقطم ٢٥/١٢/١٩٩٩

مقدمة الطبعة الأولى

يحتوى هذا الكتاب على المقالات والدراسات التى كتبها المؤلف باللغة العربية، خلال الأربعة عشر شهراً التى أعقبت غزو العراق للكويت، والتى نشرت فى الصحف المصرية والعربية، أو أقيمت فى مؤتمرات وندوات بمناسبة هذا الحدث المأسوى الجسيم. لقد أحدث غزو نظام صدام حسين للكويت انشطاراً عميقاً فى الوطن العربى على مستوى الأنظمة الحاكمة، وعلى مستوى الشعوب، والقوى السياسية، والمواطنين العرب، بل وداخل كل مواطن فرد. وانشطار بهذا العمق كان ظاهرة غير مسبوقه فى تاريخ العرب الحديث. بل ولا يماثله فى تاريخ العرب كله سوى «الفتنة الكبرى» التى حدثت فى منتصف القرن الهجرى الأول. لذلك فليس من المبالغة فى شئ على الإطلاق أن نصف ما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ «بالفتنة الكبرى الثانية» فى التاريخ العربى الإسلامى .

ولكن ما كان لهذا الانشطار، وما أنتجه من «فتنة كبرى» أن يحدث لمجرد أن رجلاً واحداً، فى قطر عربى واحد، قد اتخذ قراراً أرعن بغزو بلد عربى إسلامى شقيق. ما كان لهذا الانشطار أن يحدث، إلا لأن الجسم العربى الكبير كانت تعتريه عوامل ضعف وتهرؤ كثيرة، وإن ظلت تحت السطح، إلى أن وقعت الواقعة، فكشفت عنها بشكل درامى مأساوى.

وإذا أردنا تجميع عوامل الضعف والاهتراء هذه تحت عنوان واحد، فربما يكون العنوان الأنسب هو «الاستبداد» فى الوطن العربى - الاستبداد بالسلطة والثروة وبصناعة القرار. لذلك فإن عدو العرب الأكبر هو هذا الاستبداد بكل صورته ومستوياته، وبكل من يجسمونه من أنظمة الحكم والحكام، ومن الثقافة العربية العامة والثقافة السياسية، التى تنتج المستبدين وليست الشعوب بريئة تماماً من مسئولية هذا الاستبداد. ففى معتقداتها وسلوكياتها وممارستها ما يجعل ميلاد هذا الاستبداد ممكناً، وما يجعل ترعرعه ودوامه هو القاعدة العامة فى معظم أقطارنا العربية.

لذلك فقد تم ترتيب دراسات هذا الكتاب، بحيث تبدأ من الخاص، وهو الحاكم المستبد، وتنتهى بالعام وهو الثقافة السياسية العربية. وربما يلاحظ القارئ بعض التكرار فى الأفكار والأقوال، وذلك لأن محتويات الكتاب ظهرت فى البداية كمقالات

أو دراسات منفصلة، وفي أوقات مختلفة، خلال شهور «الفتنة الكبرى». كذلك سيلاحظ القارئ تفاوتاً في النبرات والتعبيرات من مقال لآخر أو من فصل لآخر. وذلك لاختلاف اللحظات والسياقات التي كتبت فيها خلال الأربعة عشر شهراً التي تلت أول فصول «الفتنة الكبرى». ومن ثم يظهر بعضها حاد النبرة، أو مفعم بالمشاعر الغاضبة أو الحزينة. بينما يظهر بعضها الآخر بنبرة علمية هادئة. وقد حرصت أن أبقئها كما كتبت في لحظتها دون تغيير، حتى يكون الكتاب في مجمله «شهادة على العصر العربي» الذي عاشه الكاتب .

ولكن القارئ لن يعدم إدراك الخيط المشترك الذي تنتظم فيه كل مقالات الكتاب، منذ أول سطوره إلى آخرها. فمقولته الرئيسية، والتي تظهر كعنوان للكتاب كله هو إنه إذا استمر الاستبداد في وطننا فإننا سنظل نعبت في زقاق التاريخ الإنساني، بينما يتقدم الآخرون على الطريق السريع المفتوح للتقدم الإنساني، ويؤمن الكاتب أن هناك مخارج عديدة من الزقاق. وأن أهم مخرجين هما الديمقراطية والتقدم العلمي - التكنولوجي؛ وبهذا الترتيب. وهما معاً يمثلان شرط ضرورة. أما شروط الكفاية الأخرى فهي الوحدة العربية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ومعاً تمثل هذه الشروط أركان مشروع حضارى عربي، هو الكفيل بأن ندخل به إلى القرن الحادى والعشرين . ومن ثم فلا بد أن يتحول هذا المشروع إلى «عقد اجتماعى عربى جديد» ينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين من المحيط إلى الخليج .

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

سعد الدين إبراهيم

مركز ابن خلدون - المقطم - القاهرة

١٩٩١/١١/١

بعد الغزو وقبيل القمة

بعد غزو قوات صدام حسين للكويت بساعات، تداول عدد من مفكرى مصر فى عواقب هذ الحدث الجسيم، ثم اجتمعوا معاً فى مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ثم اجتمع ثلاثة منهم فى مكتب الدكتور أحمد كمال أبو المجد. وخلصوا من هذه المداولات إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربى عاجل، يدعو إليه الرئيس حسنى مبارك، وكتبوا بهذا المعنى إلى المسئولين. وخاطب الرئيس مبارك الأمة العربية يوم ٨/٨/١٩٩٠، ودعا إلى قمة عربية فى القاهرة يوم ١٠/٨/١٩٩٠. وصبيحة يوم القمة نشرنا المقال التالى بصحيفة الوفد (القاهرية).

مطلوب من القمة العربية فوراً :

لا يريد العرب من ملوكهم ورؤسائهم المجتمعين فى القاهرة مجرد إعلانات مبدئية، أو شجب أو إدانة للغزو الصدامى للكويت .. فقد فعل العالم كله ذلك وأكثر من ذلك. إن المطلوب من القمة هو أن تتخذ قرارات بإجراءات عمل حاسمة، ليس فقط لإنقاذ الكويت من الغزو الصدامى، ولكن بنفس الإلحاح والعجلة لإنقاذ العراق نفسه، من الجنون الصدامى، وبنفس الإلحاح والعجلة لإنقاذ الخليج كله، بل والوطن العربى بأسره من عواقب الجموح الصدامى.

فالقضية لم تعد فقط غزو بلد عربى شقيق ومسالم. ولم تعد فقط اغتصاب حريات وثورات شعب عربى آمن وأصيل وكريم. إن القضية أصبحت أيضاً قضية العراق البلد العربى الشقيق، وشعبه وجيشه وثوراته وإنجازاته. فهذا البلد وشعبه أصبحا الآن بسبب الجنون والجموح مهددين بالدمار والهلاك. إن القضية أصبحت أيضاً هى كل منطقة الخليج، ببلدانه وشعوبه وثوراته التى توشك كلها أن تصبح رهينة يتنازعها الاستبداد الصدامى من ناحية وقوى الهيمنة الأجنبية من ناحية أخرى. والقضية أصبحت الوطن العربى بأسره الذى أصبح مهدداً فى حاضره ومستقبله بسبب المقامرة الصدامية .

إن حرصنا على إنقاذ العراق من عواقب الجموح والجنون والاستبداد لا يقل عن حرصنا على إنقاذ الكويت والخليج. وفى إنقاذ الكويت، إنقاذ للعراق والخليج. وحيث بدأت الجريمة بكل أركانها المادية فجر يوم خميس مشوم على أرض الكويت، فلا بد أن يبدأ خلاص العراق والخليج وحماية المستقبل العربى من أرض الكويت.

ولیکن الخلاص ببدا لا ببدا عمرو :

لابد أن يدرك الملوك والرؤساء العرب هذه الأبعاد المتشابكة، لما حدث فجر الخميس ١٩٩٠/٨/٢، وأن يتصرفوا على هذا الأساس. والتصرف على هذا الأساس يقتضى:

□ تكوين قوة سلام عربية على الفور، تفصل بين القوات العراقية والقوات السعودية، وتتمركز على الحدود السعودية - الكويتية، وأن تكون هذه القوة قوة محاربة وليست قوة رمزية، وأن تشارك فيها مصر والمغرب والجزائر معاً على الأقل.

□ أن تطلب القمة العربية من صدام حسين أن يجلو عن الكويت، وأن تصر على إعادة نظامها الشرعى إلى حكم البلاد، وأن يترك للشعب الكويتى أن يقرر مصيره ونظام الحكم الذى يرتضيه فى استفتاء شعبى، تحت إشراف عربى أو دولى فيما بعد، و فقط بعد أن تجلو القوات العراقية عن أراضيها .

□ إذا لم يذعن صدام حسين لهذا المطلب العربى والدولى المشروع. فلتدخل قوة السلام العربية هذه إلى الأراضى الكويتية للبدء فى تحريرها. ولتساندها فى ذلك قوات دول مجلس التعاون الخليجى .

□ إذا لم تستطع قوة السلام العربية وقوات مجلس التعاون الخليجى أن تكون ندا للقوات العراقية. فلتترك القمة العربية الباب مفتوحاً للاستعانة بقوات دولية مساندة تحت علم الأمم المتحدة، إعمالاً للمادة ٤٢ من الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة، لاستكمال مهمة تحرير أراضى الكويت. ولتفوض القمة الدول العربية المشاركة فى قوة السلام ومجلس التعاون الخليجى فى اتخاذ القرار بهذا الصدد .

إن الخطوات الأربع المذكورة أعلاه هى بمثابة مشاريع بقرارات لابد أن تصدرها القمة العربية المجتمعة فى القاهرة - إنفاذاً للكويت والعراق والخليج والوطن العربى.

وبغير هذا الحد الأدنى من العمل العربى الحاسم، فإن مصير الكويت والعراق والوطن العربى سيتقرر فى الأسابيع والشهور القادمة بيد غيرنا.

إن اللحظة التاريخية الحرجة والمهولة التى نمر بها فى هذه الأيام، لا يمكن ولا ينبغى التعامل معها بقواعد الإجماع أو الأغلبية المعتادة فى المحافل العربية الرسمية. إن اللحظات الاستثنائية الحرجة فى التاريخ تحتاج إلى شجاعة استثنائية وإلى قواعد

استثنائية. وليتذكر الملوك والرؤساء العرب أن صدام حسين لم يتصرف بناء على إجماع عربي أو أغلبية عربية، أو حتى مشورة أى طرف عربي. ولا يمكن رهن حرية ومصير مليون كويتي، وحرية ومصير سبعة عشر مليون عراقى، ولا حرية ومصير ثلاثين مليون خليجى، ولا حرية ومصير مائتى مليون عربي من المحيط إلى الخليج لإرادة رجل واحد. فإذا كان هذا الرجل يصر على الانتحار، فليفعل ذلك وحده، دون أن ينحر معه شعب الكويت وشعب العراق وشعوب الخليج والأمة العربية .

إن الخطوات الأربع التى اقترحناها كحد أدنى لعمل عربي حاسم، هى معاً، وسيلتنا الجماعية لإنقاذ الكويت والعراق والخليج والوطن العربي، بل وربما صدام حسين نفسه، من هلاك عاجل أو ذل آجل. اللهم قد بلغت اللهم فاشهد.

سعد الدين إبراهيم

(انتهى المقال)

ولكن الأمور لم تسر على هوى المفكرين. فالذين يحكمون فى الوطن العربى لا يفكرون، والذين يفكرون لا يحكمون. ولا حول ولا قوة إلا بالله .

□ الفصل الأول □

تأملات فى سلوك صدام

- ١) مبارك وصدام والمستقبل العربى .
- ٢) النهاب الوهاب .
- ٣) الخيانة العظمى فى شط العرب .
- ٤) غوغائية صدام والقضية الفلسطينية .
- ٥) البلطجة فى النظام الدولى .

(١) مبارك وصدام والمستقبل العربي (*)

لا شك أن الازمة التي أحدثها الرئيس العراقي صدام حسين باجتياحه للكويت الشقيق ، يمكن ان تتحول الى كارثة مدمرة بالنسبة له، وللعراق، والخليج، وبقية الوطن العربي . وشأن هذا الرجل هو شأن الشخصية التراجيدية فى الاساطير الاغريقية - يرى الكارثة قادمة امام عينيه، مثل كتاب مفتوح، ولكنه ، بوعى أو بغير وعى، يقذف بنفسه الى قلب الكارثة، كما لو كان يستجيب لقدر محتوم . وقد قيل الكثير حول فقدان الرجل لرشده السياسى، واختلطت عليه "الازمة" و"الامكنة" و قوانين الحركة فى النظام العالمى . ويتصرف صدام حسين الآن، كما لو كان يؤمن بأنه استثناء فذ لقوانين التاريخ والاجتماع . بينما كل الشواهد تشير إلى أنه نشاز صارخ لهذه القوانين .

وفى مواجهة هذه الشخصية التراجيدية الناشزة، يقف الرئيس المصرى حسنى مبارك، بثبات وشجاعة وعقلانية . يحاول ان يمنع تحول الازمة الى كارثة . ويؤمن ان "الانقاذ" ممكن وان الكارثة ليست حتمية . وقد عبر عن ذلك كله فى خطابه إلى الامة يوم الاربعاء ١٩٩٠/٨/٨ ، ثم امام مؤتمر القمة يوم الجمعة ١٩٩٠/٨/١٠ . واثبت مبارك انه زعيم قومى عاقل ورجل دولة مسؤل، وكبرت معه مصر وعقلاء العرب . وكان واضحاً ان الرجل يعرف "مكانه" و "زمانه" وقوانين عصره وعالمه بكل الشفافية والوضوح .

وبين شخصية صدام التراجيدية النشاز، وشخصية مبارك رجل الدولة العاقل يتأرجح حاضر ومستقبل الامة العربية بأسرها . أحدهما يستشير احط غرائز الغوغائية العربية، والاخر يستنفر اسمى مبادئ الامة العربية . والمقابلة أو المقارنة هنا ليست بين شخصين، أو رئيسين . وإنما هى بين ظاهرتين، وبين نزعتين، وبين اتجاهين . ظاهرة "البقاء" فى مقابل ظاهرة "الفناء"، نزعة "عقلانية" فى مواجهة

(*) نشر بصحيفة الأهرام يوم ١٩٩٠/٨/١٦ .



نزعة "خرفائية"، اتجهت نحو "المستقبل"، واتجهت نحو "الماضي". وسواء يدرك الرجلان ذلك بوعى أو لا يدركانه، إلا إنهما في لحظة الدراما القومية هذه، يجسمان كل جدليات التاريخ والاجتماع العربي .

ولأننا مع "البقاء" و "العقلانية" و "المستقبل"، فلا يمكن ولا ينبغي أن نترك رجلاً واحداً في قطر عربي واحد يقرر مصير مائتي مليون عربي، خاصة إذا كان هذا الرجل شخصية تراجيدية ناشئة، تجسم نزعات "الفناء" و "الخرافة" و "الماضي" . لذلك لا بد أن يقف كل العرب مع مبارك، ومع مصر، ومع قوات السلام العربية في الخليج . ولا بد من دعم ما يمثله هذا الرجل من نزعات البقاء والعقلانية والمستقبل - بالمال والسلاح والرجال . ففي امتنا من لديهم فيض من الرجال، وفيها ما لديهم فيض من المال والسلاح . ولا بد من المزاجية بين الرجال والمال والسلاح بلا وهن أو تردد . فإذا فعلنا ذلك بحسم وجدية، فلا بد للآزمة أن تنتهي دون أن تتحول إلى كارثة عربية .

لقد كلفت الأزمة التي خلقها صدام حسين لنفسه وللعراق والخليج والوطن العربي في أسبوعين فقط ما يوازي عشرة مليارات دولار، ذهبت هباءً منثوراً . غير كل الآلام الإنسانية والبشرية لشعب الكويت والعرب والعالم ، وهي الام لا تقدر بمال . ولعل في هذه الحقيقة وحدها أحد مؤشرات ما كان ينبغي علينا ان نفعله في الماضي . وبالقطع فهي مؤشر لما ينبغي ان نفعله في المستقبل مباشرة بعد احتواء الآزمة . ونقصد بذلك بناء نظام عربي جديد أكثر تكافلاً بين عرب اليسر وعرب العسر، منعاً لانفجار أحقاد مكبوتة، نظام عربي أكثر ديموقراطية، منعاً لظهور المستبدين المغامرين من امثال صدام، نظام عربي أكثر قوة من داخله وعماده مصر، منعاً لالتهايم أقطارنا الصغيرة بواسطة أشقاء جشعين أو أجانب ظامعين . ومهما كانت كلفة هذا النظام العربي الجديد - الأكثر تكافلاً وديموقراطية وأمناً - فإنها بالقطع ستكون أقل من تكاليف إهدار المال والبشر والأمن والكرامة لكل الأمة - كما رأينا في الأسبوعين الماضيين .

(٢) النهاب الوهاب (*)

لعالم الاجتماع العراقي المعاصر الدكتور على الوردى توصيف دقيق لأحد أنماط الشخصية العراقية، وهي ما يسميه "النهب الوهاب". وهي شخصية تختلط فيها سمات البداوة والفوضى والبربرية والقسوة، مع سمات المغامرة والمقامرة والاسراف والسخاء. وقد تذكرت هذا الوصف، وأنا اتابع بكل حزن وألم وغضب، المأساة العربية الجديدة باجتياح حجاجل صدام حسين لدولة الكويت المسالمة.

فضمن ما تناقلته وكالات الأنباء، خبر اقتحام قوات صدام حسين للبنك المركزي الكويتي، ونهب ما يقرب من ثلاثة مليار دولار نقداً، واثنى مليون أوقية من الذهب (قيمتها حوالي ثمانية مليار دولار)، والسطو على بقية البنوك والقصور الكويتية ونهب محتوياتها المالية والعينية، ونقلها إلى بغداد، حيث يجلس صدام حسين، بنصف الشخصية التي تحدث عنها الدكتور الوردى وهي "النهب".

وتذكرت إسراف الرجل في سخائه على نفسه وأفراد أسرته وعلى ضيوفه من العرب والأجانب، حينما يزورونه في بغداد. تذكرت، مثلاً، أنه أهدى أغلى سيارات المرسيديس لكل رؤساء الوزراء، والوزراء، ورؤساء تحرير الصحف، الذين حضروا مؤتمر قمة بغداد الذي أعلن فيه عن قيام مجلس التعاون العربي، في فبراير ١٩٨٩.

وتذكرت الإعلان عن مسابقة عالمية في العمارة منذ سنتين لبناء أكبر قصر رئاسي في العالم والتاريخ في العاصمة العراقية بغداد لكي يعيش فيه صدام حسين، ويدير منه شئون العراق (وربما شئون الكون أجمع). وسألت يوماً أحد مكاتب التصميم المعماري التي تقدمت للمسابقة، فعلمت أنه طبقاً للمواصفات المذكورة في الإعلان، فلن تقل تكاليف تشييد هذا القصر عن خمسة مليار دولار امريكي (باسعار ١٩٨٨). تذكرت هذين الحديثين وأنا استعيد مقولة الدكتور الوردى عالم الاجتماع العراقي، حول النصف الثاني من نمط الشخصية العراقي، وهو النصف "الوهاب".

(*) نشر بعدة صحف عربية يوم ٢٣/٨/١٩٩٠.

وهذا المزيج الغريب فى شخصية "النهاب الوهاب" هو الذى يشيع البلبلة والتردد فى التعامل مع صدام حسين بواسطة الرؤساء والملوك العرب. ولا شك أن الذى يمالىء الرجل أو ينافقه من هؤلاء الملوك والرؤساء، ربما يفعلون ذلك رجاء أو أملا فى أن يتعامل معهم أو مع أقطارهم الفقيرة بسخاء - أى "كوهاب". ولكن الذى لا يدركونه هو أن نفس هذه الشخصية "الواهبة" الكريمة لها جانب آخر وهو الشخصية "الناهبة" القاسية. كما لا يدركون أن شخصية "النهاب الوهاب" هى شخصية مزاجية متقلبة وإنقلابية. وأنه لا يمكن التنبؤ بمتى يظهر جانبها المسرف فى "وهايته"، ومتى يظهر الجانب المسرف فى "نهايته". وقد رأينا كيف ان الرجل فى أقل من اسبوعين (أى بين يوم ٧/١٧ الذى أثار فيه المشكلة مع الكويت ويوم ٨/٢ حينما اجتاحتها بقواته) قد تحول فى سلوكه الظاهر من النقيض إلى النقيض.

إن الذين يشبهون صدام حسين بهتلر ليسوا دقيقين تماماً. إن أقرب شبه له فى الانماط التاريخية هو جنكيز خان وهولاكو، من زعماء التتار - حيث تختلط صفات الجسارة والقسوة والتدمير والنهب والاستبداد مع صفات الإسراف والسخاء والمقامرة. ويبدو أن فى بعض العرب، حتى من عامة الناس، عناصر من شخصية "النهاب الوهاب"، حتى أن كانت مكبوتة لا تظهر فى الظروف العادية. وربما كان ذلك وراء إعجاب هذا البعض بصدام حسين وما فعله أخيراً. وإن كان هذا البعض لحسن الحظ أقلية فى أمتنا العربية.

(٣) الخيانة العظمى فى شط العرب (*)

يستحق صدام حسين أن يحاكم على جرائم عديدة، ارتكبها فى حق العراقيين والعرب والمسلمين . ولكن اكبر جريمتين يستحق عليهما المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى هما غزوه لإيران عام ١٩٨٠، وغزوه للكويت عام ١٩٩٠ . وإذا كان العرب والعالم اكثر انشغالا بخيانتته العظمى فى مطلع التسعينات ، فإن كل اركان الادانة على خيانتته العظمى فى مطلع الثمانينات قد اكتملت تماما منذ أيام، حينما اعلن فجأة ما اسماه بمبادرته السلمية نحو إيران، باعترافه واحترامه لاتفاقية الجزائر الموقعة بينه وبين شاه إيران عام ١٩٧٥ .

كانت اتفاقية الجزائر تقضى باقتسام "شط العرب" مناصفة بين إيران والعراق وهو المجرى المائى الواسع الذى يتكون من إلتقاء نهري دجلة والفرات، وفى نفس الوقت يمثل حدودا مائية طبيعية بين البلدين . وكان العراق إلى عام ١٩٧٥ يدعى أن شط العرب كله " ارض عراقية " . أولا، لأنه يتكون من إلتقاء نهرين يجريان فى العراق . وثانيا، لانه منفذ العراق الوحيد إلى الخليج ، وعليه تقع مدينة البصرة ميناء العراق الرئيسى الأوحد إلى العالم . وثالثا، لأن مشاركة أى دولة أخرى للعراق فى السيادة على شط العرب تعنى أن الملاحاة العراقية مع العالم الخارجى ستكون دائماً تحت رحمة تلك الدولة (إيران) . أما حجج إيران فى إدعاء السيادة على نصف شط العرب فقد كانت تستند إلى الأعراف الدولية (ما دامت أراضيها تقع على الجانب الآخر من نفس المجرى المائى) وإلى معاهدات سابقة موقعة مع السلطات الحاكمة فى العراق (بدءاً بالدولة العثمانية، ثم بريطانيا فى عهد الحماية واعتراف ضمنى من العراق الملكية بهذه الاتفاقيات) . على أى الأحوال، فى ضوء هذه الادعاءات المضادة ظلت القضية خلافية إلى أن وقع العراق معاهدة صريحة مع إيران بوساطة الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين عام ١٩٧٥، وفيها أقر العراق بحق ايران فى اقتسام شط العرب، مقابل أن تكف ايران

(*) نشر بعدة صحف عربية يوم ٣٠/٨/١٩٩٠ .

عن مساعدة المتمردين الأكراد فى شمال العراق . والمهم هنا هو أن صدام حسين كان نائباً لرئيس الدولة العراقية وصاحب النفوذ الأول، حيث كان خاله أحمد حسن البكر وهو الرئيس الرمزي أو الشكلى للدولة العراقية.

بعد ذلك بخمس سنوات فقط، وكان صدام حسين قد أصبح رئيساً فعلياً ورسمياً للعراق، حنث الرجل بالمعاهدة التى وقعها، وأعلن أنها دفنت إلى الأبد، وغزت جيوشه أراضي إيران بهدف احتلال الجانب الآخر من شط العرب وأراضى أخرى، وإلجاء إيران على التسليم بوجهة نظر العراق فى معاهدة جديدة . أعتقد صدام حسين انه بهذا الغزو المباغت سيهزم إيران، التى كانت فى حالة ثورة وفوضى وتفكك داخلى، وسينهى الحرب فى أسبوعين . ولكن خابت حسابات الرجل عام ١٩٨٠، كما من المؤكد خيابها عام ١٩٩٠، واستمرت الحرب ثمانى سنوات، وانفقت فيها العراق أكثر من مائة مليار دولار، وفقدت فيها أكثر من نصف مليون قتيل وجريح، ناهيك عن تعطيل برامج التنمية العراقية، وإشاعة التوتر الإقليمى والعالمى، والخسائر الفادحة لبلد مسلم آخر وهو إيران . ووصل الأعباء والخسائر بالبلدين حدًا هائلًا، بحيث أصبح هدف العراق هو مجرد إجبار إيران على وقف الحرب . وساعد العرب والعالم العراق لتحقيق هذا الهدف المحدود . وبالفعل أوقعت العراق بإيران عدة هزائم عسكرية موجهة فى ربيع وصيف ١٩٨٨، حتى أذعنّت إيران لقبول وقف اطلاق النار فقط، دون أن تسلم او تقر للعراق بأى من المطالب التى تريدها، وأهمها السيادة الكاملة على شط العرب.

وفاجأ صدام حسين العرب والعالم بمبادرته نحو إيران منذ أيام، بالعودة إلى قبول معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥، واقتسام السيادة على شط العرب معها . ومن حق العراقيين، أولاً، وهم الذين تحملوا العبء الأكبر من تضحيات حرب السنوات الثمان، ومن حق العرب، ثانياً، وهم الذين تحملوا جزءاً كبيراً من تضحيات نفس الحرب، أن يحاكموا صدام حسين بتهمة الخيانة العظمى . فإما أن شط العرب كله هو جزء لا يتجزأ من أرض العراق، ومن ثم التراب القومى العربى، ويكون التفريط فيه وقبول اقتسامه، هو تنازل عن سيادة الوطن العراقى والأمة العربية عن أحد حقوقها المقدسة، بواسطة حاكم لا يملك الحق فى ذلك . وإما أن نصف شط العرب

هو فعلاً من حق إيران، وما كان لحاكم العراق ان ينازعها فيه، وأن يندفع إلى حرب مدمرة باهظة بسببه. وفي كلاً الحالين فإن محاكمة صدام حسين بتهمة الخيانة العظمى واجبة. فلا أرض العراق والعرب سلعة للمساومة والتنازل، ولا ارواح العراقيين والعرب واموالهم تهدر هكذا بغير ثمن. وفي كلاً الحالين فإن نزوة وحماقة رجل واحد في بلد عربي واحد كلفت العرب والمسلمين الشيء الكثير في أوائل العقد الماضي. وتوشك نزوة وحماقة نفس الرجل ان تكلفنا في اوائل هذا العقد ما هو أكثر وأكثر.

(٤) غوغائية صدام والقضية الفلسطينية(*)

لم يعرف التاريخ العربى الحديث قضية أكثر نبلاً من القضية الفلسطينية. كما لم يعرف التاريخ العربى الحديث قضية تاجر بها كل المستبدين والأفاكين من الحكام العرب أكثر من القضية الفلسطينية. ومنذ بداية أزمة الخليج، ثم اندلاع الحرب لتحرير الكويت، وسلوك صدام حسين طاغية العراق يمثل أكثر الحالات الدرامية الصارخة لمثل هذه المتاجرة الغوغائية بأنبل قضية عربية .

التمزق النفسى للأمة :

وبداية، لابد من تقرير أن كل أبناء هذه الأمة العربية يشعرون بتمزق نفسى حيال ما حدث ويحدث فى الخليج. فلا يوجد عربى واحد مخلص يرضى عن غزو واحتلال بلد عربى، ناهيك عن محاولة اغتيال شخصية هذا البلد بإلغاء وجودها الفعلى والرسمى والقانونى من الخريطة العربية والدولية. كما لا يوجد عربى واحد مخلص يشعر بالرضا، ناهيك عن السعادة، للاضطرار إلى طلب عون دبلوماسى وعسكرى دولى لمقاومة الغزو والاحتلال والإلغاء والإلحاق لبلد عربى بواسطة بلد عربى آخر. ولكن هذا بالضبط ما فعله طاغية العراق صدام حسين ووضع جميع أبناء الأمة فى هذا المأزق النفسى المؤلم. ومع استمرار العناد الجاهلى النرجسى لطاغية العراق اندلعت أكبر حرب فى تاريخ البشرية المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية. وتحول المأزق النفسى المؤلم إلى مأزق عربى قاتل - بالمعنى المجازى وبالمعنى الحر فى على السواء - فها هى الدماء العربية تسيل وستسيل أنهاراً. وها هى المنشآت والمرافق العربية التى شيدها أبناء الأمة فى سنوات طويلة يتم تدميرها فى دقائق قصيرة. وها هى موارد الأمة المادية والبشرية، التى هى من حق هذا الجيل والأجيال العربية القادمة، يتم إهدارها جهاراً نهاراً بسبب قرار حاكم عربى واحد فى بلد عربى واحد، لم يستشعر أحداً فى بلده أو أى بلد عربى آخر قبل أقدامه على غزو بلد عربى هو الكويت .

(*) نشر فى عدد من الصحف العربية بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨ .

صواريخ صدام الضوغائية :

ولكن الغرض من هذه الكلمات ليس تقييماً عاماً لسلوك هذا الحاكم الأحمق في بغداد .. ولكنها فقط للحديث عن الصواريخ التي وجهها نحو إسرائيل بدعوى تحرير فلسطين، والتي ابتهج لها بعض السذج والبسطاء من أبناء هذه الأمة وخاصة الأشقاء الفلسطينيين .

ففى الأيام الأولى لغزو صدام حسين للكويت لم يرد فى البيانات العراقية الرسمية أى ذكر عن إسرائيل أو تحرير فلسطين. لقد اقتصر تداعوى النظام العراقى وقتها على أن «ثورة شعبية» قد قامت فى الكويت وطلبت دعماً من العراق، فتحررت قواته الباسلة لحماية هذه «الثورة الشعبية» المزعومة. و فقط فى نهاية الأسبوع الثانى (وتحديداً يوم ١٢/٨/١٩٩٠، أى بعد الغزو بعشرة أيام كاملة، وبعد أن فشل صدام حسين فى أن يجد كويتياً واحداً يتعاون معه، أو حتى يهادنه، خرج الديكتاتور علينا بمبادرته، التى فيها بين انسحابه من الكويت، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان .. على نحو ما يعرفه القراء. وقد فعل صدام حسين ذلك بعد أن ووجه بإدانة عربية أو إسلامية ودولية قاطعة، لم يكن قد حسب حسابها حينما أقدم على اجتياح الكويت. أى إنه لجأ إلى «الورقة الفلسطينية» لابتزاز السياسى والوجدانى لأبناء الأمة العربية وللعالم قاطبة .

و حينما أدرك صدام حسين أن الإجماع الدولى فى استنكار غزوه للكويت يرافقه تصميم دولى على استخدام القوة المسلحة لإجباره على الانسحاب من الكويت، بدأ أحمق بغداد جولة ثانية من الابتزازات، التى شملت أخذ الرهائن من أبناء الدول الأجنبية الذين كانوا فى الكويت أو العراق نفسها، والتهديد بضرب أبار النفط، واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ومهاجمة إسرائيل .

ثم حينما إندلعت المعارك لتحرير الكويت فجر يوم ١٧/١/١٩٩١ أطلق صدام حسين بالفعل عدة صواريخ محملة برءوس تقليدية إلى تل أبيب وحيفاً فى إسرائيل وهدف مغامر العراق من ذلك معروف تماماً، وهو أن يستفز إسرائيل للرد عليه بمهاجمة العراق، ولكى يشعل المشاعر الشعبى العربية ضد التحالف الدولى، ولكى يضغط

على الأنظمة العربية المشاركة في هذا التحالف للخروج منه، وجعل المعركة كما لو كانت بين العرب أجمعين بقيادته من ناحية وبين أمريكا والغرب والإمبريالي من ناحية أخرى.

إن طوارىخ صدام الموجهة لإسرائيل هي صوارىخ «الغوغائية السياسية» إن جاز التعبير. فهي، أولاً، لن تحرر فلسطين. وهي، ثانياً، لم ولن يضير مثلها إسرائيل كثيراً من الناحية العسكرية أو الاستراتيجية. بل إن العكس هو الصحيح .

فصوارىخ صدام نزلت على أهداف مدنية في إسرائيل. ولم تحدث سوى أضراراً طفيفة، واستغلت إسرائيل هذا السلوك العراقي الأحمق لكي تبدو أمام العالم كما لو كانت «حملاً وديعاً» يتعرض لعدوان بلد عربي دون استفزاز وكسبت إسرائيل بذلك عطفاً دولياً واسعاً، خاصة وإنها لم ترد على أول أو ثاني دفعة من هذه الصوارىخ، بل وحصلت إسرائيل بسبب ذلك على بطاريات من صوارىخ «باتريوت» المتقدمة ومعها أطقم تشغيلها من الولايات المتحدة «لتدافع عن نفسها» ضد صوارىخ صدام الهزيلة. وأكثر من ذلك حصلت إسرائيل على «رخصة مفتوحة» من المجتمع الدولي لكي تنتقم لنفسها من العراق، وربما من أى بلد عربي آخر فى الوقت وبالطريقة التى تحددها هي بنفسها .

وهكذا يستمر صدام حسين فى حماقاته التى تجلب على العراق وبقية الوطن العربي الخسائر والنكبات، دوفا تدبر أو تعقل .

لماذا لم يقذف مفاعل ديمونة ؟

لو كان صدام حسين يريد فعلاً أن يحرر فلسطين، فالطريق إلى ذلك معروف. وهو بالقطع لا يمر عبر الكويت. وهو بالقطع لا ينطوى على أخذ رهينة عربية أخرى. ولو كان صدام حسين يريد فعلاً أن يوقع ضرراً عسكرياً واستراتيجياً بإسرائيل لقام بتوجيه صوارىخه نحو أهداف عسكرية فيها. بل وما كان أجراه أن يوجه مثل هذه الصوارىخ نحو المفاعل النووى الأسرائيلى فى ديمونة. فلو فعل ذلك لكان لهذا السلوك مبرر دولى وأخلاقى. فقد كان يمكن تصوير ذلك كرد، ولو متأخر عشر سنوات كاملة، لقذف إسرائيل للمفاعل النووى فى العراق عام ١٩٨١، والذى لم يرد عليه صدام حسين بطلقة واحدة فى حينه، أو طوال السنوات العشر التالية .

حقيقة الأمر هو أن صدام حسين لم ولا ولن يفكر فى تحرير فلسطين. فكل تفكيره وممارسته تنصب على نفسه وطموحاته وأطماعه. ففى خلال اثنين وعشرين عاماً تولى فيها مقاليد السلطة فى العراق لم يطلق الرجل طلقة واحدة ولم يشب حرباً واحدة على إسرائيل. والحروب الأربعة التى أشعلها إلى الآن كانت على التوالى ضد شعبه العربى فى العراق، ثم على شعبه الكردى فى العراق، ثم على جارتيه المسلمة فى إيران، وأخيراً على جارتيه المسلمة فى الكويت .

وهكذا شأن المستبدين الأفاقين الذين يتاجرون بقضايا ومشاعر الشعوب. وكما انتهى أمثاله، فإن صدام حسين سينتهى حتماً فى مزابل التاريخ .

(5) البلطجة فى النظام الدولى (*)

احتدمت المناقشة بين شخصيتين مصريتين مرموقتين على مائدة غداء عامرة فى المبنى العتيد لمؤسسة الأهرام قبيل أيام من توقف القتال فى الخليج . وكانت المأدبة تضم لفيقاً من كبار الشخصيات المصرية فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والحرب. والكل ينصت بانفعال شديد. وامت عملية استقطاب سريعة بين المتعاطفين مع عراق صدام حسين والجانقين عليه. وتكهرب الجو، وكاد المشاركون فى النقاش يتشابكون بالأيدى مع أنهم جميعاً من المشهود لهم بأنهم «عقلاء» أو «عقلانيون» وأصبح من الواضح ما بدأ كمناقشة هادئة، قد تحول بسرعة إلى حرب «إبادة فكرية» تتضاءل معها حرب الإبادة التى توعد صدام بها أعداءه ولكن نفذها أعداء صدام فيه.

ولتهدئة الجو، ولو على سبيل هدنة قصيرة، يلتهم فيه الضيوف بعض ما حفلت به المائدة العامرة، قاطعت الطرفين بإعلان من جهة شعبية محايدة. فتوقفوا جميعاً ورموني بنظرة شذراء متوعدة لقطع شهوة معاركهم الكلامية. وتحدثت لهذا الجمع المحترم الغاضب المتوعد بفحوى ما سمعته من سائق سيارة من أبناء شعبنا البسطاء، حول أزمة الخليج والحرب الدائرة رحاها هناك. فقد وجدت فيما قاله نظرة ثابتة تعبر عن الثقافة الشعبية السياسية المصرية وتستحق العرض على محافل المثقفين الكبار فى مصر المحروسة.

مستويات البلطجة :

قال السائق إن العالم يحكمه مجموعة من البلطجية ولكنهم ليسوا متساوين فى القوة أو الذكاء أو النفوذ، و «البلطجى» فى مفهوم الثقافة الشعبية المصرية هو شخصية قوية فعلاً، أو توهم من حولها بأنها كذلك. ويسبب هذه السمعة يخافها الآخرون ويرتعدون. ويستغل البلطجى سمعته من ناحية، وخوف من ناحية أخرى فى جمع «الاتاوات» من الأغنياء والميسورين فى الحى أو المنطقة التى يعيش فيها، وتكون

(*) نشر بصحيفة الأهالى القاهرية ٢٠/٢/١٩٩١ .

له الهيمنة على مقدراتها. والأصل فى كلمة «بلطجى» هو ذلك الشخص الذى يستخدم «البلطة» فى شق الأشياء، ومنها شج الرءوس. ولهذه الكلمة المصرية الشعبية مقابل فى لهجات الأقطار العربية الأخرى مثل «زعران» و «القبضاي» فى الشام، «وأبو جسام ليب» فى العراق. أما فى البلاد الأجنبية، فهنك مفهوم قريب جداً من ذلك، وهو مفهوم «المافيا» وحيث إن البلطجة، كسلوك وممارسة، وهى درجات، فهناك :

البلطجى الأعظم :

وهو الذى تتسع دائرة سلوكه وممارساته لتشمل مساحة شاسعة، قد تعم معظم الكرة الأرضية، ويجمع الأتاوات من الذين يعيشون فيها. وهو سريع الحركة والتحرك وفى إمكانه الوصول إلى أى مكان. ومع ذلك فقد يوظف «البلطجى الأعظم» وكلاء له ينيون عنه هنا وهناك، ويتوعدون باسمه، ويضربون بعصاه وسيفه إذا لزم الأمر، ويجمعون «الأتاوات» بالتى هى أحسن، سلماً أو عنفاً. ويحصل البلطجى الأعظم على معظم هذه الأتاوات، ويترك جزءاً متواضعاً لوكلائه نظير قيامهم بواجبهم باحترام وانتظام .

البلطجى الإقليمى :

وهو بلطجى متوسط الحجم والقدرات والذكاء. وهو يعمل عادة لحساب البلطجى الأعظم أو على الأقل فى وفاق معه. وإذا كان هناك أكثر من بلطجى أعظم من نفس الوقت فإن «البلطجى الإقليمى» يستمد قوته فى المساومة من قدرته على الاختيار بين البلطجية العظام، حيث يمكنه تغيير ولائه من بلطجى أعظم إلى بلطجى أعظم آخر لتحسين شروط التعامل - كأن يحصل على نسبة أكبر من «الأتاوات» التى يجمعها من المستضعفين الميسورين لحساب هذا البلطجى الأعظم أو ذاك. ولكن فى كل الأحوال يتعامل البلطجى الإقليمى مع المستضعفين الميسورين إما مباشرة، أو من خلال بلطجى محلى .

البلطجى المحلى :

وهو بلطجى صغير الحجم والقدرات والذكاء. وهو يمارس بلطجته فى دائرة ضيقة من المستضعفين، وعادة فى نطاق شعبه فقط. ورغم صغر حجمه وقدراته وذكائه، فإن

البلطجى المحلى أمامه هامش حركة واختيار لا بأس بهما. فهو، أولاً، يستطيع الاختيار بين أكثر من بلطجى إقليمى. فعدد البلطجية الإقليميين (متوسطى الوزن) أكبر من عدد البلطجية العظام. كما إنه فى حالات معينة يمكن للبلطجى المحلى أن يتعامل مباشرة مع البلطجى الأعظم، دون أن يمر من خلال البلطجى الإقليمى. ومرة أخرى يتعامل البلطجى المحلى مع المستضعفين بنفس الطريقة، وإن كان فى دائرة ضيقة. فهو أيضاً يجمع الاتاوات فى هذه الدوائر، ويوردها للبلطجى الإقليمى أو للبلطجى الأعظم .

والملاحظ فى هذا النسق المتدرج « للبلطجة » إنه كلما ارتفع المستوى، كلما كان البلطجى أكثر تأنقاً فى الشكل والسلوك. فهو يجيد معسول الكلام، ويحافظ على مظهره ونظافة ملبسه، ولا يلوث يديه بالدماء والأعمال الخسيسة إلا نادراً وفى حالات الضرورة القصوى. وكلما تدنى مستوى « البلطجة » (أى إلى المستوى الإقليمى، ثم المحلى) فإننا نلمس تدنياً موازياً فى لغة الخطاب والسلوك والممارسات، وفى درجة الانغماس فى سفك الدماء وانتهاك الحرمات الفردية والجماعية. ولكن يظل جوهر ومضمون البلطجة واحداً لا يتغير، وإن تغير الشكل والمظهر - أى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للهيمنة والابتزاز، تحت تسميات مختلفة .

نظام البلطجة العالمى الجديد :

يقول السائق، إن نظام البلطجة العالمى القديم قد أصابه الاختلال، نتيجة انسحاب أحد « بلطجيان » عظيمان من الساحة الدولية. ومن ثم أصيب النظام العالمى الذى تعودنا عليه إلى وقت قريب، بكثير من الفوضى والبلبله. فنتيجة انسحاب بلطجى أعظم (الاتحاد السوفيتى) لم يعد على الساحة إلا بلطجى أعظم واحد (الولايات المتحدة) وقد قنع الاتحاد السوفيتى بدرجة « بلطجى إقليمى » وأن كان مميزاً قليلاً عن بقية البلطجية الإقليميين الآخرين، احتراماً لتاريخه ولطريقة انسحابه السلمية المهذبة من الساحة الدولية .

ولكن المشكلة هو أن انسحاب بلطجى أعظم، قد ترك فراغاً وسيولة هائلة فى بقية مستويات نظام البلطجة الدولى. فقد وجد البلطجية الإقليميون الذين عملوا لحساب هذا البلطجى الأعظم السابق (الاتحاد السوفيتى) أنفسهم فى حيرة من أمرهم. فتوكل

بعضهم بعزم على الله ونقل ولاءه للبلطجي الأعظم الوحيد المتبقي على الساحة (الولايات المتحدة) وآثر بعض البلطجية الإقليميون أن يتمهلوا أو ينتظروا قليلاً، لعل بلطجياً أعظم آخر يظهر على الساحة (مثل اليابان أو ألمانيا الموحدة). وقرر البعض الثالث أن يعتزل بكرامته - إما امتعاضاً وحرناً عل يتغير الأحوال، أو مخافة أن يعزل بغير كرامة. وقرر البعض الرابع أن يجرب حظّه في أن يعمل لحسابه الخاص، دونما حاجة إلى بلطجي أعظم بعيد. بل وراود بعض أعضاء هذا الفريق الأخير أن يغامر ويعلن من نفسه «بلطجياً أعظم جديداً» .

وهنا حدث الهرج والمرج والفوضى، كما يقول السائق. وسارعت به بالسؤال : كيف؟ انتشى السائق الذكي، الذي يبدو أنه يتابع الأخبار بحذق، وأشعل سيجارة، وأخذ نفساً طويلاً، وانتظر برهة ثم فاجأني بسؤال من عنده قبل أن يجيب على سؤالى، كان الرجل يريد أن يتأكد لماذا أنا حريص على كل هذا الحرص على الاستماع إليه. وطمأنته أنه ليس هناك ما يخشاه .

مأساة بلطجى أعظم زائف :

دخل السائق فى الموضوع مباشرة، وقال أن مصيبة صدام حسين إنه لم يقنع بدور «البلطجي الإقليمي» وسارع بإعلان استقلاله عن البلطجي الأعظم الوحيد الذى تبقى فى العالم وهو أمريكا. والمصيبة الأكبر إنه لم يكتف بجمع «الأتاوات» المعقولة التى كان يدفعها الميسورون المتضعفون من أهل النفط فى الخليج، بل ضاعف الأتاوات المطلوبة فجأة وبلا سابق إنذار. ولما تلكأوا فى دفع المعدلات الجديدة الباهظة للأتاوات، سارع بمحاولة ذبح أحدهم، حتى يلقن الجميع درساً لا ينسونه، وذلك بغزوه للكويت .

وهنا هروا كل الميسورين المستضعفين إلى البلطجي الأعظم (أمريكا) يستنجدون به لوقف صدام عن إتمام ذبح أحدهم (الكويت)، وردعه عن محاولة ذبح الآخرين (السعودية وبقية دول الخليج)، واستجاب البلطجي الأعظم على الفور، ونقل قواته إلى الخليج على عجل ليخيف ويردع البلطجي الإقليمي الذى يريد أن يقفز إلى مرتبة البلطجي الأعظم دون أن تكون لديه كل المؤهلات المطلوبة .

وقبل أن يكمل السائق تطبيق نظريته العامة على ما يدور من الأحداث فى الخليج سألته «ولكن كيف جرؤ صدام على هذه القفزة. مع كل يقال عن دهائه؟

أخذ السائق نفساً آخر من سيجارته، وفكر قليلاً، ثم قال :

لابد أن تعلم، إن كنت لا تعلم، إن «كار البلطجة» يقوم في ربعه على القوة وثلاثة أرباعه على «التهويز»، أو هكذا فهم صدام. فتاريخه في «كار البلطجة» منذ سن الخامسة عشرة أقنعه بأنه هكذا يتم التدرج، بل والقفز العالى من مستوى إلى مستوى آخر. فمجرد واقعة إنه قتل رجلاً وهو في هذه السن المبكرة أكسبه سمعة رهيبة، وجعل حزب البعث يولييه مركزاً قيادياً في بغداد وهو في العشرين من عمره .. وغذى هو سمعته بنفسه كقاتل جسور وكسفاح شرس ... وهكذا ... إلى أن أصبح رئيساً للعراق ... وقد توهم صدام حسين إنه بنفس السمعة وبنفس «التهويز» وإدعاء «العنتريات» يمكن أن يتحدى البلطجى الأعظم ذاته. وحين قام هذا الأخير (أمريكا) بتجيش الجيوش ضده اعتقد صدام حسين إنها تفعل تماماً مثل ما دأب هو على فعله مع المستضعفين من حوله، أى مجرد «التهويز». وظن أنه ما دام المسألة «تهويز في تهويز» فليبالغ ويزايد هو في التهويز. خاصة وأن لغتنا العربية الجميلة تسمح بذلك، بل وتساعد عليه. فنادى صدام بأعلى صوته، كما يفعل أى بلطجى أو «زعران» أو «قبضاي» فى حوارى المدن العربية، يستعجل «المنازلة الكبرى» و «أم المعارك». وتوعد صدام رجال البلطجى الأعظم أن يجعلهم «يسبحون فى بحيرة من دمائهم» ولدى علمه بأن جيوش البلطجى الأعظم قد أعدت ثلاثين ألف نعش للعدد الذى يتوقعونه من قتلاهم، سخر منه بشدة قائلاً إنهم يحتاجون إلى مائة ألف نعش على الأقل. أما هو فلم يعد حتى ولا نعش واحد لمن يمكن أن يسقط قتلى من جنوده .. ومن كثرة اتساع التهويز والعنتريات الكلامية التى ردها صدام حسين، فيبدو إنه صدقها فعلاً، كما صدقها كل أنصاره ومشجعيه. والمأساة هو أن البلطجى الأعظم لم يكن يهوش أبداً .

وساد صمتنا لوهلة .. ولكن أغرانى الاستمتاع بالحديث مع هذا الفيلسوف الشعبى، فسألت السائق : وبماذا تفسر انقسام العرب بين مؤيدين للبلطجى الأعظم ومؤيدين للبلطجى الإقليمى الذى أراد أن يكون «أعظم» ؟

انتشى السائق مرة أخرى، وأشعل سيجارة ثانية، وقال : إن معظم السذج والفقراء من أهل المنطقة التفوا حول البلطجى الإقليمى، على أمل أن يذل أغنياءهم ويوزع بعض أموالهم عليهم. كما أن بعض البلطجية المحليين قد سارعوا وفعّلوا نفس الشيء، على أن يرتقوا إلى درجة «بلطجى إقليمى» فى خدمة البلطجى الأعظم الجديد (صدام حسين) بعد أن ينتصر. أما الأغنياء المستضعفون فهم بالطبع مع البلطجى الأعظم (أمريكا) حتى لو كانت أتاواته مضاعفة، فهو على الأقل «محترم» و «مستورد» و «مضمون»، وأسعاره ثابتة (الغالى ثمنه فيه) .

وكنا قد قاربنا على الوصول إلى مبنى جريدة الأهرام، فسألت السائق: وماذا عن مصر والمصريين فى هذا كله؟ نظر الرجل بتوجس، كما لو كنت من رجال «المباحث» واكتفى بعبارة «أتركها لله، نحن جدعان، ويكفى أننا كمصريين عقلاء وشرفاء ونعرف كل البلطجية على حقيقتهم - المحلى منهم والمستور» وانتهى حديث السائق، وانتهى حديثى إلى مفكرى مصر الكبار على مأدبة الغداء العامرة فى الأهرام. وعجبت أشد العجب لأن من كانوا يتساجلون ويتراشقون فى حرب إبادة فكرية، وافقوا جميعاً على تحليل سائقنا ابن البلد، حفظه الله ورعاه .

□ الفصل الثانی □

بعد حرب الخليج مصر والعراق والكويت

- ١ - جيوش الخواطر .. وجند الذكريات.
- ٢ - نهاية الاستبداد فى الوطن العربى.
- ٣ - الثقافة السياسية المصرية وأزمة الخليج .
- ٤ - الكويت : من الجنة، إلى الجحيم، إلى الدنيا .
- ٥ - من نكبة الكويت إلى نكبة العراق .
- ٦ - للعراق، لا لصدام .

(١) جيوش الخواطر ٠٠٠ وجند الذكريات

بعد الاجتياح البربرى الذى قامت به جحافل صدام حسين للكويت بأيام قليلة
كتبنا ما نصه (الاهرام ١٦/٨/١٩٩١).

"لاشك أن الأزمة التى أحدثها الرئيس العراقى صدام حسين باجتياحه للكويت
الشقيق، يمكن أن تتحول الى كارثة مدمرة بالنسبة له، وللعراق، وللخليج، وبقية
الوطن العربى . وشأن هذا الرجل هو شأن الشخصية التراجيدية فى الاساطير
الاغريقية - يرى الكارثة قادمة امام عينيه مثل كتاب مفتوح ، ولكنه بوعى او بغير
وعى، يقذف بنفسه الى قلب الكارثة، كما لو كان يستجيب لقدر محتوم .. لقد فقد
الرجل رشده السياسى، واختطلت عليه "الأزمة" و "الأمكنة" وقوانين الحركة فى
النظام العالمى. ويتصرف صدام حسين كما لو كان يؤمن بأنه استثناء فذ لقوانين
التاريخ والاجتماع . بينما تشير كل الشواهد إلى أنه نشاز صارخ لهذه القوانين" .

وقارنا فى نفس المقال منذ حوالى سبعة شهور بين صدام حسين وحسنى مبارك،
وقلنا .. بين شخصية صدام التراجيدية النشاز، وشخصية مبارك رجل الدولة
العاقل، يتأرجح حاضر ومستقبل الأمة العربية بأسرها . أحدهما يستثير أحط غرائز
الغوغائية العربية ، والآخر يستنفر أسمى مبادئ الأمة العربية . والمقابلة أو المقارنة
هنا ليست بين شخصين أو رئيسين . وإنما هى بين ظاهرتين، وبين نزعتين، وبين
اتجاهين . ظاهرة "البقاء" فى مقابل ظاهرة "الفناء"، ونزعة "عقلانية" فى مقابل
نزعة "خرافية"، واتجاه نحو "المستقبل" فى مقابل اتجاه نحو "الماضى" . وسواء
يدرك الرجلان ذلك بوعى أو لا يدركانه، إلا إنهما فى لحظة الدراما القومية هذه
يجسمان كل جدليات التاريخ والاجتماع العربى . ولأننا مع "البقاء" و"العقلانية"
و"المستقبل" ، فلا يمكن ولا ينبغى أن نترك رجلاً واحداً، فى قطر عربى واحد، يقرر
مصير مائتى مليون عربى، خاصة إذا كان هذا الرجل شخصية تراجيدية ناشزة،
تجسم نزعات الفناء والخرافة والماضى .. ."

وفيما كتبناه منذ سبعة شهور لم نكن نرجم بالغيب، وإنما كنا نعيد قراءة التاريخ الحديث من نابليون إلى هتلر، مروراً بكل حكام العالم المستبدين - فمهما بلغت عبقرية وقوة الحاكم المستبد، لا بد أن ينتهى به الأمر إلى مغامرة أو سلسلة من المغامرات العسكرية التى تجلب عليه وعلى بلاده كوارث محققة . فالاستبداد مع القوة يخلقان لدى الحاكم المستبد شعوراً عارماً "بالالوهية"، وبأنه أصبح فوق البشر جميعاً وخارج قوانين التاريخ والاجتماع، ويتصور أنه مثل "الإله" يقول "للشئ كن فيكون" - إذا قال أنه سينتصر فسينتصر، وإذا قال أنه "سيسحق الأعداء فإنه سيسحقهم، وإذا قال إنه "سيجعلهم يسبحون فى بركة من دمائهم فأنهم سيسبحون فى بركة من دمائهم" فعلاً . وهكذا يتصور، بل ويؤمن، أن مشيئته هى مشيئة الالهة والأدهى من ذلك أنه من فرط يقينه بصدق هذه المشيئة ينقل نفس اليقين إلى المحيطين به، ويصدقون بل ويؤمنون بكل ما يقول . وإذا تسرب أدنى شك إلى عقل أو قلب أحد المحيطين به فيما يقوله الحاكم القوى المستبد، فإنه سرعان ما يصرف هذا الشك عن نفسه، حتى لا "يشرك بالإله" .

وحينما تقع الواقعة الكبرى، ولا تتحقق الأقوال إلى أفعال، أى حينما تتوقف "المشيئة الالهية" للحاكم المستبد، ويكفر به بعض الناس، فإن بعضهم الآخر من شديدي الإيمان به يظلون فى أحلامهم أو أوهامهم ينتظرون إحدى "معجزاته" التى لا بد أن تأتى أن عاجلاً أو آجلاً . وتنقلب الآية، ويصدق الحاكم المستبد المتأله ما يردده المؤمنون به، ولو إلى حين . فمن طبيعة "الإيمان" أنه تصديق بلا أدلة ظاهرة إلى اليوم الآخر .

وهذه هى الدراما التراجيدية لصدام حسين والمؤمنين به فى هذه الأيام . إن الرجل وأنصاره فى عالمنا العربى - الاسلامى مازالوا يحلمون بقوة جيوشه، ويتوهمون بأس جنوده . والتعلق بالأحلام والتشبث بالأوهم فى وجه الحقائق الدامغة

هو مرض نفسى جماعى عضال لدى الحاكم المستبد وأنصاره التعساء . إن خيال نابليون لم يتوقف عن الانفعال بالجيش والجنود إلى أن أدركه الموت على فراشه وحيداً فى جزيرة سانت هيلانة. ولم يتوقف خيال هتلر عن تصور ما يمكن أن تأتى به جيوشه وجنوده إلى أن لاحقت قنابل الحلفاء مدخل المستشارية التى تحصن فى مخبأها العميق فى مدينة برلين، فتخلص من حياته بالانتحار . وفى اللحظات الاخيرة بين الحياة والموت تراقصت فى خيال نابليون وهتلر كل الجيوش وكل الجنود .. ولا بد أن تتراقص نفس خيالات الجيوش والجنود أمام ناظرى صدام حسين وهو فى لحظات "الفناء" الاخيرة .. جيوش الخواطر وجند الذكريات.

(٢) نهاية الاستبداد فى الوطن العربى

إذا كان للوطن العربى أن يستفيد حقاً من دروس الفتنة الكبرى التى أجتاحتته منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠، فإن ذلك هو إنهاء الاستبداد بكل صوره وألوانه . فأنظمة الحكم الاستبدادى هى التى جلبت علينا هذه الفتنة الكبرى، كما جلبت علينا من قبل العديد من المحن الأخرى . وأنظمة الحكم الاستبدادى هى التى أهدرت كرامة الشعوب وحقوق الانسان فى الوطن العربى . وهى التى مهدت أو فتحت أبواب الوطن لقوى التدخل الأجنبى . وهى التى تسببت بأفعالها المباشرة أو ما ترتب على هذه الأفعال من تبيد للأرواح والموارد . والقضاء على الاستبداد هو "بوليصة تأمين" مؤكدة لوقف هذا الإهدار للكرامة والحقوق والأرواح والموارد، وهو الضمانة الحقيقية لصياغة نظام عربى أكثر ديمقراطية وعدالة وأماناً وأماناً لشعوب الأمة، وهو المؤشر الحقيقى لتصميمنا على الالتحاق بمسيرة الشعوب المتحضرة فى الأسرة الدولية .

سقوط الأنظمة الاستبدادية فى العالم

لقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات سقوط العديد من الأنظمة المستبدية، سواء منها ما تسلح بأيدولوجيات ماركسية شمولية، أو ما تغلف بمثل هذه الأيدولوجيات أو شيئاً قريباً منها . وكانت هذه الأيدولوجيات قد حركت الوجدان الجماهيرى فى كثير من البلدان التواقية إلى "العدالة الاجتماعية" . ولكن بعد عدة عقود من الزمن اتضح لأبناء هذه البلدان أن هدف العدالة الاجتماعية، مع كل ما ينطوى عليه من مشروعية وجاذبية ليس بديلاً "للحرية" والمشاركة السياسية والديموقراطية . فهبت الشعوب تطالب بنهاية للحكم الاستبدادى . وشهدت كل بلدان أوروبا الشرقية، بل والاتحاد السوفييتى نفسه انتفاضات جماهيرية واسعة ضد هذا النوع من أنظمة الحكم . وقد بدأت هذه الانتفاضات "بالطبقة العاملة" فى بولندا عام ١٩٨٠، من خلال "نقابة تضامن" التى تزعمها عمال بناء السفن فى مدينة جدانسك . وسرعان ما انضم إليهم معظم عمال بولندا الآخرون وآلاف المثقفين

والطلاب . وكان مغزى هذا التحرك من الطبقة العاملة الصناعية بالذات هو أن الأنظمة الماركسية الشمولية دأبت على الادعاء بأنها تدافع عن مصالح هذه الطبقة . لذلك كان تمرد هذه الطبقة ضد من يدعون الحديث باسمها هو المسمار الأهم فى نعيش الأنظمة الماركسية الشمولية . وخلال عقد الثمانينات تساقطت هذه الانظمة واحدة بعد أخرى كما تتساقط اوراق الشجر فى الخريف .

ولكن لم يقتصر سقوط الأنظمة المستبدة فى العالم على الأنظمة الماركسية الشمولية خلال السنوات الاخيرة . فقد لحق السقوط بأنظمة الديكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا . فقد سقطت هذه الديكتاتوريات فى الأرجنتين وشيلي ونيكاراجوا وهايتى وبنما، وفى الفلبين وكوريا الجنوبية وباكستان وبنجلاديش، وفى ليبيريا والصومال ومالى فى الشهور الأخيرة . ويوشك النظام الديكتاتورى فى أثيوبيا بدوره على السقوط .

متى وكيف ينتهى الاستبداد؟

من الملاحظ أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعى - الاقتصادى النسبى فى مجتمع من المجتمعات ذات الأنظمة الاستبدادية ، فإن سقوط هذه الأنظمة يتم بحد أدنى من إراقة الدماء، والعكس صحيح . والدليل على صدق هذه المقولة هو ما شهدناه من تجارب فى السنتين الأخيرتين .

فمثلاً بين بلدان اوربا الشرقية ذات أنظمة الحكم الماركسى الشمولى، كانت رومانيا وبلغاريا هى الأكثر تخلفاً، بينما كانت المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا هى الأكثر تقدماً . ولذلك بينما تكبد الشعب الرومانى مثلاً آلاف القتلى والجرحى قبل أن يسقط نظام نيكولاى شاوشيسكو الماركسى الشمولى، فإن سقوط النظامين المماثلين فى المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا تم بلا إراقة دماء تقريباً .

ويصدق نفس الشئ على البلدان الإفريقية التى سقطت أنظمتها الاستبدادية . فلأنها متخلفة للغاية فإن سقوط الاستبداد فيها قد انطوى على إراقة دماء الآلاف من أبنائها وتدمير العديد من مرافقها وإهدار الكثير من مواردها .

فقد استغرق اسقاط الديكتاتورية العسكرية فى كل من ليبيريا والصومال، مثلاً، عدة شهور من العنف الدموى المسلح .

فبقدر ما يكون التخلف العام فى مجتمع معين بقدر ما يكون النظام الديكتاتورى أكثر وطأة وقسوة ، وبقدر ما يصادر الحاكم الفرد على كل الحريات والخيرات لنفسه ولذويه المقربين، وبقدر ما يكون الفساد قد استشرى فى كل شرايين المجتمع ومؤسسات الدولة، وبقدر ما يكون الحاكم قد "تأله" وأصبح ينظر إلى شعبه ورعاياه بتعال واحتقار شديدين . لذلك فانه لا يمكن أن يتصور أن هناك من شعبه من يستطيع أن يحل مكانه ليحكم ويدير شئون البلاد والعباد . ولذلك أيضا فإنه يستमित فى الدفاع عن حكمه ومزاياه إلى آخر رفق فى حياته، حتى لو أدى ذلك إلى فناء شعبه عن بكرة أبيه وإلى تدمير موارد بلاده كلها . ولأنه يتقمص "الالوهية" ويصدق أنه هو "البلاد والعباد"، فلا معنى "لبلاد أو عباد" بغيره .

صدام كنموذج لاستبداد التخلف

ولعل المتابع لمعارك مقاومة استبداد صدام حسين فى العراق الشقيق يلاحظ على الفور حجم القتل والتدمير خلال الأسابيع التى تلت هزيمته فى حرب الخليج . فقد واجه صدام حسين الانتفاضات الشعبية فى جنوب وشمال العراق (كردستان) بأبشع أساليب البطش والتنكيل . والمفارقة المأساوية هى أن الشعب العراقى قد تعرض للأهوال مرتان خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ . المرة الاولى للقصف الجوى الكثيف الذى شنته قوات "التحالف الدولى"، والذى تجاوز مائة الف غارة جوية فى ستة أسابيع . والمرة الثانية تعرض الشعب العراقى لأهوال نيران وغازات حاكم العراق نفسه . ولا شك أن حجم الدمار المادى الذى أوقعته قوات "التحالف الدولى" بمرافق العراق هو الأكبر . ولكن عدد القتلى والجرحى الذين سقطوا بنيران حاكم العراق والقوات الموالية له يفوق عدة مرات عدد من قتلوا أو جرحوا بأيدى قوات التحالف .

وليس هذا بغريب أو جديد على النظام الديكتاتوري لصدام حسين ، فالناس قد لا تعرف أن أول حروبه كانت على الشعب العراقي نفسه طوال الفترة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٠، أى منذ اعتلائه السلطة وإلى نشوب حرب مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) . فما كان للنظام الديكتاتوري لصدام حسين ان يستقر الا بعد ان قتل ونكل بحوالى ربع مليون عراقي - من العرب والأكراد، ومن الشيعة والسنة على السواء . والنظام العراقي حقيقة لم يفرق فى بطشه بين عربى وكردى، أو بين مسلم ومسيحى، أو بين سننى وشيعى . وتحفل سجلات المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتفاصيل هذه الحرب الأولى من حروب صدام حسين على الشعب العراقي نفسه . وهى حرب لم تتوقف خلال حروبه الخارجية الأخرى، ومازالت مستمرة إلى لحظة هذه الكتابة . صحيح كانت معارك هذه الحرب الداخلية تتراوح فى حدتها وعنفها ودمويتها من حين لآخر . غير أنها لم تتوقف لحظة واحدة .

ولا يشمل العدد الذى قتل أو نكل به فى حروب صدام الداخلية (وهو ربع مليون شخص) عدداً آخر من الذين شتتهم النظام خارج العراق، حيث يوجد حوالى مليون وثلاثة أرباع المليون من خيرة أبناء الشعب العراقي كلاجئين فى بلاد الله الواسعة . وهنا أيضاً يشمل هؤلاء اللاجئيين كل فئات الشعب العراقي . فمنهم العرب وغير العرب، المسلمين وغير المسلمين، السنة والشيعة على حد سواء .

والتركيز هنا على حالة صدام حسين كنموذج للاستبداد العربى الحديث، ليس معناه أنه المستبد الوحيد، أو أنه الدموى الوحيد فى الوطن العربى . كل ما هنالك أنه أكثر المستبدين العرب استبدادا، وأكثرهم دموية . بل وفى هذا الصدد يعتبر أكثر حكام العالم المعاصرين استبداد ودموية على الاطلاق .

انتهاء الاستبداد بلا دماء

والسؤال الذى يواجهنا جميعا - كعرب - فى العقد الأخير من القرن العشرين ليس هو "هل سيتم تصفية الاستبداد؟" ولكن السؤال هو "كيف سيتم تصفية هذا الاستبداد فى الوطن العربى؟" .

وقد رأينا في التجارب الأخيرة لعدد من بلدان العالم البدائل المتاحة لتصفية أنظمة الحكم الاستبدادي.

□ فهناك من تمت فيه تصفية الاستبداد بشكل سلمى - مثل تشيكوسلوفاكيا، ويولندا، وألمانيا الشرقية، والمجر، وبلغاريا، وعدد من اقطار أمريكا اللاتينية. ولم تتعدى المواجهات الشعبية مع أنظمة حكمها الاستبدادي أكثر من المظاهرات السلمية او العصيان المدني. وتم تنحية هذه الأنظمة عن الاحتكار المطلق للسلطة من خلال انتخابات أو استفتاءات، سمح فيها بالتعددية الحزبية وفي بعضها، مثل المانيا الشرقية وبلغاريا، شارك بعض من كانوا يحتكرون السلطة فى التركيبة السياسية الجديدة .

□ وهناك بلدان تمت فيها تصفية الاستبداد بشكل "نصف سلمى" أو "نصف عنيف". أى أنه حدثت فيها إنتفاضات شعبية كثيفة حاول النظام الحاكم إخمادها بالقوة فسقط عشرات أو مئات الضحايا، ولكن سرعان ما أستجاب النظام الحاكم فيها للإرادة الشعبية التى لم تخمدتها القوة . أى أن المواجهة هنا لم تطل إلا لأيام أو لأسابيع قليلة أقتعت النظام الاستبدادي بعدم جدوى عناده وبطشه . ومنها رومانيا والبايا، والفلبين وكوريا الجنوبية، وشيلي، والأرجنتين، وبنجلاديش، وفى وطننا العربى كل من الاردن والجزائر .

□ أما النمط أو السيناريو الثالث لإنهاء أنظمة الحكم الاستبدادي فهو المواجهات الدموية الممتدة لشهور أو لسنوات. وفيها يسقط آلاف أو عشرات الآلاف من الضحايا، ويحدث دمار شديد لمرافق البلاد وإهدار لمواردها . ومن أمثلة ذلك ما حدث فى كل من يوغسلافيا، ونيكاراجوا، وليبيريا، ومالى، وبورما، والصومال، أو ما هو حادث الآن فى أفغانستان والعراق والسودان .

لذلك فليس حتميا أن تكون تصفية ما تبقى من أنظمة الاستبداد العربية بواسطة العنف الدموى المسلح . فما دامت النهاية قادمة قادمة لا شك فيها، فإنه من الحكمة لأنظمة الاستبداد العربية التى مازالت قائمة أن تأخذ هى المبادرة نحو تحول

ديموقراطى سلمى ، حتى لو كان تدريجيا . ففى ذلك حقن لدماء أبناء شعوبها وتحاشيا لإهدار مواردها وحفاظا على مرافقها . بل وفى ذلك إنقاذ لأرواح النخبة الحاكمة نفسها ولأرواح ذويهم والمقربين منهم . وقد لا ينطوى كل ذلك حتى بالضرورة عن حرمانهم الكامل من المشاركة فى السلطة . فقد يكون كل ما تنطوى عليه مثل هذه المبادرات السلمية هو فقط انهاء إحتكارهم المطلق للسلطة ، وإشراك أبناء شعوبهم فى هذه السلطة . فهل من يسمع أو يستجيب قبل أن يأتى الطوفان . . طوفان الدماء .

(٣) الثقافة السياسية المصرية وأزمة الخليج

بعد انتهاء حرب الخليج لبيت دعوة من بعض المنظمات والجامعات فى الولايات المتحدة لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن مستقبل المنطقة بعد الأزمة . وانتهزت الفرصة للإلتقاء ببعض التجمعات العربية هناك، وبينهم أصدقاء وزملاء ترجع علاقائى بهم إلى أكثر من ربع قرن - منذ سنوات دراستى وتدريسى بالولايات المتحدة . وبينما كانت المؤسسات الأمريكية التى وجهت لى الدعوة منهمكة فى التفكير والتخطيط "للمستقبل"، كان العرب فى أمريكا ما يزالوا منهمكين فى الحديث والجدل والسجال والشجار حول "الماضى".

حروب العرب الأهلية فى أمريكا

ومن المفارقات المأساوية أن "النخبة العربية" فى أمريكا انقسمت على نفسها انقساماً حاداً، وصل إلى حد القطيعة، بسبب أزمة الخليج . ولا ترجع مأساوية هذه المفارقة إلى الاختلاف فى الرأى والتفسير والاجتهاد . فهذا أمر متوقع ومشروع بصدد حدث كبير هز العالم كله مثل أزمة الخليج . ولكن لأن الاختلاف فى الرأى والتفسير والاجتهاد وصل إلى حد الشجار ثم القطيعة، بين عرب على أعلى مستوى من التحصيل العلمى والإنجاز الفكرى بالمعايير الأمريكية والعالمية . فمنهم شخصيات مرموقة، ويشغل أصحابها مراكز علمية ومهنية رفيعة فى المجتمع الأمريكى . هذا فضلاً عن أنهم يعيشوا فى مجتمع مهما اختلفنا مع سياساته الرسمية إلا أنه مجتمع تعددى ديموقراطى مفتوح، يسهل فيه الحصول على المعلومات، ويشجع على الحوار والتعبير عن الرأى والرأى الآخر بحرية منقطعة النظير فى أى مكان آخر فى العالم . ومع ذلك فقد قابلت أساتذة كبار منهم تربطهم ببعضهم البعض صداقات وزمالات وثيقة تعود بدورها إلى عشرات السنين . فوجدتهم متخاصمين اشد الخصومة، ويوجهون الى بعضهم البعض أقسى الاتهامات والافتراءات بسبب أزمة الخليج.

والوجه الآخر للمفارقة المأساوية هو أن جميع الفرقاء من العرب فى أمريكا كانوا مهمومين بمسألة رأب الصدع وتضميد الجراح فى الوطن العربى . وكانوا يسألوننى عما أفعله أو سأفعله أنا وأمثالى من المفكرين العرب فى الوطن العربى الأم لتحقيق هذه الغاية (أى تضميد الجراح) . ولما كنت أن أسارعهم بالسؤال "ولماذا لا تبدأون أنتم هنا فى أمريكا بانهااء القطيعة بينكم، كنموذج يمكن أن نحتذى نحن به فى الوطن العربى ؟" كانت تنعقد سنتهم ولا يجيبون . ولما كنت ألح عليهم للحصول على اجابة ، كان الاكثر حكمة وتعقلا بينهم يعدون بأن يفعلوا ذلك .. ولكن بعد مدة إلى أن تهدأ المشاعر .. وإلى أن ينسون ما وجهه اليهم "الفريق الآخر" من أخوانهم العرب لهم من إهانات واتهامات واقتراءات .

والوجه الثالث للمفارقة المأساوية فى انقسامات النخبة العربية بالولايات المتحدة هو "خريطة" هذه الانقسامات . وللوهلة الأولى قد يتصور القارئ هنا أن الانقسام الرئيسى هو بين "الخليجيين" من ناحية والعراقيين من ناحية أخرى . ولكن لم يكن ذلك هو واقع الحال . فمعظم العراقيين فى الولايات المتحدة هم من اللاجئين الذين فروا بجلودهم من بطش نظام صدام حسين فى العشرين عاماً الاخيرة . لذلك ندر أن يوجد بينهم من ينتصر لصدام حسين . وأقصى ما كان يؤلمهم ويؤرقهم - شأن بقية العرب - هو الدمار الذى حدث لبلدهم وأهلهم فى العراق . أى أن معظم العراقيين فى الولايات المتحدة كانوا مع الخليجيين هناك فى جبهة واحدة أو خندق واحد مضاد لنظام صدام حسين . ولم يصدقوا كلمة واحدة من إدعاءات وعنتريات صدام حسين، لأنهم كانوا قد خبروا بشكل مباشر كل بشاعات هذا النظام . أما الجبهة الأخرى المؤيدة لصدام حسين فقد ضمت عرب آخرون - من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، وحتى بعض المصريين . ويبدو فعلاً أن هذا الفريق من العرب والمسلمين من ناحية والغرب من ناحية أخرى . وكان من الطبيعى أن ينتصروا للجانب العربى - الإسلامى فى هذه المواجهة الحضارية - العسكرية - السياسية . ومن هنا أيضاً استعصى على هذا الفريق من العرب فى أمريكا فهم أو تفهم موقف مصر فى أزمة الخليج.

الثقافة السياسية المصرية والازمة

وقبل وصولي لأول محطة فى الولايات المتحدة اتصل بى وأنا مازلت فى القاهرة القنصل المصرى العام فى سان فرانسيسكو وهو السفير نبيل العرابى، راجياً أن أخصص جزءاً من وقت إقامتى هناك للالتقاء بالجالية العربية . وفهمت من السفير أنه حريص على ان يتحدث مصرى غير رسمى وغير حكومى للجالية العربية، حتى لا يؤخذ كلامه كما لو كان ترديداً لخط الدولة المصرية . وأحسست بمعاناة قنصلنا العام، لذلك رغم ضيق الوقت وكثير الالتزامات الأخرى، فقد استجبت لطلبه .

تم لقاء حافل وعاصف مع اقطاب هذه الجالية فى منطقة سان فرانسيسكو، فى بهو منزل كبير يملكه أحد كبار رجال الأعمال العرب هناك، وهو السيد عصام قبين، وحضره أيضاً قنصلنا الآخر فى سان فرانسيسكو وهو المستشار النابه الدكتور حمدى صالح . ودام اللقاء عدة ساعات .

□ لائحة الاتهام :

وبعد الترحيب والمجاملات، دخلنا فى الموضوع . وأثرت أن استمع منهم أولاً . وكن حديثهم، بلا استثناء، هو عريضة اتهام سياسية طويلة لمصر من العرب غير الخليجيين، ودارت فحوى الاتهامات حول النقاط التالية :

- ١) وقوف مصر سياسياً فى صف الامبريالية الامريكية الغربية ضد بلد عربى
- ٢) مشاركة مصر عسكرياً مع الولايات المتحدة فى تدمير العراق
- ٣) تبعية مصر المطلقة للولايات المتحدة .
- ٤) بيع تراث مصر القومى العربى للغرب بحفنة من الدولارات
- ٥) عدم استجابة القيادة السياسية فى مصر "لمشاعر الشعب المصرى العارمة" المؤيدة للعراق .

وبعد عرض هذه الاتهامات بحرارة وإسهاب وغضب، سأل أكثر من متحدث "عمان ستفعله مصر للتكفير عن ذنوبها وآثامها فى حق الأمة العربية عموماً والعراق خصوصاً!" .

□ شعور بالحزن وليس شعورا بالذنب

وقبل أن أرد على الاتهامات الخمسة الموجهة لمصر، بدأت من النقطة الأخيرة، (وهي افتراض شعور مصر بالذنب، ومن ثم ما ستفعله من تكفير عن هذا الذنب). فقلت لهم قد يصدمكم أن الاغلبية العظمى، إن لم يكن المصريون قاطبة، لا يشعرون بأى "ذنب" نحو ما حدث للنظام العراقى، وإن كانوا جميعاً يشعرون "بالحزن" العميق لما حدث للعراق وللشعب العراقى. وفارق كبير بين "الشعور بالذنب و"الشعور بالحزن". فالشعور بالذنب يرجع فى جذوره إلى ارتكاب متعمد لخطأ، ثم الإحساس بالندم على هذا السلوك. ولم يكن ذلك هو ما شعر به المصريون. فالخطأ الذى أرتكب فى أزمة الخليج هو خطأ رجل واحد فى بلد واحد. ولم يكن هذا الرجل مصريا، ولم تكن البلد هى مصر. بل كان الرجل الواحد الذى أرتكب الخطأ هو صدام حسين، وكان البلد الذى يقوده هو العراق. فإذا كان هناك من يكفر أو يغسل ذنوبه فهو صدام حسين ونظامه الحاكم، وليس حسنى مبارك أو مصر.

أما الشعور بالحزن لما تعرض له شعب العراق من دمار وآلام وهوان بسبب خطل حكامه، فهو شعور إنسانى طبيعى يشعر به المصريون نحو أى شعب عربى شقيق يتعرض لنكبة أو محنة، بصرف النظر عن الأسباب والمسببات.

□ اليس الكويتيون بشر وعرب ؟

الشئ الثانى الذى لفت انتباهى فى الحديث المحموم لأفراد الجالية العربية فى سان فرانسيسكو، هو انهم على مدى ساعة كاملة وهم يوجهون الاتهامات للقيادة المصرية على موقفها فى أزمة الخليج، لم يذكروا غزو العراق للكويت، ولو مرة واحدة. ولما نبهتهم إلى ذلك، حدث تملل واضح، وكأنى ذكرتهم بشئ يريدون أن ينسوه أو يتناسونه. ولما ألححت فى التعبير عن رغبتى فى معرفة رأيهم فيما حاق بالكويت والكويتيين .. صدرت منهم التعبيرات التالية على سبيل المثال، لا الحصر:

○ « هذه قضية أخرى يمكن مناقشتها فيما بعد » .

○ « الكويت ليست دولة بمعنى الكلمة، فهى جزء من العراق » .

○ «الكويتيون لا يستحقون أن تقوم الدنيا ولا تقعد من أجلهم».
 "هؤلاء مجموعة من العريان الهمج لا يستحقون أن تقف مصر بلد عبد الناصر
 دفاعاً عنهم على حساب العراق".

والتقطت الحيط من العبارة الأخيرة لأنها كانت الأكثر استفزازاً ومغالطة وقلت ما
 معناه "أليس هؤلاء العريان الهمج هم من أرسل عبد الناصر الذى تشيدون به وتنسبون
 مصر إليه قواته للدفاع عنهم ضد تهديد عراق مماثل عام (١٩٦١ - ١٩٦٢)؟ ثم ما
 هى هذه العنصرية الفاضحة بين عرب وعرب؟ كيف تسمح نخبة عربية متعلمة
 لنفسها أن تصف جزءاً من امتها العربية بأنهم "عريان همج"؟ وحتى قبل أن يكونوا
 عرباً أو "عرباناً"، أليسوا بشراً لهم كل حقوق البشر؟ وساد القاعة صمت رهيب
 للحظات، قبل أن تقطعه سيدة عربية طلبت من الذى تفوه بتلك العبارة أن يعتذر
 عن "ذلة لسان". واعتذر الرجل فعلاً. وانتقلنا بالحوار لمناقشة الاتهامات الخمسة.

□ الانصاف فى الثقافة السياسية المصرية

لا يتسع المقام هنا لسرد تفاصيل بقية الحوار مع الجالية العربية فى سان
 فرانسيسكو. واكتفى بموجز لما قلته عن مصر الشعبية كما رصدتها أثناء الازمة من
 يومها الأول.

أولاً : إن المصريين قد تكون لهم تحفظات وانتقادات لأشقايتهم العرب فى الخليج.
 ولكن الشئ الأساسى الذى أجمع عليه المصريون منذ اللحظة الأولى عند سماعهم
 لأنباء غزو العراق للكويت هو الشعور الجماعى بالصدمة والاستهجان والغضب، لهذا
 السلوك البربرى لحاكم عربى ضد بلد عربى مسلم شقيق وصغير ومسالم. بل وقد
 تحول جزء من هذا الغضب ضد حكومتهم لتأخرها ثلاثين ساعة قبل أن تدين الغزو.
 أى أن الشعب المصرى كان أسبق من قيادته فى إدانة الغزو العراقى للكويت. وقد
 استشعر الرئيس حسنى مبارك نفسه هذا القلق الشعبى الواسع لتلكؤ الحكومة
 المصرية فى إدانة الغزو صراحة. لذلك ففى أول خطاب عام له بعد الغزو وجهه إلى
 الامة يوم ٨/٨/١٩٩١ خصص جزءاً كبيراً من الخطاب لتفسير هذا التأخر(لمدة

ثلاثين ساعة) فيما يشبه الاعتذار لشعبه . وشرح مبررات التأخر فى إدانة الغزو بأنه وغيره من القيادات العربية كانوا يبذلون كل جهدهم من وراء ستار لإثناء حاكم العراق عن المضى فى احتلاله للكويت . فلما يأس من اقناعه بالإعلان عن نيته للانسحاب، أعلن موقف مصر الرسمى وهو إدانة الغزو، على نحو ما نعرف جميعاً .

ثانياً : إن الذى عرف طبيعة الشعب المصرى جيداً، لا يندهش من هذا الموقف على الاطلاق . فحتى اقل المصريين تعليماً وثقافة ينطوى فى أعماق أعماقه على شعور راسخ "بالإنصاف" . وهذه سمة من سمات الحضارة النهرية الزراعية لأبناء وادى النيل . فالأرض والسيادة عليها التى يملكها أو يستحقها هى أحد القيم المركزية فى الثقافة المصرية . وأى فلاح مصرى قد يقضى فى المحاكم سنوات من أجل قيراط مغتصب من أرضه . وهذا بالمناسبة هو ما يفسر لماذا لجأت مصر إلى كل المحافل القانونية والسياسية والدولية، ولمدة عشر سنوات كاملة من أجل كيلو متر مربع واحد فى "طابا بسينا" . وكما تعزز مصر بكل حبة من ترابها الوطنى، فهى تنظر للتراب الوطنى لأى شعب آخر بنفس المنظار، فما بالنأ إذا كان هذا التراب هو تراب شعب عربى شقيق . وليس لهذه الروح المصرية الأصيلة المنصفة أى علاقة بثمان يدفع آجلاً أو عاجلاً .. وإلا لكانت مصر قد قبلت كل الإغراءات السخية التى عرضها عليها حاكم العراق .

ثالثاً : إن المصريين لم ينظروا لأزمة الخليج "كمواجهة بين العرب والغرب"، ولكن "كمواجهة بين الحق والباطل" . وأنه لا يهتم المصريون كثيراً من يقف وإياهم مع الحق، حتى إذا كان هذا الوقوف "لأسباب فى نفس يعقوب" . وفى أزمة مثل حرب السويس عام ١٩٥٦، كانت مصر ضحية لعدوان ثلاثى صارخ على ترابها وسيادتها الوطنية . ووقف معها ضد هذا العدوان كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . هذا رغم الخلافات الحادة التى سبقت ولحقت من هذا العدوان بين مصر والولايات المتحدة . ورحبت مصر بوقوف الولايات المتحدة فى جانب الحق . أى أن مصر لم ترفض وقوف هذه الأخيرة إلى جانبها فى إدانة العدوان الثلاثى لمجرد أنه لمصر مظالم

تاريخية أخرى حيال الولايات المتحدة . فالشعب المصرى كان حيال سلوك عدوانى محدد من بريطانيا وفرنسا واسرائيل، وقاوم هذا العدوان بكل الوسائل المتاحة له . ووجد من الولايات المتحدة موقفاً محدداً بإدانة ذلك العدوان - أياً كانت الأسباب الحقيقية لهذه الإدانة فى وقتها . ولم تتردد مصر عن قبول هذا الموقف الأمريكى المعاند ، كما قبلت ورحبت بكل المواقف المساندة الاخرى - من الاتحاد السوفيتى والهند وغيرهما .

وابعا : لا ينبغي أن نخدع أنفسنا أو نخادع الآخرين بوهم أنه إذا كان "الجزار عربيا" فلنتغاضى عن ذبحه لشقيق عربى، أو إنكى من ذلك فلنستهجن سلوك أى أجنبى يحاول أن ينقذ هذا الشقيق من الذبح على يد شقيقا آخر، لمجرد أن هذا المنقذ أجنبى . فكل من يتعرض لعملية ذبح يستعين بأى طرف يتقذه من هذا المصير، سواء كان من يستغيث بهم "اشقاء" أو "غرباء" . وهذا يحدث بين الافراد، كما يحدث بين الدول والشعوب فتعرض الاتحاد السوفيتى الشيوعى للذبح على أيدى المانيا النازية الرأسمالية، لم يمنع الاتحاد السوفيتى من الاستغاثة برأسماليين آخرين لمنع هذا الذبح .

خاصة : إن الحديث عن أى تبعية مصرية لأمريكا فى موقفها من أزمة الخليج هو حديث ساذج مغالط . صحيح أن مصر ليست قوة عظمى، ولكن ألم يكن متاحاً أمام مصر نفس هامش حرية الاختيار الذى كان متاحاً أمام الأردن واليمن والسودان وموريتانيا؟ هل مصر أعف أو أكثر مديونية من هذه البلدان العربية التى أخذت موقفاً مؤيدا للنظام العراقى؟ الذى أخذته مصر أملاه شعبها قبل حكومتها، وهو موقف ينبثق من روح ثقافتها السياسية العريقة . وأيدت الأغلبية الساحقة هذا الموقف . ومع ذلك فإن الأقلية التى لم تؤيد هذا الموقف فقد عبرت عن مشاعرها فى صحف المعارضة بشكل علنى صاحب . أما لماذا منعت الحكومة المظاهرات التى أرادت أن تخرج إلى الشوارع لتعبر عن اعتراضها على سياسة الحكومة، فلأن كل المظاهرات ممنوعة بحكم قوانين الطوارئ السائدة فى البلاد منذ عام ١٩٨١ . وكما منعت

الحكومة المظاهرات المعارضة فقد منعت قبل ذلك المظاهرات المؤيدة لسياساتها . أما
لما ذاقوا نين الطوارئ ء فى المقام الأول، هذه قضية مصرية داخلية، بين الشعب المصرى
وحكومته، وليس هنا مجال الخوض فيها .



واقتنع بعض افراد الجالية العربية بهذا الكلام، وهذأت نفوسهم إلى حد كبير .
ولم يقتنع البعض الآخر، وظلوا على اعتقادهم ومشاعرهم الغاضبة، وأن بدا أنها
اصبحت أقل غضباً مما كانت عليه فى بداية الحوار الصاخب . ولم ينفص الاجتماع
إلا مع غروب الشمس وحلول موعد الإفطار فى الشهر الكريم .

(٤) الكويت من الجنة الى الجحيم الى الدنيا الابعاد الاجتماعية والنفسية لتجربة احتلال وتحرير الكويت

الفتنة - النكبة

على مدى الأربعة عشر قرناً الأخيرة، والتي تمثل التاريخ العربي - الإسلامى كله، خبرت شعوب هذه المنطقة إحداثاً جساماً، وامتلات بالانتصارات والهزائم والنكسات. ومن عشرات المصطلحات والكلمات التي تصنف أهم أحداث هذه المسيرة الطويلة يسترعى الأنتباه مصطلحان فريدان فى لغتنا العربية، وهما "الفتنة" و "النكبة".

وقد درج المفكرون العرب على استخدام مصطلح "الفتنة"، منذ الأحداث الجسام التي قسمت المسلمين فى القرن الأول الهجرى (٣٢ - ٣٧ هـ، ٦٥٦ - ٦٦١ م) إلى سنة وشيعة وخوارج، بعد قتال مرير، بدأ بأغتيال الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وانتهى بأغتيال الخليفة الراشد على بن ابى طالب. وسميت تلك الأحداث "بالفتنة الكبرى"؛ لأنها أنطوت على أقتتال بين أخوه فى الإسلام والعروبة. وأصبح لفظ "الفتنة" يعنى فى تاريخنا الأنقسام فى رأى والافتتال بسببه بين الاخوة فى الدين أو العروبة أو الوطن الواحد.

أما مصطلح "النكبة" فقد درجنا على استخدامه للإشارة إلى هزيمة شاملة قاصمة على أيدى قوة أجنبية، ويترتب عليها نتائج متعددة المستويات وذات آثار طويلة المدى، يصعب تجاوزها، وتغير أمورنا تغييراً نوعياً عميقاً. ومن ذلك "نكبة بغداد" (١٢٥٨م) و"نكبة الأندلس" و "نكبة فلسطين" (١٩٤٨). وفى النكبات تكون الأمة حزينة موجوعة، ولكنها تظل موحدة بوجودها ومشاعرها حتى وهى منهزمة.

وقلما شهد العرب والمسلمون حدثاً جمع بين معنى "الفتنة" ومعنى "النكبة" فى نفس الآن، مثلما حدث فى أزمة الخليج. ففى شهورها الستة الأولى انطوت الأزمة على كل معانى "الفتنة": بلد عربى مسلم يغزو بلداً عربياً مسلماً مجاوراً، ويحتل

أراضيه، ويسوم شعبه العربى المسلم كل ألوان البطش والقهر والعذاب، وينقسم حوله العرب والمسلمون شيئا وأحزابا، مثلما لم يحدث منذ الفتنة الكبرى الأولى فى عهدى عثمان وعلى . وفى شهرها الأخير، انطوت أزمة الخليج على كل معانى "النكبة": تحالف دولى هائل، معظم قواته أجنبية، تحاول تحرير الكويت، وتستخدم فى ذلك أحدث أسلحة الدمار على نطاق غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، وفى خضم ذلك وبسبب عناد ودموية حاكم بغداد، يهلك عشرات الآلاف من البشر، ويتم تدمير البيئة والبنية الأساسية ومعظم الموارد فى بلدين عربيين، وتنتكس مسيرة البلدين عشرات السنين إلى الوراء.

إذن فنحن هنا لا نتحدث عن تجربة "احتلال" معتادة، ولكن عن "فتنة عربية كبرى" وعن "نكبة عربية كبرى" فى نفس الآن. وربما هذا هو بالتحديد الذى يجعل أزمة الخليج علامة فارقة فى التاريخ العربى الحديث. وأظن أننا لم نر بعد كل تداعياتها ومضاعفاتها، كما لم ير المسلمون الأوائل فى حينه تداعيات ما حدث بينهم وهم يقتتلون على الخلافة وقميص عثمان.

ثم إن غزو الكويت الذى فجر أزمة الخليج لم ينطو على مجرد احتلال دولة لأراضى دولة أخرى. وإنما كان أكثر من ذلك بكثير. لقد كان محاولة لإلغاء هوية شعبه بأكمله وإخراجه من الجغرافيا والتاريخ والاجتماع. وأكثر من ذلك فقد كانت هذه المحاولة تتم بواسطة نظام، مهما ملك من أسباب القوة العسكرية المادية، إلا أنه من أكثر أنظمة العرب والعالم تخلفا وجهلاً ورعونة.

وإذا كان للتخلف، كما يقال، الف وجه ووجه، فإن أبشع هذه الوجوه قاطبة هو ممارساته فى احتلال شعب آخر. فإذا كانت كل أنواع الاحتلال بشعة، فإن أبشعها هو الاحتلال الذى يقوم به نظام متخلف. وقد كان ذلك هو شأن احتلال قوات النظام العراقى للكويت.

ولن أقوم هنا بسرده بشاعات هذا النوع من الاحتلال. فالكويتيون الذى اكننوا بنار هذه البشاعات يعرفونها جيدا، وخاصة منهم من عاش داخل الكويت. ولكنى كمراقب

من الخارج سألدى عددا من الملاحظات، حول ما اعتقد أنه قد حدث للكويتيين خلال تجربة الاحتلال خاصة وأزمة الخليج عامة، من الناحيتين الاجتماعية والنفسية .

إذن فحدث مركب معقد، غير مسبوق فى تاريخنا، ينطوى فى نفس الآن على فتنة كبرى، وعلى نكبة كبرى، وعلى احتلال من اكثر انواع الاحتلال تخلفا وشاعة ورعونة.. حدث بهذه الجسامة كان لا بد أن يحدث تأثيرات وتداعيات هائلة على كل المستويات المحلية والعربية والاقليمية والدولية . وإذا كنا سنتحدث عن تجربة احتلال وتحرير الكويت فقط، فلأنها كانت الدائرة الأولى فى قلب العاصفة الطوفانية، ومن ثم كانت التأثيرات الاجتماعية - النفسية الناتجة عن هذا الاحتلال هى الأكثر كثافة وعمقا ودرامية، ولأننا تحدثنا فى مواضع وسياقات أخرى عن تداعيات أزمة الخليج عربيا وشرق أوسطيا وعالميا .

وقبل أن أمضى فى الحديث أرجو أن يسامحنى الأشقاء الكويتيون فى أمرين :

□ **الأمر الأول :** هو الصراحة والمكاشفة التى قد تكون موجعة فى بعض المواضع .

فيقبنى أن تضميد جراح الكويت والوطن العربى، لا بد أن يسبقها تنظيف وتطهير هذه الجراح من كل ما علق بها من جرائم وأوساخ ولكل ما تجمع قبل الأزمة وأثنائها من " صديد" .. وعزائى أننى كشقيق محب للكويت وشعبها كان قد قام بالتعبير عن تضامنه مع شعب الكويت فى عمق المحنة بكل ما استطاع من فكره وجهده (*) .

□ **الأمر الثانى :** الذى أرجو أن يسامحنى فيه الاشقاء الكويتيون هو بعض

صور التشبيه المجازية التى الجأ إليها، فى الفقرات التالية . . . وليس القصد منها إلا تبديد بعض ملل الكلمات والمقولات المعتادة .

(*) كان الكاتب عضوا فى المكتب التنفيذى للجنة المصرية للتضامن مع الشعب الكويتى طوال شهور المحنة ، وهى اللجنة التى ضمت حوالى الف شخصية عامة مصرية، والتى تحولت بعد تحرير الكويت إلى جمعية الاخاء المصرى - الكويتى .

صدمة اختفاء الدولة

ربما لم يضارع صدمة غزو دولة عربية لدولة عربية شقيقة بالنسبة للشعب الكويتي إلا صدمة أو ذهول اختفاء دولتهم في سويغات قليلة، حيث أصبحت أثرا بعد عين . بل أنه بالنسبة للاغلبية الساحقة من الكويتيين الذين استيقظوا صباح يوم ٢ اغسطس . فإن نبأ الغزو ونبأ تلاشى الدولة بكل رموزها البشرية والسيادية المحسوسة ، قد تساقطا عليهم في نفس اللحظة .

من الجنة الى الجحيم :

لقد كانت الصدمة والذهول هذه هي بمثابة الخروج من "جنة هوليودية"، هي كويت الثلاثين عاما السابقة.. كويت ما بعد الاستقلال، كويت الوفرة والرفاهية والترف.. كويت الثلاثين بالمائة من مواطني الدرجة الممتازة الذين يخدمهم سبعون بالمائة من مختلف الدرجات الاقل الذين تفاوتوا بين فئتي "بدون جنسية" والوافدين" من شتى بقاع الارض . باختصار وبلغة الفنون كانت الكويت " فنتازيا" عربية وكانت شخصيات مواطني الدرجة الممتازة هذه هم ابطال "الفتنازيا" أو "الجنة الهوليودية" وشخصيات ادوارها المسموعة - المرئية بينما كان السبعون بالمائة الآخرون هم الكمبارس غير المسموعين وربما غير المرئيين .

وحيثما وقع الغزو واختفت الدولة انهارت مناظر الجنة الهوليودية المنصوبة.. ومع هذا الإنهيار حاول بعض "الكمبارس" مثل الوافدين ان يتبوأوا أدوار مرئية مسموعة.. وإن يفعلوا ذلك على عجل.. ربما لم يأمل هؤلاء "الكمبارس" أن يتقمصوا أدوار البطولة في المشهد الجديد.. فقد كان طاغية العراق، صدام حسين، هو المنتج والمخرج والممثل الأول في المشهد الجديد . ولكن حاول بعض الكمبارس السابقون أن يحتلوا ما يسمى في لغة السينما والمسرح "بالادوار المساندة" (Support-Roles) .

صن الجحيم إلى الدنيا :

وباختصار كان الغزو العراقي المباغت واختفاء الدولة الكويتية المخاطف هو بمثابة القذف بالكويتيين فجأة من "الجنة" إلى "الجحيم"، بلا مقدمات أو تهديد أو ترتيبات. ودام عذاب الكويتيون في جحيم الاحتلال العراقي سبعة شهور. وبعدها خرجوا من هذا الجحيم، لا ليعودوا إلى جنتهم الهوليودية السابقة، ولكن إلى "الدنيا" .. بكل ما تعنى "الدنيا" من مشكلات وتحديات ونجاحات وانتكاسات واحباطات.. أى أن الكويتيين بعد تجربة جحيم الاحتلال قد عادوا "بشرا" مثل باقى البشر فى كل العالم المعاصر، يواجهون واقعاً معقداً، مليئاً بالمناطق الرمادية بين "الأبيض" و "الاسود"، ويستحيل فيه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ويصعب فيه حل المشكلات بالتعاقد على طريقة "تسليم المفتاح".

تكوينات المجتمع المدني الكويتى تحت الاحتلال

حينما اختفت سلطة الدولة الكويتية، وجد من كان فى الكويت من أهلها انفسهم فى مواجهة سلطة احتلال غاشمة مرفوضة من كل الكويتيين. ومع هذا الرفض لم يكن أمام الكويتيين بعد لحظة الصدمة، إلا أن يقاموا سلطة الاحتلال من ناحية، وأن يديروا شئون مجتمعهم بأنفسهم من ناحية أخرى. ولم يكن هذان القراران وليدًا حوار وتخطيط واعيين. بل كانا قراران صامتان جماعيان، ومع ذلك لم يكونا بالأمر السهل. وهنا تجلت عبقرية الشعب الكويتى تحت الاحتلال.

لقد كان شكل مقاومة الكويتيين للاحتلال متسقاً مع معطيات الواقع، فقد كانت قوات الاحتلال العراقى تعادل أو تزيد عن بقى من سكان الكويت - حوالى ثلثمائه الف جندي عراقى مسلح بأحدث العتاد، مقابل حوالى ثلثمائة الف مدنى كويتى عزل من السلاح، ومعظمهم من النساء والاطفال والشيوخ. لذلك كانت المقاومة فى معظمها "مقاومة مدنية"، تتمثل فى عدم التعاون والمقاطعة والعصيان المدنى. وكانت المقاومة فى أقلها مواجهات أو عمليات عسكرية مسلحة، القصد منها اثبات الوجود الوطنى الكويتى ولو بشكل رمزى، واضعاف الروح المعنوية لقوات الإحتلال.

وفى شق "عدم التعاون" من هذه المقاومة، سطر الكويتيون ملحمة غير مسبوقة فى التاريخ الحديث، وتجلت فى فشل سلطات الإحتلال العراقى فى العثور على أى شخصية كويتية عامة (أو نصف أو ربع عامة) تقبل التعاون معها، رغم كل وسائل الترغيب والترهيب التى استخدمتها السلطات العراقية. وفى هذا الشق تفوق الشعب الكويتى على شعوب أكبر وأكثر تقدماً منه بكثير. ولعلنا نذكر أن الإحتلال النازى لعدد من بلدان غرب ووسط أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، قد وجد من يتعاون معه من الشخصيات العامة فى تلك البلدان، ومنها فرنسا، أحد قلاع الديمقراطية الغربية. أى ان الإحتلال العراقى لم يجد طابورا خامساً كويتياً يعتمد عليه فى أحكام سيطرته على الشعب الكويتى. إن الطابور الخامس الوحيد الذى وجدته فى هذا الصدد كان من بعض الوافدين العرب، والذين اشرفنا إليهم فى فقرة سابقة "بالكمبارس" فى الفانتازيا الكويتية السابقة ليوم ٢ اغسطس عام ١٩٩١.

ولكن عدم التعاون هذا، ما كان له أن يكون بهذا الإبهار الملحمى ما لم تتوفر بعض شروط القوة فى النسيج الاجتماعى الكويتى، وهو الأمر الذى تجلّى فى إدارة الشئون المجتمعية الأساسية أهمها اشباع الحد الأدنى من حاجات المواطن الكويتى المادية والوجدانية. وكانت الخلايا الحية فى هذا النسيج الاجتماعى هى الأسرة الكويتية والجمعيات التعاونية، والمساجد.

الأسرة الكويتية :

قدمت الاسرة الكويتية لافرادها الدفاء الوجدانى فى المناخ الصقيعى للاحتلال . وظهر التكافل والتماسك بين أفراد كل أسرة كويتية ظلت تحت الاحتلال كأقوى ما يكون التكافل والتماسك . وقد سمعنا وقرأنا الكثير عن ذلك بما لا يحتاج مزيداً من التنويه هنا . ولكن أهمية تأكيد هذا العامل فى قوة النسيج الاجتماعى الكويتى، هو ما كان قد بدا فى السنوات السابقة للغزو من مظاهر عديدة للتفكك والتفسيخ وضعف الانتماء فى الأسرة الكويتية تحت التأثير السلبى للطفرة المالية النفطية، وما صاحبها من بذخية أبيقورية. ولكن تجربة الاحتلال أثبتت إما أن مظاهر التفكك والتفسيخ هذه كانت مجرد بشور سطحية لم تتعمق بعد فى لحمة الأسرة

الكويتية، أو حتى إذا كانت قد تغلغت بالفعل فى سنوات ما قبل الاحتلال فإن محنة الاحتلال قد تولت محاصرتها والقضاء عليها بسرعة .
ويتصل بدور الاسرة الكويتية واستعادتها السريعة لروح التكافل والتماسك، هو امتداد نفس هذه الروح للعلاقة بين الأسر الكويتية المتجاورة فى نفس الحى أو الربع أو الديرة، وحيث تحول كل الكويتيون تحت الاحتلال تقريبا إلى ما يشبه الأسرة الواحد الكبيرة الممتدة التى وصل عددها فجأة إلى حوالى ثلثمائة الف كويتى .

الجمعيات التعاونية :

أما الركن الثانى أو المجموعة الثانية من الخلايا الحية التى أضفت قوة هائلة على النسيج الاجتماعى الكويتى فقد تمثل فى الجمعيات التعاونية الأهلية . لقد كانت وظيفة هذه الجمعيات قبل الاحتلال مجرد وظيفة اقتصادية - تموينية - استهلاكية . وقد استمرت هذه الوظيفة بعد الاحتلال، ووفرت للمواطنين قنوات منتظمة للحصول على احتياجاتهم المادية . ولكن محنة الاحتلال اضافت إلى هذه الجمعيات وظائف اخرى لا يمكن أن تكون قد ساورت خيال من أنشأوها منذ سنوات أو عقود، وهى الوظيفة الاجتماعية - السياسية . أجل أصبحت هذه الجمعيات فى غياب مؤسسات الدولة هى تنظيمات للمجتمع المدنى بكل معنى الكلمة . ففى إطارها ومن خلالها نظم الكويتيون أنفسهم، وأسسوا شبكة كثيفة للاتصال والتواصل، وجمع وتبادل المعلومات، والتعاون والتضامن فى مواجهة العديد من المشكلات اليومية الروتينية والطارئة . وبإختصار أصبحت كل جمعية تعاونية استهلاكية هى النادى والنقابة والرابطة، و"الديوانية" الواقفة والمتحركة، ومركز الاستخبارات الشعبى، والجريدة الناطقة، وبنكا للصرافة والاقراض، وجمعية خيرية للبر والتقوى، وملجأ لليتامى، وجمعية لدفن الموتى والشهداء .

المساجد :

وقد كان المسجد هو المؤسسة الأهلية الثالثة التى قامت أثناء الأزمة بدور اجتماعى - نفسى - سياسى تجاوز الوظيفة الدينية العبادية المعتادة . وأصبح كل مسجد بهذا المعنى أحد مراكز الالتقاء والنشاط والتكافل فى المجتمع المحلى المحيط

به . كما اصبح المسجد منصة تتحدث منها قيادات المجتمع المحلي من غير رجال الدين- مثل أساتذة الجامعات والأطباء والمحامين والمعلمين وغيرهم . ومن المسجد كان يتم أيضاً تقديم العديد من الخدمات لأبناء الحي أو المنطقة التي يوجد بها . وساعد المسجد على القيام بهذه الوظائف كونه يتمتع ببعض الحصانة الدينية في مواجهة سلطات الاحتلال، وإن كان ذلك لم يمنع هذه الأخيرة في بعض الحالات من مداومة بعض المساجد لتفتيشها بحثاً عن سلاح أو منشورات، أو لإلقاء القبض على بعض القيادات .

وهذا الدور المميز والمتعظم للمسجد إبان الاحتلال، هو في الواقع ما ينبغى أن يكون عليه دائماً، حتى بعد نهاية الاحتلال . فقد كان مثل هذا الدور المتعدد الوظائف، معتاداً في معظم العصور الإسلامية السابقة- أى أن لا يكون فقط مكاناً للعبادة، بل أيضاً مدرسة ومستوصفاً ومركزاً اجتماعياً، وما إلى ذلك .

والخلاصة أنه مع اختفاء الدولة الكويتية برموزها البشرية ومؤسساتها المادية يوم ٢ اغسطس، حلت الاسرة والجمعيات التعاونية والمساجد محلها، واصبحت هي عماد ما يصطلح علماء الاجتماع بتسميته "المجتمع المدني"، أو بتعبير أدق، أصبحت هذه المؤسسات الثلاث هي "المعادل الوظيفي" للمجتمع المدني الذي يحتضن المواطن الفرد ويعطيه دعماً معنوياً ونفسياً واجتماعياً في مواجهة "السلطة"، وخاصة السلطة الغاشمة الدخيلة . ووصف هذه المؤسسات بأنها أصبحت في ظل الاحتلال هي كل "المجتمع المدني" الكويتي ليس وصفاً على سبيل المجاز . ففي ظل الاحتلال تجاوزت هذه المؤسسات الثلاث كل الاعتبارات الارثية - العصبية - التعصبية التي كانت شائعة بدرجة أو أخرى في المجتمع الكويتي قبل الاحتلال . وكما أكدت كل الشواهد، على الأقل بين الكويتيين في الداخل، اختفت أو توارت كل الاعتبارات القبلية والعشائرية والمذهبية وتصرف الأفراد ككويتيون أولاً، وقبل كل شيء . أى أن شعور المواطنة بين أبناء البلد الواحد جب كل أنواع الشعور والولاء الأخرى الأضيق .

ولعلنا هنا يمكن بقدر كبير من إيقين أن نرجع هذا الأداء المبهر لأبناء الكويت أثناء محنة الاحتلال إلى ما كانوا قد اكتسبوه من قدرات ومهارات واستعدادات

تنظيمية بسبب هامش الديمقراطية الذي اتيح لهم فى معظم سنوات الاستقلال السابقة للاحتلال. فهما كانت هناك من مؤاخذات وانتقادات لمحدودية هذا الهامش، إلا أن وجود هذا الهامش هو الذى يفسر قدرة الكويتيين فى الداخل وسرعتهم فى تنظيم أنفسهم بشكل عفوى تلقائى صامت. فنحن نعرف من تجارب شعوب أخرى لم تتمتع بأى قدر من الديمقراطية، ووقعت تحت الاحتلال، كيف أستطاع هذا الأخير، بسهولة نسبية، أن يسيطر ويدجن أغلبية الناس، حيث اعتادوا حكم الاستبداد، وحيث تحل السلطة المستبدة للمحتل محل سلطة مستبدة سابقة عليها وإن كانت "وطنية" (أى من أهل البلاد).

وهذا الجانب من الخبر الكويتية لا بد من التمسك به بكل قوة فى مرحلة إعادة بناء الكويت الجديدة. فمهما كانت ترتيبات الأمن الأخرى المزمعة، فقد ثبت أن أهم ركائز المقاومة والصمود للكويتيين كانت بسبب تنظيمات مجتمعهم المدنية، والتي ما كان لها أن تكون بهذه القوة والسرعة والحيوية لولا هامش الحرية والديمقراطية الذى كان الكويتيون قد تعودوا عليه قبل الاحتلال. وتعبير آخر، ربما يبدو قاسياً ضعف الدولة الكويتية وهشاشتها وسرعة اختفائها، عوضه قوة وحيوية المجتمع المدني الكويتى.

المرأة الكويتية

تحدثنا فى موضع سابق عن مؤسسة الأسرة الكويتية، والدور الحاسم الذى لعبته فى تقديم الدعم المعنوى والنفسى والمادى لأفرادها فى ظل محنة الاحتلال، وكيف أن هذه الأسرة، مع الجمعيات التعاونية والمساجد، قامت بكل أدوار ووظائف المجتمع المدني، وملأت الفضاء السياسى - الاجتماعى - الإقتصادى الذى تركته الدولة الكويتية على عجل هروباً من جحافل الغزو.

انقلاب فى صورة المرأة الكويتية :

ولكن الذى نريد تسجيله فى هذا الموضع بشكل خاص ومستقل هو دور المرأة الكويتية. فرغم كل ما قيل عن هذه المرأة من دعة وكسل وترهل بسبب الطفرة المالية النفطية، إلا أن معدنها الأصيل قد تجلى أثناء المحنة. وربما أكثر من الرجل،

آثرت معظم النساء الكويتيات اللاتي دهمهن الاحتلال أن يبقين على أرض الكويت . وحتى بعد أن انتشرت وشاعت بشائع الاحتلال من بطش وتعذيب وتنكيل واغتصاب، رفض عدد كبير منهن أن يتركن منازلهن ووطنهن، رغم إتاحة فرصة أو أكثر لهن ليفعلن ذلك، أى أنه ثبت أن معظم ما كان قد قيل سلباً فى حق المرأة الكويتية قبل الاحتلال كان حكماً متعجلاً . ويتعبير أدق كانت صورة المرأة الكويتية قبل الاحتلال هى ما أرادها لها الرجل الكويتى، لا ما ارادته هى لنفسها بالضرورة . أراد لها الرجل الكويتى أن تكون أشبه "بعروسة متحفية جميلة " غارقة فى الحرير والمخمل، ويحيطها الخدم والحشم، لا تعمل كثيراً، ولا تفكر كثيراً، ولا تشارك كثيراً، ولا تسأله عن الأشياء كثيراً . وتصور الرجل الكويتى بنرجسية مفرطة أنه قد أبرأ ذمته نحو المرأة الكويتية، وخلق لها "جنة كويتية". ولكن حين تغيرت الظروف فجأة، واختفت الجنة الكويتية ولو إلى حين نرجسية الرجل الكويتى، استجابت المرأة الكويتية، ورابطت وصمدت وقاومت فى الجحيم العراقى الجديد .

وكان صمود ومرابطة المرأة الكويتية على أرض الوطن حافظاً وتحدياً لعدد كبير من رجال الكويت لكى يصمدوا ويرابطوا . وقصص البطولة والثبات ورباطة الجأش إلى حد الاستشهاد، تحت وطأة التعذيب أو الإنتقام على أيدى سلطة الاحتلال معروفة موثقة، ولا نحتاج إلى تكرارها والتذكير بها . ويكفى أن نذكر على سبيل المثال الشهيدة أسرار الجبندى، التى تضاف ملحمة عطائها إلى جانب ملاحم بطلات عربيات أخريات فى تاريخنا الحديث - مثل أم صابر، أحد بطلات المقاومة المصرية ضد الاحتلال البريطانى فى القناة فى أوائل الخمسينيات؛ وجميلة بوحيرد، أحد بطلات المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسى فى أواخر الخمسينيات، وسناء المحيدلى، أحد بطلات المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلى فى جنوب لبنان فى أوائل الثمانينات .

وأهمية التنويه بدور المرأة الكويتية هو أنه يمثل نموذجاً وجودياً حياً لتنشئة الأجيال الكويتية الجديدة، التى لا بد يعمل فى عقلها الواعى والباطن مئات الأسئلة حول محنة وطنهم . فإذا كانت نماذج البطولة نادره فى نظرهم بين بعض كبار المسئولين من الرجال، فإن وفرة هذه النماذج بين نساء الكويت تعوض ذلك، خاصة

ونحن نعلم أن المرأة، والأم تحديداً، هي الأكثر تأثيراً في مراحل التنشئة المبكرة . ولكن إلى جانب نماذج البطولة التي قدمتها المرأة الكويتية تحت الاحتلال فإنها قد قدمت شيئاً لا يقل أهمية في الأجل الطويل، وهو سلوكها وممارساتها في تدبير شؤون الحياة اليومية أثناء المحنة، والذي يمس نظام القيم في المجتمع الكويتي برمته، والذي نتناوله في موضع آخر.

امرأة المستقبل هي كويت المستقبل

كذلك لا بد هنا من اعتبار الدور المبهر للمرأة الكويتية في ظل الاحتلال، ركيزة أساسية في إعادة بناء كويت المستقبل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . فمن الناحية السياسية، لا بد أن تزول وإلى الأبد أية معارضة أو تلكؤ في اقرار (وليس منح) حقوق المواطنة الكاملة للمرأة الكويتية، وفي مقدمتها حق الانتخابات والترشيح للمناصب العامة في المجالس النيابية والمحلية وجمعيات النفع العام . ولا ينبغي للكويت ان تقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه مجتمعات اخرى، هلت واحتفت بدور المرأة اثناء حركات المقاومة والتحرر الوطني ضد الاحتلال الأجنبي، ثم بعد نجاح هذه الحركات سرعان ما طلبت من المرأة أن تعود إلى دورها التقليدي - كزوجة وأم وربة منزل فقط . فمع أهمية هذا الدور التقليدي، إلا أنه لا ينبغي أن يصادر على اتاحة الفرص كاملة أمام المرأة الكويتية للمشاركة السياسية . وتظل المرأة وحدها، ودون وصاية من أحد، هي التي تحدد وتختار حجم ونوع هذه المشاركة.

ومن الناحية الاجتماعية - الاقتصادية ، لا بد من فتح كل مجالات العمل أمام المرأة الكويتية، وتشجيعها على الدخول في هذه المجالات، وتسليحها بالمهارات المطلوبة لأداء العمل فيها . ونقول "لا بد"، لأن ذلك يمثل لا فقط حق من حقوق المواطنة الكاملة كما ذكرنا اعلاه ، ولكنه يمثل أيضاً ضرورة أمنية استراتيجية للكويت الجديدة . فإذا كان للكويت أن تغير من تركيبتها السكانية، بحيث تصبح أكثر توازناً بين المواطنين والوافدين، فإن المخزون البشري الطبيعي لتحقيق هذا الهدف هو زيادة مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل . إن نسبة هذه المشاركة في

الوقت الحاضر لا تتعدى ١٥ في المائة على أحسن تقدير . ومن الممكن مضاعفة هذه النسبة لتصل إلى ٣٠ في المائة خلال ما تبقى من عقد التسعينات . وليس ذلك بالامر العسير على الإطلاق . ومرة أخرى يكون للمرأة الكويتية نفسها القرار النهائي فى أن تعمل أو لا تعمل خارج المنزل .

وحتى دور المرأة التقليدى فى الأسرة، كزوجة وكأم وربة بيت، يمكن تشجيعه ودعمه بحوافز مادية ومعنوية، على الأقل لاستمرار الاستغناء عن نسبة كبيرة من خدم المنازل والمربيات الأجنبية . فقد كان هؤلاء يمثلون حوالى ربع قوة العمل الوافدة قبل الاحتلال . أما وقد ذهب معظمهن، وثبت أن المرأة الكويتية تستطيع الاستغناء عنهن، فبنبغى مقاومة الغواية لإعادة جلب معظمهن من الخارج مرة أخرى، وخاصة الغواية من رجال الكويت .

والخلاصة هنا هو أن المرأة الكويتية أثناء محنة الاحتلال، نفضت عن نفسها كل ما كان قد علق بها من مظاهر الدعة والترهل والاعتمادية، وأعدت تأكيد وجودها الفاعل الحاسم . بل انه إذا كان هناك من بطل واحد جماعى لصمود الشعب الكويتى، فان هذا البطل هو المرأة الكويتية .

مراجعة نظام القيم

أشرنا فى مواضع أخرى إلى "الفانتازيا الكويتية" قبل الاحتلال .. وهى كويت الوفرة والرفاهية والترف .. كويت الثلاثين بالمائة من مواطنى الدرجة الممتازة الذين يخدمهم سبعون بالمائة من مختلف الدرجات الأدنى .

وكأى "فانتازيا" فقد أفرزت الفنتازيا الكويتية، السابقة للاحتلال، منظومة من القيم الاسترخائية - الاستعلائية النرجسية، كما أفرزت مفهوماً غربياً للوطن والمواطنة - مفهوم "الوطن - الفندق"، ومفهوم "المواطن - النزير" فى هذا الفندق .. ولأنه فندق من الدرجة الأولى الممتازة (خمسة نجوم) فقد توفر على خدمة نزلائه عدد كبير من الخدم والحشم المكفولين، وذوى الأجور العالية من شتى أنحاء العالم .

وقد استبدل الكويتيون الذى كانوا فى الخارج حين وقع الاحتلال، فندقهم الفاخر الأليف على أرضهم بفنادق أخرى مؤقتة لمدة سبعة اشهر . وربما كانت هذه

الاحيرة أقل فخامة (أربع أو ثلاثة نجوم) ولم يكن بها نفس العدد أو النوع من الخدم والحشم المكفولين الذين كانوا قد تعودوا عليهم في الكويت .
ولكن الكويتيون الذين كانوا وظلوا في الداخل بعد الاحتلال وجدوا انفسهم فجأة مطرودين من "الفندق" وان ظلوا في الكويت .. أى أنهم وجدوا أنفسهم بلا خدم ولا حشم ولا خدمة ممتازة أو مترفة .. وكان هذا الخروج من الفندق الفاخر هو نهاية الفنتازيا .. ومواجهة الواقع .. أو بمثابة الخروج من الجنة "، مرور بجهنم، ثم العودة إلى أرض الآباء والأجداد" .. وكان في هذه العودة ميلاً جديداً أو بعث جديد لمفهوم "الوطن" بكل ما يعنيه حقيقة ومجازاً .

وهنا تلعب المرأة الكويتية التي صمدت وربطت في الوطن - التراب، وليس الوطن الفندق، دوراً حاسماً آخر . وهو إدارة شئون حياتها بأقل القليل، واعتمادها على عقلها وسواعدها وقوة إيمانها .. وفي خضم ذلك استعادت أو اكتسبت تدريجياً منظومة أكثر واقعية وعقلانية من القيم الاجتماعية .. وتغلغلت هذه القيم أيضاً تدريجياً إلى بقية أو من تبقى من أسرتها معها . ومن التقارير والشهادات الواقعية التي توفرت لنا يبدو أن هذه المرأة الكويتية، لم تضطر، وربما لن تضطر أن تقول لذويها من الرجال ما قالت والدته أبي محمد، آخر سلاطين غرناطة، وهو يلقي نظره الأخيرة على قصره الفاخر في عاصمة ملكة بالأندلس، وجرت دموعه وهو يغادرها للأبد .. لقد نهزته قائلة " يحق لك أن تبكى كالنساء ملكا لم تستطع أن تدافع عنه كالرجال" . ولا يزال الصخر الشاهق الذي أطل السلطان من قمته للمرة الأخيرة يسمى بالأسبانية " (النمورسبيرو دل مورو Ultimo Risiro del Moro) أى زفرة العربى الأخيرة " . إن مراجعة نظام القيم في الكويت، والذي بدأته المرأة الكويتية بالفعل، لا بد أن يستمر ويتعمق، حتى لا تكون هناك أبداً " التمو رسبيرو دل كويتوس" أى (Ultimo Risiro del kiwaites).

بعض الأبعاد النفسية لخبرة احتلال الكويت

تأثرت كل فئات المجتمع الكويتي بمحنة الاحتلال العراقي، سواء أولئك الذين ظلوا على أرض الكويت أو كانوا خارجها . ولكن تفاوتت وتنوعت بعض هذه التأثيرات

من فئة لأخرى. وإذا كنا قد تحدثنا فى مواضع أخرى عن التأثيرات الأيجابية لخبرة الاحتلال، فإننا نركز هنا على بعض التأثيرات النفسية السلبية .

اطفال الكويت :

ربما كانت أكثر فئات المجتمع الكويتى تعرضاً للتشوه النفسى من جراء خبرة الاحتلال هم الأطفال . فإلى جانب الاهتزاز الزلزالى العنيف الذى أصاب البيئة المادية المباشرة التى يعيش فيها هؤلاء الأطفال، وأفقدتهم بعض مصادر اشباع حاجات مادية مباشرة، فقد كان الاهتزاز أكثر عنفاً فى البيئة الاجتماعية المباشرة التى تشبع حاجات هؤلاء الأطفال النفسية والوجدانية، وأهم هذه الحاجات هى الشعور بالأمان والاطمئنان (Felling of Security) .

فمهما كان الكبار يحاولون أن يبددوا مخاوف أطفالهم وغمرهم بالحب، فإن قلق الكبار، الذى يبدو فى نظراتهم وعيونهم وأحاديثهم وعصبية سلوكهم، يتم التقاطها بحساسية شديدة من الأطفال، حتى إذا لم يصرحوا بذلك . وعادة ما ينخرط الكبار والصغار فى " سلوك من التحاشى المتبادل (Mutual aviodance be-havior) لعدم جرح أى منهما الآخر . فالذى لا يعرفه أو يدركه الكبار، هو أنه بقدر ما كان الكبار يحاولون من آليات دفاعية لحماية وتحصين أطفالهم من أهوال المحنة، فإن الأطفال بدورهم كانوا يحاولون إخفاء مشاعر خوفهم وقلقهم الحقيقى المبرر، وذلك حماية لمشاعر الآباء والأمهات .. أى أننا هنا بصدد عمليات إخفاء وكبت جماعى لما ينبغى أن يكون استجابات إنسانية طبيعية لواقع نكبوى مهول .

وإن أنسى لن أنسى أبداً مشهد طفل كويتى (اسمه مبارك) صادفته فى أحد فنادق القاهرة ، وسألنى وهو يرتجف "ما إذا كنت أنا صدم حسين؟" .. ورغم الذهول اللحظى الذى أصابنى لسماع سؤال الطفل الكويتى المرتجف لدى رؤيته لأى شخص غريب، فإننى طالما فكرت فى الكوابيس التى لا بد أنها استبدت بعشرات الآلاف من بقية أطفال الكويت طوال شهور المحنة وإلى الآن، وكم من هذه الكوابيس المكبوتة ستظل تعشش فى الوعى واللاوعى لهؤلاء الأطفال، وكم ستؤثر فى نمو شخصياتهم الانطباعية الغضة ؟ إن هذه واسئلة أخرى متصلة بها لا بد أن تكون أحد الهموم

الملحة فى مرحلة إعادة بناء الكويت. ولا أجد فى عملية إعادة البناء هذه ما هو أهم من أطفال الكويت .. فإذا كان للكويت مستقبل على الإطلاق، فإن هذا المستقبل يكمن فى أطفال وشبيبة الكويت.

انهيار وتشوه الاتجاهات نحو "الآخر العربى" :

كان لصدمة احتلال الكويت، وتداعيات هذا الاحتلال، ألف وجه، أى أن الصدمة الكبرى قد افرزت بسرعة سلسلة أخرى من الصدمات الجانبية والفرعية. والتعريف السيكلوجى "للصدمة" هو وقوع حدث كبير مؤلم بلا أدنى توقع، وليس له فى ترسانة الخبرات السابقة للفرد أو الجماعة ما يمكن من التعامل الفعال معه، ولذلك يصاب الفرد أو الجماعة بما يشبه الشلل النفسى الكلى أو الجزئى للحظات قد تقصر أو تطول وبمعنى من المعانى ربما كانت الصدمة الكبرى، وهى الاحتلال العراقى هى بسبب السرعة المخاطفة التى تم بها الغزو والسرعة التى اختفت بها الدولة الكويتية. ومع ذلك فربما كان الغزو وربما كان أقل من بعض الصدمات الفرعية التى اعقبت الغزو. ومن هذه الصدمات الفرعية الأكثر إيلاما صدمة بعض ردود الأفعال العربية الرسمية والشعبية. وربما كان الأكثر إيلاما من كل ردود الفعل هذه تلك التى أظهرتها بعض فئات الوافدين العرب والمقيمين على أرض الكويت، والعاملين فيها، والمتعاشين مع أهلها منذ سنوات طويلة، وفى مقدمتهم أبناء فلسطين والأردن والسودان.

ودون الدخول فى تفاصيل خلافية مؤلمة حول هذا الأمر، فن العبرة فى دراسة الآثار النفسية هى فى حقيقية "وجودها"، وليس التدقيق فى الأسباب الموضوعية لوجود هذه الآثار. فهناك الآن نفور شديد فى الكويت من كل ما هو "عربى غير خليجى". وتتراوح درجات النفور هذه بين الكراهية السافرة كحد أقصى، وبين الامتنعاض والعتاب كحد أدنى. ويأتى فى قمة "الآخر العربى المكروه"، وبالتتالى، كل من العراقى والفلسطينى والأردنى واليمنى والسودانى، نزولا إلى الامتنعاض من الجزائرى والتونسى، والعتاب على المغربى. فإذا كانت الكراهية "للآخر العراقى" الذى غزا واحتل وبطش وعذب وقتل هى كراهية مفهومة، فإن كراهية "الآخر

الفلسطيني"، وخاصة الوافد المقيم في الكويت، كانت كراهية تختلط بالألم والاذراء في نفس الآن .. لأن الكويت فتحت أبوابها للفلسطينيين، وتعاطفت طوال أربعين سنة مع نكبتهم . لذلك فقد بدى تعاون بعضهم مع سلطة الاحتلال العراقى فى تكريس هذا الاحتلال ومساعدته على التنكيل بأهل الكويت، بدى كما لو كان قمة فى الغدر ونكران الجميل .

صن الامتنان إلى الافتتان "بالآخر الاجنبى" :

فى مقابل هذه المشاعر الموغلة فى سلبيتها نحو "الآخر العربى" القريب اجتاحت الكويتيين مشاعر متدفقة فى إيجابيتها نحو "الآخر الأجنبى" البعيد . وقد بدأت هذه الأخيرة بمشاعر التوسل والرجاء، وتطورت إلى مشاعر الامتنان والاعجاب والثناء . ثم تصاعدت إلى ما يشبه الافتتان والرغبة فى التوحد مع أو الذوبان فى هذا "الآخر الأجنبى" . بل أنه فى بعض حالات التطرف الشعورية الإيجابية هذه بين الكويتيين، وإن لم يعبر عنها صراحة، شمل "الآخر الأجنبى" إسرائيل .

وظهر هذا الافتتان بشكل درامى نحو "الآخر الامريكى" . ولعل صورة المواطن الكويتى الملتف بعلم أمريكى فى معظم وسائل الإعلام صبيحة تحرير الكويت، وإطلاق العديد من الكويتيين على أطفالهم أسماء مثل " بوش " و"شوارتزكوف" و"تشيلى وبيكر"، هى تجسيم درامى لهذا الامتنان والافتتان "بالآخر الأمريكى" . أى إنه فى ظروف "الفتنة - النكبة - المحنة" حدث انقلاب نفسى هائل فى العقل والوجدان الكويتيين .. وحل "الآخر الأجنبى" البعيد مسافة وثقافة، محل "الآخر العربى" القريب لحمة وجيرة .

ومرة أخرى نحن هنا لا نقدم "تبريراً" وإنما نقدم " تفسيراً" لهذا الانقلاب النفسى .. وهو الكراهية والاذراء للشقيق القريب الذى حاول ذبح الشقيق من ناحية، والحب والامتنان للغريب الذى انقذه من محاولة الذبح من ناحية أخرى . ولما كان هذا الوضع النفسى الجديد، هو إفراز للفتنة - النكبة - المحنة .. فهو بمعنى من المعانى وضع طبيعى فى الأمد القصير . لأنه رد فعل متطرف حاد لفعل متطرف حاد . ولكن بقاء أو استمرار هذا الوضع النفسى أو تكريسه هو الذى يمكن أن يمثل تشوها نفسياً جماعياً دائماً للشعب الكويتى .

لذلك فلا بد من جهود وواعية فى أجهزة الإعلام والتعليم الكويتية لحصار واحتواء تداعيات هذا الانقلاب النفسى .. وبالطبع لا يعنى ذلك أن تعود التركيبة النفسية الفردية أو الجماعية للكويتيين إلى سابق حالها قبل يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ . فهذا من المحال .. لقد جرت مياه غزيرة تحت الجسور، بل واجتاحت الجسور . وإنما الذى نعينه هو تحاشى ديمومة هذه المشاعر الحادة المتطرفة سواء بالكراهية أو الحب .. وإلا تعرضت الكويت إلى انفصام بين جغرافيتها وتاريخها وإلى انشطار بين مجتمعها وثقافتها .. وتحولت إلى "فاتنازيا" من نوع جديد، وإن كانت أسوأ فى نظرنا من فتنازيا ما قبل ٢ اغسطس. لأنها ستصبح "فاتنازيا" تعتمد على صمامات وأنباب حياة صناعية ممتدة عبر آلاف الأميال، ويمكن أن تقطع أو تنقطع فى أى لحظة . إن الغواية بالانغماس فى هذه " الفتنازيا الجديدة " مهما كانت جاذبيتها وبريقها هى النهاية طريق مسدود .. بل إنها تنطوى فى الواقع على هزيمة أعمق مما أراد صدام حسين أن يوقعه بالكويت .

الانتقام والعقاب :

يرتبط بمسألة التشوهات النفسية "نحو الآخر العربى" كل النزعات الانتقامية الحادة التى ظهرت بين قطاع ليس بالقليل من أبناء الشعب الكويتى نحو بعض الجاليات العربية الوافدة، وخاصة من الفلسطينيين والأردنيين والسودانيين، لحقيقة أو شبهة تعاون هذه الجاليات مع المحتل العراقى، أو بسبب المواقف التى اتخذتها القيادات الرسمية التى تنتمى إليها هذه الجاليات بتأييدها السافر أو الضمنى لصدام حسين، خلال أزمة الخليج .

والانتقام، رغم أنه نزعة بشرية مفهومة لمن يقع عليه ظلم أو اعتداء ماحق، إلا أنه فى عمومته وتداعياته، هو سلوك اجتماعى تدميرى . ولذلك تجاوزت المجتمعات المتحضرة مفهوم "الانتقام" أو "الثأر"، وأحلت محله مفهوم "العقاب" . فالثأر أو الانتقام غالباً ما يأخذ "الأبرياء" بجريرة "المذنبين"، ولا يراعى دائماً أو بالضرورة التوازن مع الفعل الإثم الذى يكون قد ارتكب، ولا تقوم به سلطة شرعية عقلانية وإنما يقوم به افراد غاضبون . والأخطر من ذلك أن يتعود أفراد المجتمع الذين يقومون "بالانتقام" على هذه الممارسة فى سياقات أخرى، ومن ثم يختل النظام الاجتماعى

الوطني برمته .

وفي حالة الكويت الجديدة، لا ينبغي مهما كانت المغريات، أن تبدأ عملية إعادة البناء الاجتماعي - السياسي الملحة بنزعات انتقامية. ولكن لامتنع الغضب الجماعي وعقلنته، لا بد من الأخذ بمبدأ العقاب المنظم لكل من ارتكب جرماً في حق الشعب الكويتي. ويمكن أن يتم ذلك بإجراءات قضائية سريعة، ولكنها سليمة اجرائياً، أي تراعى قواعد الاثبات ومعايير العدالة المتعارف عليها. ويمكن لهذا الغرض أن تنشأ محاكم استثنائية خاصة، يحضرها ممثلون عن اتحاد المحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان العربية والعالمية. ففلسفة "العقاب" هي إعادة الاعتبار للمجتمع كله ضد من ارتكبوا في حقه جرماً وليس مجرد التشفى والانتقام .

المرابطون واللاجئون :

شاء قدر الشعب الكويتي في لحظة الغزو والاحتلال أن يكون نصفه في الداخل ونصفه الآخر في الخارج. وقد تحمل كل من النصفين معاناة ومر بخرابات من نوع مختلف - ولا شك أن معاناة من كانوا بالداخل كانت هي الأشد وطأة، بحكم تعرضهم المباشر لكل بشاعات الاحتلال العراقي الوحشية. وكانت خبراتهم في الصمود والمقاومة وإعادة تنظيم وإدارة المجتمع الكويتي هي الأكثر ثراء وتنوعاً في ظروف المحنة .

رغم أن الكويتيين في الخارج قد خبروا بدورهم معاناة من نوع آخر - تتمثل في كل ما يرتبط بشعور اللاجئين المحروم من وطنه والبعيد عن أهله. ورغم أن وجود هذا العدد الكبير من الكويتيين بالخارج تم توظيفه في عمليات الإعلام والدعاية وتعبئة الرأي العام الخارجي لنصرة قضية الكويت العادلة. إلا أن كويتيي الخارج لم يتعرضوا لنفس الأخطار المادية والنفسية المباشرة التي تعرض لها الكويتيون في الداخل. فقد كانوا - رغم تجربة اللجوء المريرة - يعيشون في أمان نسبي، على الأقل من الناحية الجسدية .

وقد خلق هذا الوضع الفريد في حجمه (وليس في نوعه، كما سنرى) انشطاراً نفسياً جماعياً في الشعب الكويتي. فالذين ظلوا في الداخل، وأطلقوا على أنفسهم اسم "المرابطون"، يشعرون بنوع من "الفضيلة الوطنية"، يعتقدون أنها حكر عليهم

دون إخوانهم الذين كانوا " لاجئين" بالخارج . وقد عبر الفريق " المرابط" عن هذه المشاعر بأصوات صاخبة ، وخاصة في الأسابيع الأولى التي تلت تحرير الكويت . ووضع ذلك " اللاجئين" في موقف دفاعي اعتذاري ، بما في ذلك رموز الدولة الكويتية نفسها . بل ولا يخلو الأمر من "عقدة ذنب" عند بعض اللاجئين ، وخاصة من كان منهم في الكويت لحظة الغزو، ثم تركها بعد ذلك .

وإذا كانت تجربة الاحتلال قد مكنت المجتمع الكويتي من تجاوز الكثير من انقساماته الارثية السابقة (القبيلية والعشائرية والمذهبية) ، ومن انقساماته السياسية (الأسرة الحاكمة في مواجهة المعارضة) ، فإن نفس تجربة الاحتلال هذه قد أحدثت انقساماً نفسياً جديداً بين الكويتيين - " المرابطين" في مواجهة " اللاجئين" . ولكن يبدو أنه بمرور الوقت تخف حدة هذا الانقسام العرضي . فالمرابطون بدأوا يوقنون ، أولاً ، إن الأمر كان مجرد صدفة تاريخية موسمية . فعدد كبير من الكويتيين يقضون أجازاتهم الصيفية في الخارج ، أما خلال شهر يوليو أو شهر أغسطس ، أو خلالهما معاً . ومعظم الذين دهمهم الاحتلال وهم في الداخل كانوا على وشك أن يسافروا بذورهم إلى الخارج في وقت ما خلال شهر أغسطس . وكذلك فإن معظم من كانوا بالخارج كانوا على وشك العودة إلى الكويت، لولا وقوع الاحتلال . أى أن الوضع كان محض صدفة بالنسبة لمعظم الكويتيين .

كذلك فإن هناك تقدير متزايد لأهمية الدور الذي قام به الكويتيون في الخارج - بداية بالحفاظ على السلامة الجسدية لرموز الشرعية ممثلة في الأسرة الحاكمة ، وانتهاء بالدور الإعلامي والسياسي الكبير الذي قام به الكويتيون في الخارج . ولنا مثلاً أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث لو أن جحافل الغزاة العراقيين كانوا قد نجحوا في القبض على أفراد الأسرة الحاكمة ، وقاموا بتصفيتهم جميعاً جسدياً ، أو أجبروهم على توقيع اتفاقيات أو تنازلات سياسية (مثل الوحدة مع العراق) .

وأخيراً فمما ساعد ويساعد على تجاوز هذا الشرخ النفسي بين " المرابطين" واللاجئين هو أن معظم العائلات الكويتية قد احتوت على أعضاء في الفريقين - أى أن نفس الأسرة الواحدة كان من بين أفرادها من "رابط" ومن "لجأ" .

انكسار حاجز الخوف عند الكويتيين :

بعد صدمة الاحتلال مباشرة، مر الكويتيون بعدة حالات نفسية متعاقبة . ففي خلال الأسابيع الأولى كان هناك ذهول جماعى يختلط بخوف شديد من سطوة المحتل ونظامه الدموى المستبد . ولكن هذه المرحلة تبددت تدريجياً ، وحل محلها شعور بالرفض السافر أو الضمنى للاحتلال، ثم مرحلة تمهدى هذا الاحتلال ومقاومته بشتى الأساليب .

وانطوت هذه المقاومة على حذر أملتته موازين "القوة المادية " غير المتعادلة، على نحو ما نعرف. ولكن المهم من الناحية النفسية هو انكسار "حاجز الخوف" عند الكويتيين بالداخل . وبانكسار هذا الحاجز شعر الكويتيون "بتحرر داخلى" غير مسبوق، حتى قبل الاحتلال . فكل مظاهر المعارضة السابقة حتى ضد الأسرة الحاكمة، كانت تتم والمعارض يعرف سلفاً أنه لن يصيبه ضرر جسدى أو مادى بالغ، وهو فى حماية نظام أقرب إلى "الأبوية السياسية" . أما فى ظل الاحتلال، فقد كان المعارض أو المقاوم لهذا الاحتلال يعرف سلفاً بأن ضرراً شبه مؤكد سيقع عليه، ومع ذلك لم يتردد فى المعارضة أو المقاومة . وهذا ما نعينه بانكسار "حاجز الخوف" .

وهناك تداعيات هامة لهذه الظاهرة النفسية الجديدة فى المجتمع الكويتى . فحتى بعد زوال الاحتلال، يظل التهيو للمعارضة والمقاومة ضد أى وضع مختل مستمراً، دون خوف أو وجل . أى أنه ينبغى لصانع القرار الكويتى أن يأخذ هذا التطور النفسى الجماعى للشعب الكويتى فى الحسبان . خاصة وأنه توجد كمية هائلة من السلاح فى أيدي أبناء الكويت . وباختصار، لابد أن تكون صناعة القرار فى الكويت الجديدة عملية عقلانية تعتمد على أكبر قدر من المشاركة والاقناع والاعتناع - أى تتوفر لها شرعية ظاهرة، وإلا تعرض المجتمع الكويتى لقلقل شديدة فى المستقبل القريب . ولعل ذلك يمثل سببا اضافيا قويا لتكريس مسيرة التحول الديمقراطى فى الكويت .

(٥) من نكبة الكويت إلى نكبة العراق

إذا كان شهر يوليو يرتبط في الذاكرة الجماعية العربية بالثورات (ثورة ١٩٥٢ في مصر وثورة ١٩٥٨ في العراق)، فإن شهر يونيو يرتبط في هذه الذاكرة بالهزائم (هزيمة ١٩٦٧، الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي ١٩٨١، واجتياح إسرائيل للبنان ١٩٨٢، والعدوان الاسرائيلي الأخير على جنوب لبنان ١٩٩١). ولكن شهر يونيو يأتي هذا العام (١٩٩١) والأمة العربية مثقلة بما هو أكثر من ذكريات الهزائم. أنها تتن من أثقال أوجاع داخلية وخارجية عميقة. ولا تجد الأمة في الافق لهذه الأوجاع أدواء أو مقدمات شفاء. والأشد وطأة من ذلك هو حالة القنوط واليأس العامة، وغياب بوصلة للتوجيه نحو أى أهداف، حتى لو كانت أهدافاً مغلوبة. ولا شك أن عاملاً من العوامل الرئيسية المسئولة عن هذه الحالة العامة غير المسبوقة هو أن أبناء الأمة جميعاً مازالوا يلحقون جراح "الفتنة - النكبة الكبرى" في الخليج، التي فجرها غزو صدام حسين للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠. ومع ذلك فلا بد لأمتنا العربية أن تخرج وبسرعة من هذه الحالة الجماعية المزرية - بكل ما تنطوى عليه من أحباط وقنوط ويأس. وربما يساعد على الخروج من هذه الحالة هو أن نتبين قسماؤها وأسبابها. وهو ما نحاول أن نفعله تبعاً في هذه السلسلة من المقالات.



وإذا كان قد كتب الكثير عن نكبة الكويت وما أصاب شعبها من غدر وبطش وتنكيل، وما أصاب أرضها من نهب وعبث وتدمير على أيدي قوات صدام حسين فإن العزاء هو أن هذا القطر العربي قد تحرر، وبدأ بالفعل مسيرة إعادة البناء. أما نكبة العراق، فإن هناك ما يشبه التجاهل العربي العام لها، رغم أن أبعادها لا تقل هولاً عن نكبة الكويت. وفي هذا المقال فإننا نركز على بعض جوانب نكبة العراق.

الف وجه ووجه لنكبة العراق

إن ما يحدث في العراق وللعراق ينبغى أن يكون شأناً عربياً قومياً ملحقاً لكل حكام وأبناء الأمة. ولا ينبغى لأى عربى مهما كان رأيه وموقفه أثناء الفصول

الساخنة من أزمة الخليج (من ١٩٩٠/٨/٢ إلى ١٩٩١/٢/٢٨) أن يخلط بين مشاعره نحو النظام الحاكم في بغداد وموقفه من محنة العراق كبلد عربي وشعب عربي. ومهما كان حنق وغضب الكثيرين من أبناء الأمة حيال النظام العراقي فلا ينبغي أن يمتد ذلك إلى العراقيين كشعب، وإلى العراق كدولة عربية شقيقة؛ أو أن نقف منهما موقف المتفرج أو الشامت. إن لنكبة العراق ألف وجه ووجه. ونذكر هنا بعض وجوه هذه النكبة .

من الدولة إلى الحزب إلى الحاكم المستبد :

لقد بدأت نكبة العراق باستيلاء أحد أجنحة حزب البعث على السلطة في عام ١٩٦٨ . ورغم ان السنوات العشر الأولى من حكم هذا الحزب قد شهدت إنجازات تنموية ملموسة، إلا أن السنوات الاثني عشر التالية قد شهدت فظائع وأهوال في حق الشعب العراقي أولاً، وفي حق جيران العراق ثانياً، وفي حق الأمة العربية جمعاء ثالثاً .

أما كيف حدث ذلك فهو من خلال عمليات اختزال متوالية . فقد ابتلع حزب البعث الدولة العراقية . ثم ابتلع جناح واحد من الحزب بقية الحزب كله . ثم ابتلعت مجموعة صغيرة هذا الجناح، ثم تقلصت هذه المجموعة إلى عشيرة واحدة من بلدة تكريت؛ ثم تم اختزال هذه العشيرة إلى اسرة واحدة هي أسرة صدام حسين . ثم تم اختزال الجميع وذوبانهم في شخص صدام حسين ، الذي أصبح الحاكم الواحد الأحد المستبد بكل الدولة والشعب والمجتمع في العراق . وأضفى الرجل على نفسه كل صفات الألوهية، ثم صدق نفسه، وبدأ يتعامل مع بقية جيرانه خارج العراق بنفس المنطق والأسلوب . ولم يتردد أن يفعل مع كل من عصاه من هؤلاء الجيران، أو حتى من تلكأ في الامتثال بمشيئته، مثلما يفعل الله بعباده العاصين . وقد رأينا كيف صب الرجل جام غضبه على جارته المسلمة إيران، ثم على جارته العربية المسلمة المسالمة الكويت .

من الاستبداد إلى العناد إلى الانقياد

وجه آخر لنكبة العراق هو أن حاكمها المستبد حينما اشتط في مغامراته الجنوبية ، واحتل الكويت، وألب العالم كله تقريباً ضده، استمر في غطرسته وأمعن في تحديه وعناده . ولم ينتهز أى فرصة من الفرص العديدة التى اتاحت له لكى ينسحب من الكويت، ويحفظ ماء وجهه، ويحقن دماء شعبه، وكرامة جيشه، وموارد بلده . واختار أن يقامر بالمواجهة مع قوى أضخم من قواه بكثير، متصوراً أو متوهماً أنه سيخرج من المقامرة سالمًا مثلما خرج من مقامرات أخرى من قبل . وبالطبع خابت كل حساباته وهزم هزيمة ساحقة .

ويقدر ما كان متغطرسا مكابراً عنيداً حتى آخر لحظة قبل الهزيمة، فإنه تحول من النقيض إلى النقيض . وبدأ يتصرف مع القوى التى هزمته تصرف التابع الذليل . لقد بدد الرجل كل فرص التسوية الكريمة أو "سلام الشجعان" مع خصومه وأعدائه بعناده المجنون قبل الحرب، لكى يمتثل لهم بعد الحرب امتثال العبيد الاخساء الأذلاء . وربما لم تخبر الولايات المتحدة التى قادت الحرب ضد صدام حسين فى تاريخها على مدى أكثر من مائتى عام عدواً ينقاد لها بمثل هذه السهولة واليسر، مثلما انقاد لها صدام حسين بعد هزيمته . فحتى أكثر عملاء أمريكا عمالة فى العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية لم ينقادوا لأمريكا مثلما ينقاد صدام حسين منذ انتهاء حرب الخليج .

من الانقياد للغريب إلى الاستنساد على القريب :

وجه ثالث من أوجه نكبة العراق هو أن حاكمها المستبد بقدر ما أبدى من مظاهر الأنقياد للغريب فقد أبدى من مظاهر الاستنساد على القريب بعد الهزيمة فى حرب الخليج . وكان وما يزال المشهد هنا خليطاً من التراجيديا والعبث واللامعقول . ففى الوقت الذى كان صدام حسين يجر أذيال الهزيمة ويمتثل لكل أوامر الأمريكيين والأوربيين الغرباء فإنه شن حرباً لا هوادة فيها ولا رحمة ضد بنى وطنه من الأكراد والشيعية الأقرباء .

ويبدو أن هذه صفة متأصلة في كل مستبد خسيس، لا يفهم إلا لغة واحدة من لغات السلطة وهي لغة القهر. فهو إما قاهر أو مقهور. فإذا قهره "آخر" فهو يمثل له امتثال العبيد في روما القديمة. وإذا تمكن هو من قهر "الآخر" فإنه لا يرضى منه بأقل من امتثال العبد لسيدته. ووجه نكبة العراق هنا هو أن نفس الرجل، صدام حسين، يتصرف كعبد مقهور حيال الغرباء، وفي نفس الآن يتصرف كسيد قاهر حيال الأقرباء .

ويبدو في هذه الإزدواجية المأساوية - العبيثية أن كل ما يهم صدام حسين هو بقاء صدام حسين نفسه "كعبد" للغريب الأقوى إذا استلزم الأمر ذلك، وكسيد "للقريب الأضعف" إذا تمكن من ذلك. ولا يهم في كلا الحالتين كم يدفع شعب العراق من دماء أبنائه وموارده وحاضره ومستقبله. ولا تفسير لذلك إلا عمليات الاختزال التي أشرنا إليها في فقره سابقة، والتي انتهت بالتتالي من ابتلاع الحزب للدولة العراقية، ثم ابتلاع العشيرة التكريتية للحزب، ثم ابتلاع أسرة صدام للعشيرة، ثم ابتلاع صدام لهذه الأخيرة. ومن ثم فإن بقاء الرجل في السلطة أصبح يبدو وكأنه بقاء العراق نفسه، أو هكذا أقنع صدام نفسه، ويحاول أن يقنع الآخرين بذلك. وربما كانت هذه الإزدواجية هي أبشع وجوه نكبة العراق الحالية .

الظلم الفادح الواقع على العراق والأمة العربية

هناك وجه رابع من أوجه نكبة العراق ويمس الأمة العربية كلها بشكل صارخ، ألا وهو قرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل، وأن يتم ذلك على نفقة العراق .

وإذا كان هناك من المبررات الوجيهة ما يستوجب القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق، فإن الأمر هنا لا يخلو من انتقائية وتحيز فاضحين، وذلك للأسباب التالية :

○ **أولاً :** إن الولايات المتحدة التي أوعزت وتقود حملة تقليص القدرات العسكرية العراقية، وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل تتجاهل في نفاق سافر أن إسرائيل لديها من نفس القدرات والأسلحة أضعاف ما يوجد لدى العراق كما ونوعاً .

وإذا كانت الحجة التي تسوقها للتركيز على العراق هو أنه سلك مسلكاً عدوانياً ضد جيرانه، فإن إسرائيل سبقت العراق إلى ذلك مع كل جيرانها، وما هو أبعد من جيرانها، وما زالت مستمرة في ذلك يومياً (جنوب لبنان) .

○ **ثانياً:** إن الولايات المتحدة أوعزت وتقود حملة أن يتم تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية على نفقة العراق . وتقدر نفقات اإبادة هذه الاسلحة بحوالي ٨٠٠ مليون دولار . ويصدق هنا المثل الشائع "موت وخراب ديار" . فصدام حسين لن يدفع هذه النفقات، كما لن يدفع تعويضات الحرب، من جيبه الخاص، وإنما من قوت وموارد الشعب العراقي المغلوب على أمره، والذي هو أول ضحايا صدام حسين نفسه .

ثالثاً: إنه بتقليل ما يبقى من قدرات العراق العسكرية، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، فإن الامة العربية تبقى بلا أى أسلحة ردع معقولة ضد أعداء الأمة، وفي مقدمتهم إسرائيل، التي تملك أسلحة نووية تكفى لإبادة الأمة العربية كلها .

لماذا السكوت العربى ؟

إن أمريكا بمسلكها الصارخ المتحيز هذا لا تعاقب صدام حسين بقدر ما تعاقب الشعب العراقي والأمة العربية جمعاء، وتتركهما فريسة سهلة مستباحة لكل الظالمين من حولهما .

فإذا كان ذلك مفهوماً من منظور أمريكي أو إسرائيلي، فإن الغريب المريب في الأمر أن تظل الحكومات والأنظمة العربية صامتة، وكأنها شريكة في هذا المخطط الآثم، أو كأن الأمر يحدث في جزر الواق الواق .

إن أضعف الإيمان هو ان تصر الأنظمة العربية على أن يكون تدمير أسلحة الدمار الشامل عامّاً في كل المنطقة، بما في ذلك إسرائيل .

وإذا لم يستجب الغرب والولايات المتحدة لذلك، فإن أضعف الإيمان هو أن يتم تحويل أو نقل السلاح العراقي المستهدف إلى أحد الدول العربية، إلى أن يصل المجتمع الدولي إلى ترتيب عام في كل المنطقة بشأن هذه المسألة .

إما أن تستمر هذه الاذدواجية في الكيل بمكيالين فإن شعوب الامة لن تقبلها ابداً من الغرب ، ولن تقبل ان يظل حكامها صاغرين عاجزين حيال هذه الاذدواجية الصارخة . فحتى إذا لم تستطع شعوب الأمة النيل من أمريكا والغرب انتقاماً من هذه الإذدواجية، فإنها لن تغفر لحكامها هذا الصغار وستنتقم منهم أن عاجلاً أو آجلاً .

(٦) للعراق لالصدام

إن الذين وقفوا منا ضد همجية وغوغائية صدام حسين فى غزوته التتارية للكويت، فعلوا ذلك انطلاقةً من احترامهم لحقوق والشعوب؛ وفعلوا ذلك إدراكاً منهم أن الرجل قد ارتكب أبشع جريمة يمكن أن يرتكبها حاكم عربى فى حق شعب عربى آخر؛ ناهيك عن إنها أغبى حماقة استراتيجية فى العقد الأخير من القرن العشرين.

والذين وقفوا منا مع الكويت فى محنتها فعلوا ذلك، لأنها كانت ضحية للغدر والعدوان؛ ولأن شعبها لم يقصر فى مد يد العون والتضامن لشعوب الأمة الأخرى؛ ولم يتخاذل أبداً فى نصره أى قضية عادلة عربية أو غير عربية؛ ولأن الكويت كانت الأكثر ديموقراطية ومركزاً للتنوير فى منطقة الخليج.

أى أن الوقوف ضد صدام حسين أو الانتصار للكويت كان ينطلق من الحرص على مبادئ وقيم يعتز بها كل الشرفاء العرب، وينشدونها لكل شعوب الأمة. ولم تكن هذه الوقفة ضد العراق وشعبه الشقيق. لذلك فإنطلاقاً من نفس القيم والمبادئ لا بد أن يقف كل الشرفاء العرب مع شعب العراق فى محنته الحاضرة، كما وقفوا مع الكويت فى محنتها السالفة. وليست هذه الدعوة بالأمر السهل. فمن الصعوبة بمكان تقديم الدعم والعون لشعب العراق دون أن ينطوى ذلك، بشكل أو بآخر، على دعم ضمنى للنظام الحاكم فى بغداد، قد يؤدى إلى إطالة عمره أو رد الاعتبار له، بعد كل الآثام التى ارتكبها فى حق الكويت والأمة العربية. ولكن صعوبة هذا الأمر، أو الحرص على التعجيل بنهاية نظام دموى مستبد، لا ينبغى أن يصرفنا عن التصدى لهذه المهمة الإنسانية القومية، من أجل العراق وشعب العراق، لا من أجل صدام.

لماذا تبقى أمريكا على صدام ؟

كان وما يزال للولايات المتحدة أجندتها الخاصة فى منطقة الخليج والشرق الأوسط. ورغم العداء التاريخى الذى يحمله الكثيرون منا للسياسة الأمريكية فى

هذا الجزء من العالم، إلا إنه فى أزمة الخليج التفت بعض الأهداف الأمريكية مع بعض الأهداف العربية، ولو للحظة قصيرة للغاية . وتجسم هذا اللقاء اللحظى فى هدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقى الغاشم . ولكن كان وما يزال لأمريكا أهدافاً أخرى تختلف أو تتناقض مع الأهداف العربية . وضمن هذه الأخيرة حرص أمريكا على تقزيم القدرات العسكرية العربية، حتى تظل إسرائيل قوة إقليمية عظمى تخيف العرب، أو تهيمن على شئون المنطقة كلها . ومن لا يزال لديه ذرة شك فى ذلك فما عليه إلا مراجعة السلوك الأمريكى نحو إسرائيل فى الشهور الخمسة الأخيرة . فرغم التظاهر الأمريكى بالامتنعاض من سياسات شامير المتشددة، ورفضه لكل "المبادرات الأمريكية" ، واستمراره فى بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، إلا أن الولايات المتحدة تعتبر ذلك "نقرة"، والانهيال على إسرائيل بالمساعدات الإقتصادية والعسكرية "نقرة أخرى" - كما يقول الأزهيون . فهى تدين مواقف شامير من ناحية، لكنها لا تجعل ذلك يؤثر على مساعداتها لإسرائيل فى كل المجالات من ناحية أخرى .

وأمريكا تدعو إلى الحد من التسليح، وخاصة فى مجالات الدمار الشامل، بالنسبة لكل الأطراف فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى - من باكستان مروراً بإيران وانتهاءً بالجزائر . ولكنها تغض الطرف عن ترسانة إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل، بما فيه السلاح النووى الذى تحتكره إسرائيل فى المنطقة . وهى بأقمارها الصناعية وبكل جواسيسها تمعن فى تمشيط كل شبر فى العراق، وتطارد كل قوافل الشاحنات العراقية بحثاً عن مواد نووية، لم تستخدم بعد فى تصنيع أى سلاح، بينما هناك مفاعل ديمونة الإسرائيلى العملاق فى صحراء النقب، وهناك عشرات الرؤوس النووية الاسرائيلية المنتجة بالفعل والجاهزة للاستعمال ، ولكن أمريكا تتظاهر بعدم معرفة أى شئ عنها ! .

وأمريكا تضغط على الصين الشعبية، وتحذر كوريا الشمالية، وتضغط على كل الدول الصناعية الأخرى، حتى تمنع تصدير أى سلاح متطور لأى دولة عربية، اللهم إلا إذا كانت هى التى تبيع هذا السلاح، وبشروطها هى . وهكذا عشرات الأمثلة فى

الشهور الأخيرة فقط . إذا لم نغرق في ماض أبعد.

ولا نريد أن نستطرد في تعداد مظاهر هذا التحيز الأمريكي الصارخ والسافر. فليس هذا هو قصدنا في هذه الفقرة من المقال . وإنما قصدنا هو ان نجيب على سؤال يتردد على السنة الكثيرين من العرب الذي يمقتون صدام، وبلتقون مع رغبة جورج بوش المعلنة في ضرورة التخلص من حاكم العراق . والسؤال ببساطة هو: ألم يكن في قدرة الولايات المتحدة، بعد ان هزمت جيوش صدام حسين شر هزيمة، أن تجعل من استقالته أحد شروط وقف اطلاق النار ؟

والإجابة الأمريكية الرسمية هي إنه بقدر ما تود أن ترى صدام خارج السلطة، وبل ومحاكمته كمجرم حرب ، إلا إنها لا تريد التدخل في شئون العراق الداخلية. وهذه الإجابة الأمريكية الرسمية هي إجابة "جيدة" ولكنها ليست الإجابة "الحقيقية" على السؤال. فحقيقة الأمر هو أن أمريكا وحلفاؤها لم يتوقفوا عن التدخل في الشئون الداخلية للعراق. فقد فرضوا عليه ألا يخلق بطائراته المقاتلة في أجواء العراق نفسه . وأرسلوا قواتهم لشمال العراق بدعوى خلق "منطقة أمنه" للاكراه. وأخيرا، وليس آخراً، فإنهم يرسلون بعثات تحت غطاء الأمم المتحدة للتفتيش والتنقيب عن هذا السلاح أو ذاك داخل الأرض العراقية. أي أن التدخل في شئون العراق قائم على قدم وساق، ومستمر طوال الشهور الخمسة الأخيرة. فلماذا - اذن - في مسألة إزاحة حاكم العراق عن السلطة بالذات، تبدو الولايات المتحدة في غاية العفة والفضيلة، وتتمسك بأهداب الشرعية؛ وهي التي لها سوابق في اختطاف رؤساء دول أخرى، ومحاكمتهم على أرضها - مثلما فعلت مع نوربيجا حاكم بنما السابق؟

الإجابة الحقيقية على السؤال هي أن الولايات المتحدة تجدمن مصلحتها في الوقت الحاضر أن تبقى على صدام حسين في السلطة، للأسباب الآتية:

○ **أولاً :** لأن صدام حسين قد تحول إلى عبد ذليل يطيع كل أوامرها، وبأكثر مما يمكن أن تفعل معظم الأنظمة العميلة أو التابعة تقليدياً للولايات المتحدة .

○ **ثانياً :** هو أن الولايات المتحدة لم ترغب في القضاء على صدام حسين أثناء،



أو بعد حرب الخليج مباشرة، حتى لا يتحول الرجل إلى "بطل شهيد" في أنظار قطاع كبير من الرأي العام العربي والإسلامي الذي أيده أثناء الأزمة .
 فهي بالابقاء عليه وإذلاله يوميا، تهدم "الأسطورة" التي كاد الرجل أن ينجح في نسجها في الخيال الشعبي العربي - الإسلامي. أي أن أمريكا تريد أن تظهر صدام حسين أمام شعبه وأمتة على حقيقته - أي كإنسان يتمسك بالسلطة بأي ثمن، حتى لو كان هذا الثمن هو أن يفقد كل كرامته، بالانصياع والانقياد لأوامر أعدائه السابقين.

○ ثالثا : هو أن أمريكا تريد أن تخيف بصدام حسين جيرانه، وخاصة من عرب الخليج. فمادام الرجل لم يعد يملك من القوة ما يهدد مصالح الولايات المتحدة، ولكنه يملك من هذه القوة ما يهدد عرب الخليج ، فقد وجدت أمريكا "المعادلة الذهبية" لابتزاز كل الأطراف. وقد قرأنا أو سمعنا بالفعل كيف أن بعض عرب الخليج يتشبثون بالوجود الأمريكي لحماية أمنهم، مهما كان الثمن المطلوب. وأمريكا هي التي تتظاهر بالتمنع، وفرض الشروط.

أي أن الولايات المتحدة قد أدركت نقطة الضعف عند صدام وهي التشبث بالسلطة داخل العراق، واستعداداه مقابل ذلك أن يطيع كل الأوامر الأمريكية. وأدركت نقطة الضعف عند عرب الخليج ورعبهم من استمرار صدام في السلطة، ومن ثم التشبث بطلب الحماية الأمريكية، واستعدادهم مقابل ذلك أن يدفعوا كل الأسعار الأمريكية.

إنه وضع مثالي منقطع النظير بالنسبة للولايات المتحدة .. ولا نعتقد أنها كانت منذ عام مضى تحلم بتوفر وضع من هذا القبيل .. ولذلك أيضا فلا عجب أن تمنع أمريكا في العودة إلى الكيل بمكيالين .. وأن تحلب العرب يميناً ويساراً، وتدلل إسرائيل يميناً ويساراً . فلعنة الله والأمة على صدام حسين، الذي جعل ذلك كله ممكنا يسيرا للولايات المتحدة ، وعذابا عسيرا للامة العربية، بمغامراته وحماقته.

لعبة امريكية مقننة

ويمكن التعبير عن الأمر بصورة أخرى. فإذا كان لنا أن نتصور أن في العراق

الآن نظاماً آخر، أكثر ديموقراطية أو أقل استبدادا ودموية من نظام صدام حسين، فإنه من المحتمل، بل ربما من المؤكد، أن تكون الأمة العربية (شعوباً وحكاماً) أكثر تعاطفاً مع العراق وشعبه. وفي مثل هذه الحالة فإنها لن تترك العراق وحده، يواجه كل الطلبات والشروط التعجيزية التي تفرضها عليه الآن الولايات المتحدة وحلفاؤها. أى أن هذه الأخيرة تدرك تمام الادراك أنه باستمرار صدام حسين فى السلطة فإنها تستطيع إملاء كل شروطها على العراق، دون أن تحتاج معظم الأنظمة العربية، التي قمقت صدام حسين. فتلك الأنظمة نوعان. نوع يحتاج مساعدات أمريكا الاقتصادية. ونوع يحتاج مساعدات أمريكا الدفاعية. ولأن النوعين من الأنظمة يحتاج أمريكا من ناحية ويمقت صدام حسين من ناحية أخرى، فقد اعتبرت أمريكا ذلك رخصة لعمل كل ما كانت تستحى أو لآتجروء على عمله فى العراق قبل أزمة الخليج. ومن هنا فالإبقاء على صدام حسين فى السلطة فى الوقت الحاضر يضمن لأمريكا بقاء هذه الرخصة فى يديها لادماء العراق واستنزافه. أى أن أمريكا لم تعد تقنع باذلال حاكم العراق وحده. إنها تبدو مصممة على اذلال الشعب العراق وافقاره، حتى يسجد لها ويسبح بحمدها .

وقد رأينا جميعاً فى وسائل الإعلام منذ أسابيع، كيف خرجت المظاهرات فى المناطق الكردية الشمالية من العراق تطالب ببقاء القوات الأمريكية لحمايتها من بطش النظام العراقى. وقبل ذلك، خرجت مظاهرات مشابهة فى جنوب العراق تطالب ببقاء القوات الأمريكية لنفس السبب. وفى كلا الحالين فإن أمريكا هى التى قررت التمتع فى البقاء. ولكنها تركت الباب مفتوحاً لمعاودة التدخل فى الشمال والجنوب. فقد سحبت قواتها إلى المناطق التركية المتاخمة لشمال العراق؛ كما سبق أن سحبت قواتها إلى المناطق الكويتية المتاخمة لجنوب العراق. وتصدر التصريحات يومياً من واشنطن، تهدد بإمكانية التدخل العسكرى الأمريكى لقذف مواقع عراقية بطائراتها، كلما لاح من حاكم العراق أى تلكؤ فى تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من أمريكا تحت غطاء الأمم المتحدة .

خلاصة القول، هى أنه بالإبقاء على صدام حسين فى السلطة، فإن الولايات المتحدة تخلق توتراً مقنناً، داخل العراق نفسه؛ وبين العراق وجيرانه. ولأنها تمسك

بكل خيوط هذا التوتر، فإنها تدير اللعبة باقتدار وانتهازية منقطعة النظير. وفي نفس الوقت تبدو للرأى العام الغربى والعالمى، وربما لبعض الرأى العام العربى والعراقى، كما لو كانت نموذجاً للإنسانية وللحرص على الدفاع من بعض فئات الشعب العراقى المغلوب على أمره .

غباء أم استغناء الأنظمة العربية ؟

وما ذكرناه أعلاه واضح لكثير من المحللين السياسيين الموضوعيين، بما فيهم كثير من الأمريكيين والأوروبيين. فهل ما نراه، ويراه غيرنا من هؤلاء المراقبين، خاف على الأنظمة العربية ؟ وإلا تدرك هذه الأنظمة أن معاقبة صدام حسين شئى وامتهان العراق وشعبه شئى آخر؟ وإلا تدرك أن امتهان واستنزاف الشعب العراقى هو امتهان واستنزاف "للأمة العربية" جمعاء؟ أم يا ترى أصبح مفهوم "الأمة العربية" مفهوماً "تراثياً" مثل المعلقات الشعرية، التى مضى زمانها ولم تعد شأنًا معاصراً؟ فهل هو غباء الأنظمة العربية أم استغناء منها أن لا ترى كل هذا الذى يحدث؟ إن الشعب العراقى ليس صدام حسين . وثروات العراق ليست أرثاء مشروعاً لصدام حسين وأسرته. وما تبقى من قدرات العراق العسكرية والتكنولوجية هى إنجازات بناها شعب عربى، وهو جزء من هذه الأمة. لذلك فمهما كانت أيام جرائم صدام حسين ، فلا ينبغى أن يغيب عنا ولو لحظة واحدة أن شعب العراق. وثروته وقدراته هى شئون عربية قومية أولاً وأخيراً. ولا ينبغى التفريط فيها أو الإجهاز على ما تبقى منها.

فكيف نساعد العراق ؟

والسؤال الذى بدأنا به هو : كيف نساعد العراق، دون أن نساعد نظام صدام حسين؟

ورغم صعوبة الإجابة، إلا أن أضعف الإيمان هو الدعوة إلى قمة عربية عاجلة، أو بمبادرة من مصر، تتدارس بدائل الإجابة، والتى يمكن أن يكون

من بينها دعوة بالإجماع من كل الملوك الرؤساء إلى استقالة صدام حسين وإلى قيام حكومة عسكرية انتقالية تعد لانتخابات نيابية حقيقية، وتأسيس نظام تعددي ديمقراطي. فإذا استجاب الرجل، فينبغي أن تكون هناك حزمة إقتصادية عربية فورية، لمساعدة العراق على إعادة بناء ما خربته الحرب، وتخفيف ديون العراق أو إعادة جدولتها، ومقاومة المطالب الغربية بتقزيم القدرات العسكرية العراقية، ما لم يكن ذلك جزءاً من خطة شاملة لكل دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل .

وفي حالة عدم استجابة صدام حسين للنداء العربي الإجماعي بالاستقالة، فعلى الأنظمة العربية، من خلال الجامعة العربية، مثلاً، أن تتولى هي نيابة عن الأمم المتحدة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، ونقلها خارج العراق، والاحتفاظ بها كرادع دفاعي ضد أسلحة الدمار المماثلة لدى إسرائيل إلى أن يتم توقيع معاهدة إقليمية للتخلص من هذه الأسلحة في كل بلدان الشرق الأوسط .

مع أي من البديلين السابقين، أو بدونهما، ينبغي للأنظمة العربية أن تفتح الأبواب واسعة لإرسال المساعدات الغذائية والطبية والإنسانية لشعب العراق . ولا شك أن هناك اجتهادات وبدائل أخرى لا بد أن نتدبرها، وعلى عجل، من أجل شعب العراق وليس من أجل صدام حسين . فالمهم هو ألا نترك هذا الشعب العربي يدفع الثمن مرات مضاعفة لآثام وجرائم رجل واحد، نكب به العراق والأمة العربية.

□ الفصل الثالث □

صيف ما بعد عاصفة الصحراء حالة الأمة العربية في يونيو ١٩٩١

- ١ - كراهية الذات الجماعية.
- ٢ - البلاد القومية.
- ٣ - خواطر أندلسية في عام النكبة .
- ٤ - نظرة أوروبا إلى النكبة العربية.
- ٥ - هواجس أوروبية تجاه مشكلات عربية .

(١) كراهية الذات الجماعية

التبرم من الانتماء للعروبة :

ربما أول ملامح حالة القنوط واليأس والاحباط التي نعيشها في الوقت الراهن هو تبرم الكثيرون من أبناء وشعوب هذه البقعة التي نسميها "بالوطن العربي" من الانتماء لما درجنا على تسميته "بالأمة العربية". فنادرًا ما يصادف المراقب هذه الأيام مواطنًا عربيًّا يعلن أو يؤكد اعتزازه بالانتماء إلى الأمة العربية. وإذا اضطر إلى ذلك فإنه يفعل على استحياء أو خجل، يكاد يصل إلى حد "الاعتذار" عن "هويته العربية".

تبرم وغضب الخليجيين

وقد وصلت حالة "التبرم" هذه أقصاها بين بعض ، وليس كل أبناء الخليج ، وخاصة في الكويت. فقد فجع هؤلاء في موقف كثير من "أشقائهم" العرب تجاه غزو صدام حسين لوطنهم - سواء على المستوى الحكومى أو الشعبى. ففي نظرهم، كان الحق بينًا والظلم بينًا، ولم يكن الامر يحتمل قولان. لذلك كانت فجيعتهم في أولئك "الأشقاء" الذين هلّلوا وطلبوا لصدام حسين؛ وكانت خيبة أملهم في أولئك الذين ترددوا أو تحفظوا في إدانة العدوان، وفي أولئك الذين "امسكوا العصا من الوسط"، بأن أدانوا الغزو من ناحية ثم اتبعوا ذلك بعبارات تبدأ بكلمة "لكن..". وكانت فجيعة الخليجيين عمومًا والكويتيين خصوصًا أكبر وأعمق في مواقف وسلوك أبناء شعوب عربية قدمت لهم الكويت خصوصًا كل دعم وتأييد مادى ومعنوى وفتحت لهم أبوابها على امتداد سنوات طويلة. واعتبر الكويتيون ذلك غدرًا من الأشقاء لا يقل عن غدر صدام بهم.

وإن كان غضب بعض الخليجيين مفهومًا نحو سلوك بعض "الأشقاء" نحوهم إبان أزمة الخليج ومحنة الكويت، فإن الأخطر من ذلك هو تعميم هذا الغضب على كل الأشقاء العرب، والوصول بالأمر إلى درجة محاولة التنصل من "قوميتهم"، والأنكفاء على "خليجيتهم".

تبرم و غضب الفلسطينيين والاردنيين والمغاربة :

ولا يقل عن تبرم و غضب الخليجيين من بقية العرب، تبرم و غضب قطاع كبير من العرب الآخرين بالخليجيين، ومن وقف معهم من العرب مثل المصريين والسوريين ابان محنة الكويت. ويدخل فى هذه الفئة عدد كبير من الفلسطينيين والاردنيين واليمنيين وأبناء المغرب العربى. فقد اعتبروهم مسئولين عن جلب قوات أجنبية للمنطقة وشن حرب مدمرة على العراق، وإيقاع هزيمة كبرى بقطر عربى، كانوا قد وضعوا فيه آمالهم لتسوية الحساب العربى القومى مع إسرائيل والغرب.

وقد فجعت هذه الفئة بدورها فى بقية العرب الذين لم يروا الأمور كما رأوها هم . فدمغوا بقية العرب بالتواطؤ والإنتهازية، إن لم يكن "بالإنهزامية" و"الخيانة". وتبرم بعض هؤلاء بدورهم بالانتماء لنفس "الأمة" التى يدخل هؤلاء المتواطئون، أو الانتهازيون، أو الانهزاميون، أو الخونة فى عدادها .

بل ويدخل فى هذه الفئة أولئك الذين فجعوا فى خيبة "بظلمهم" صدام حسين، الذى خدعهم بعنترياته، وباع لهم احلام المجد والانتصار؛ وهم الآن يصبون جزءاً من غضبهم واحباطهم على صدام حسين نفسه الذى كانوا قد أيدوه ، وبعضهم الآن يكفر بالشعارات العروبية والقومية التى كان الرجل يرفعها والتى ساروا ورائها بحماس أثناء الاستعداد "لام المعارك". ولم يخب أمل هؤلاء فقط فى السرعة التى انهزم بها بظلمهم، بل أيضاً لامتمثاله الذليل لكل ما طلبته أمريكا منه بعد هزيمته فى "أم المعارك".

واخيراً، فقد تضاعف غضب و تبرم هذه الفئة بالعرب الآخرين، وخاصة فى الخليج، وبالاخص فى الكويت، لما بدأ يتردد فى وسائل الإعلام من روايات الانتقام أو القصاص من العرب غير الكويتيين المقيمين فى الكويت بعد تحريرها بتهمة أو شبهة التعاون مع الاحتلال العراقى .

تبرم و غضب المصريين والسوريين :

وكأنما لم يكف غضب و تبرم الفريقين السابقين من العرب ببعضهما البعض وبعروبتهما، فإن الشهور الأربعة التالية لحرب الخليج شهدت تبرم و غضب فريق ثالث من العرب بالفريقين السابقين معاً. ويقع فى هذه الفئة كل من المصريين والسوريين .

والجديد فى غضب وتبرم المصريين والسوريين هو أنه هذه المرة موجه ضد الخليجيين عموماً والكويتيين خصوصاً. وبصرف النظر عن صحة الوقائع والأسباب والمبررات، فإن قطاعاً كبيراً من المصريين والسوريين شعروا كما لو أن عرب الخليج الذين وقفوا معهم فى الأزمة قد جحدوا أو تنكروا لتلك "الوقفة"، وبدأوا يضيّقون ذرعاً بوجود القوات المصرية والسورية على أرضهم، وأنهم يفضلون "الحماية الأمريكية" لا من الخليج على أى حماية عربية. وضاعف من شعور المصريين خصوصاً بجحود ونكران أهل الخليج ما ترامى إلى أسماعهم من التضييق على العمالة المصرية فى الكويت، وضآلة التعاقد مع الشركات المصرية للاسهم فى إعادة تعمير الكويت لذلك فقد ساد شعور بينهم بأن "العرب" عموماً لا يأتى من ورائهم إلا المشكلات؛ وأن الخليجيين خصوصاً لم يتعلموا شيئاً من دروس المحنة، أو أسوأ من ذلك أنهم تعلموا الدروس الخاطئة.

الاحباط القومى العام :

إن نفور أو كراهية العرب ضد كل العرب هى حالة فريدة فى تاريخنا الحديث. وهى حالة لا يمكن تفسيرها إلا بقوانين علم النفس الاجتماعى فليس معقولاً فى أمة يصل تعدادها إلى أكثر من مائتى مليون شخص أن يكونوا جميعاً أو حتى معظمهم "مذنبون"، أو "خونة"، أو "متواطؤون"، أو "سفهاء"، أو "جبناء". وبتعبير آخر لا يمكن أن يكون جميع العرب "متهمون" من بعضهم البعض بكل أو بعض هذه الصفات التى تؤدى إلى هذا النفور أو تلك الكراهية .

الأقرب إلى الصحة فى توصيف وتفسير هذه الحالة القومية من "نفور وكراهية الجميع للجميع"، هى أنها، أولاً، "حالة مؤقتة". فلا يمكن لأمة واحدة أن تستمر فى كراهية ذاتها لمدة طويلة. وهى ثانياً، ترجع إلى "احباط قومى" عام بسبب الطريقة التى أدارت بها الأنظمة العربية الحاكمة أزمة الخليج، وما اسفرت عنه الأزمة من نتائج إلى الآن .

وإذا كان الكثير قد كتب عن الإدارة العربية الرديئة للأزمة، والتى كان أحد أسباب الاحباط، فإنه لم يكتب أو يقال الشئ الكثير بعد عن الاحباط الذى تولد عن نتائج الأزمة، وخاصة حرب الخليج .

والاحباط فى قاموس علم النفس الاجتماعى هو "الشعور باجهاض هدف مبتغى". ومن الواضح أن الشعوب العربية التى انقسمت على نفسها أثناء أزمة الخليج كان لكل منها أهدافها المبتغاة ، سواء أعلنت هذه الأهداف تصريحاً أو عبرت عنها تلميحاً. ومن الواضح أيضاً أن معظم هذه الأهداف إن لم يكن كل هذه الأهداف قد اجهضت، أو على الأقل لم يتحقق معظمها إلى الآن . ويستوى فى ذلك أولئك الذين ناصرُوا صدام حسين أو وقفوا ضده إبان الأزمة . ومن هنا احباط الجميع.

فالذين ناصرُوا صدام حسين كانت أهدافهم المبتغاة تشمل:

- (١) تسوية حساب اجتماعى - اقتصادى، هو عدالة توزيع الثروة العربية.
- (٢) تسوية حساب تاريخى مع الغرب، وهو بداية القضاء على التجزئة و"الحدود المصطنعة" التى فرضها هذا الاستعمار على الوطن العربى.
- (٣) تسوية حساب قومى مع إسرائيل والصهيونية، وذلك بإعادة تحريك القضية الفلسطينية. ولكن بهزيمة صدام حسين الفادحة والسريعة، انهارت آمال الذين ناصروه، واتضح لمعظمهم أنه كان "نمراً من ورق"، أى أن أهدافهم المبتغاة قد اجهضت، ومن ثم أصيبوا بحالة الاحباط الراهنة. فلا الثروة قد أعيد توزيعها، ولا "الحدود المصطنعة" قد زالت، ولا الفلسطينيون قد تقدموا نحو أهدافهم المشروعة، ولا إسرائيل هزمت أو ضعفت .

والذين وقفوا ضد صدام حسين من العرب كانت أهدافهم تشمل :

- (١) تسوية حساب سياسى، وهو القضاء على أشع الأنظمة العربية دموية واستبدادا، وهو النظام العراقى، وعلى أمل ان يستبدل بنظام ديمقراطى يعجل من تحول مشابه فى بقية الأقطار العربية.
- (٢) تبلور نظام امنى عربى جديد، يقوم على القوة الذاتية العربية، دوما اضطرار فى المستقبل للجوء إلى أطراف أجنبية لحماية أى قطر عربى أو لردع العدوان عنه.
- (٣) بلورة إجماع دولى فاعل للتعامل العقلانى العادل مع القضية الفلسطينية، حتى لا تظل ورقة يتلاعب بها أذعياء الزعامة من عتاة الغوغائية السياسية فى الوطن العربى.

(٤) بلورة نظام إقتصادي - اجتماعي عربي جديد، يكون أكثر عدالة وفعالية في استخدام الموارد العربية من أجل تنمية حقيقية. ولكن بالرغم من هزيمة صدام حسين، فإن أيا من هذه الأهداف المبتغاة لم يتحقق. ومن ثم فإن الذين اعتنقوا هذه الأهداف خلال الأزمة قد أصيبوا بدورهم بحالة شديدة من الاحباط، لا تقل عن حالة الفريق الذي ناصر صدام حسين فالأنظمة الدموية المستبدة، وفي مقدمتها نظام صدام حسين نفسه، قد ظلت قائمة؛ والنظام الأمني العربي الجديد المرجو مازال حلما بعيد المنال؛ والغرب ما يزال يناور العرب ويدلل إسرائيل، .. وهكذا.

ويقول لنا علماء النفس الاجتماعي أن حالة الاحباط، الناتجة عن اجهاض الهدف أو الأهداف المبتغاة، يتولد عنها "عدوانية هلامية". فإذا لم توجه هذه العدوانية نحو المتسبب الحقيقي في اجهاض الأهداف، فإنها لا بد أن توجه إلى أي مصدر خارجي آخر. فإذا لم تجد هذا المصدر الخارجي (حتى لو كان مغلوطاً) ليمتص هذه العدوانية السائلة، فإنها ترتد إلى "الذات" .. بتعبير آخر يصب الناس ما يتولد عن احباطهم من عدوانية سائلة على أنفسهم.

والخلاصة هو أن معظم العرب من المحيط إلى الخليج، ولأسباب مختلفة، يشعرون في اللحظة الراهنة (يونيو ١٩٩١) بنفور شديد تجاه بعضهم البعض. ويصل هذا النفور لدرجات متفاوتة تتراوح بين التبرم بعروبتهم، أو الخجل منها، أو حتى محاولة التنصل من الهوية القومية والانفكاء على هويات إقليمية ضيقة، أو حتى على هوية قطرية أضيق.

وربما لن يسجل تاريخ العزب الحديث لحظة، كره فيها العرب بعضهم البعض وتبرموا، أو نفروا، أو خجلوا، من عروبتهم مثل هذه اللحظة في يونية ١٩٩١.

(٢) البلاة القومية

وقد تحدثنا فى مقال سابق عن "الكراهية الجماعية للذات" التى تعم كثيراً من أبناء شعوب الأمة العربية منذ انتهاء حرب الخليج التى دمرت قطرين عربيين هما العراق والكويت؛ ودمرت ما هو أكثر من القطرين، وهو تقطيع النسيج المعنوى والأخلاقى والروحى للأمة العربية جمعاء.

لذلك تبدو الأمة العربية الآن وكأنها جثة شبه هادمة، فهى بطيئة الحركة والتحرك؛ وهى غير قادرة على الفعل، أو حتى رد الفعل. ولا أدل على ذلك من مظاهر شتى، كان يكفى واحداً منها فقط فى الماضى القريب على إثارة الأنظمة والشعوب على السواء، لعمل شئ ما .

أمريكا تكيل بمكيايين مرة أخرى

ولعل أبشع ما نراه فى الوقت الحاضر هو عودة الولايات المتحدة إلى الكيل بمكيايين فى الشرق الأوسط. فهذه الدولة الأعظم أصرت، وبحق، على تطبيق مبادئ الشرعية الدولية على صدام حسين حين غزت جيوشه الكويت، من أجل إجباره على الانسحاب منها سلماً أو حرباً. وحين ذكرها الكثيرون من عرب وغير عرب بأنها لم تفعل ذلك فى قضايا أخرى، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية، بررت الولايات المتحدة ذلك بأن الماضى كانت له مبرراته، وهو إجراء "الحرب الباردة". ولكنها أكدت بأنه فى ظل "النظام العالمى الجديد"، الذى لم يعد فيه معسكر شرقى يصارعها، فإن مبادئ الشرعية الدولية ستكون هى الأساس الذى يحتكم إليه فى فض المنازعات أو تسويتها .

ولكن ما هى إلا أيام بعد وقف الحرب فى الخليج وعادت أمريكا إلى ممارساتها المعتادة مع العرب فى أعقاب كل انفجار مسلح فى المنطقة، وهى بالتالى :

١ - خطبة عصماء من الرئيس الأمريكى يعد فيها العرب بتسوية عادلة لمشكلتهم الكبرى وهى المسألة الفلسطينية.

- ٢ - رحلات مكوكية لوزير الخارجية الامريكية للمنطقة للاستطلاع والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة .
- ٣ - طلبات امريكية لكل الأطراف "بالمرونة" وبعض "التنازلات" .
- ٤ - استجابة الأطراف العربية واطهار المرونة واعطاء التنازلات .
- ٥ - تصلب إسرائيل ورفضها لأي تنازلات .
- ٦ - إعلان أمريكا أنها لن تضغط على أى من الأطراف فى عملية السلام .
- ٧ - تقديم أمريكا لمزيد من المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل حتى «تشعر بالأمان» أو تشجع على القدوم إلى مائدة المفاوضات أو مؤتمر السلام .
- ٨ - إسرائيل تأخذ ما يقدم إليها من مساعدات عسكرية ومالية وتظل متصلبة .
- ٩ - أمريكا تعلن خيبة أملها فى سلوك "كل الأطراف"، وأنهم ليسوا جاهزين بعد للتسوية ! .
- ١٠ - أمريكا تهبط بملف الشرق الأوسط إلى وسط أو ذيل قائمة أوليات سياستها الخارجية .

وهكذا يتكرر السيناريو الأمريكى بكل مفرداته الرئيسية العشر، بعد كل أزمة كبرى فى المنطقة. فقد شهدنا هذا السيناريو بعد حرب ١٩٦٧، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعد اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، وبعد الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ . ولم يكن الاختلاف فى كل مرة إلا اختلافا فى التفاصيل وفى أسماء الرؤساء الأمريكيين ووزراء خارجيتهم . فيمكن أن يكون اسم الرئيس هو جونسون أو نكسون، ريجان أو بوش. ويمكن أن يكون اسم وزير الخارجية دين راسك أو هنرى كيسنجر، جورج شولتز أو جيمس بيكر .. ومع ذلك لا يختلف السيناريو كثيراً .

ومع ذلك فإن أصحاب النوايا الحسنة من العرب ظنوا أن الأمر سيكون مختلفا هذه المرة - أى بعد أزمة وحرب الخليج التى هزت العالم كله من أقصاه إلى أدناه - خاصة مع انتهاء الحرب الباردة، واستعداد العالم كله للمساعدة فى احراز تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، واطهار العرب جميعهم، بما فيهم من كانوا يوصفون بالتشدد سابقا، للمرونة واعطاء التنازلات .

لقد وصلنا في السيناريو الأمريكي المعتاد هذه المرة إلى الخطوة رقم ٩ . . وفي غضون أيام أو اسابيع سيصل السيناريو إلى خطوته رقم ١٠ ، ويعلو الغبار ملف القضية الفلسطينية مرة أخرى إلى أن يحدث إنفجار كبير آخر . وحتى لا يظن القارئ اننا نتجنى على الولايات المتحدة، فلنتذكر سريعاً بعض ما قدمه العرب من مرونة وتنازلات هذه المرة :

○ استعداد للتنازل عن مبدأ المؤتمر الدولي الذي يحضره كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكل اطراف النزاع في الشرق الأوسط بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية تحت مظلة الامم المتحدة . وتغيير الصيغة عدة مرات على امل ان تقبلها اسرائيل. فتغير اسم "المؤتمر الدولي" إلى "مؤتمر الشرق الأوسط"، ثم إلى مجرد "مؤتمر". وتم التنازل عن حضور كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إلى مجرد أن تدعو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط لعقد المؤتمر وحضور جلسته الافتتاحية . ولكن حتى لكي يحظ الاتحاد السوفيتي بهذا الشرف الكبير فقد اشترطت إسرائيل ان يعيد علاقاته الدبلوماسية المقطوعة معها منذ عام ١٩٦٧ . وتم التنازل عن حضور بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، حتى للجلسة الافتتاحية "للمؤتمر" المنتظر .

○ تنازل العرب عن شرط حضور منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل في "المؤتمر"، وأن يكون تمثيل الفلسطينيين بصيغة أخرى، أما ضمن وفد أردني-فلسطيني، أو ضمن وفد عربي موحد.

○ قبلت دول الخليج من حيث المبدأ أن تحضر "المؤتمر" كمراقب، كما عبرت عن استعدادها في حالة أي نجاح في جهود التسوية أن تنهى "حالة الحرب" (الوهمية) مع إسرائيل، رغم أنها ليست من دول الجوار أو المواجهة مع إسرائيل. ومع ذلك فإن إسرائيل لم تتنازل عن أي شيء . بل أنها أعلنت رفض مبدأ "مقايضة الأرض المحتملة بالسلم" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي في خطابه يوم ١٩٩١/٣/٦ تمسك بلاده به، ورغم أن هذا المبدأ هو العمود الفقري لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وأكثر من ذلك، فإن إسرائيل في تحدٍ سافر للعالم والأمم المتحدة . فقد استمرت في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة . لدرجة أن الرئيس جورج بوش نفسه أعلن للصحفيين منذ أيام مداعبا "إن بعض الزعماء العرب قد رجوه أخيراً أن يكف عن إرسال جيمس بيكر إلى المنطقة، لأنه في كل مرة يأتى فيها إلى الشرق الأوسط تعلن إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة".

في نفس الوقت الذى تتحدى فيه إسرائيل العالم كله، بما فى ذلك "السياسة المعلنة" للولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة لم تتوقف عن تدليل إسرائيل بالأفعال ، وخاصة فى الشهور الاربعة الاخيرة التالية لحرب الخليج :

- فقد منحها سبعمائة مليون دولار لتطوير صاروخ "الارو" الإسرائيلى.
- أعلنت عن تخزين كميات ضخمة من السلاح الأمريكى المتطور الذى استخدم فى حرب الخليج فى إسرائيل.
- تدخلت فى أحداث اثيوبيا الأخيرة لمساعدة إسرائيل فى ترحيل اليهود الفلاشا (عملية موسى) .
- وعدت بقروض، وتسهيلات ائتمانية جديدة لمساعدة إسرائيل فى توطین اليهود السوفييت والفلاشا المهاجرين إلى إسرائيل .
- امتنعت عن ذكر "الأسلحة النووية" فى مبادرة جورج بوش الأخيرة لتقليص، أو نزع أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، وهى أسلحة لا يملكها سوى إسرائيل. بل وادعت الولايات المتحدة أنه ليس لديها علم رسمى بوجود مثل هذه الأسلحة فى إسرائيل ! .

فى نفس الوقت الذى تقوم فيه أمريكا بكل هذا التدليل لإسرائيل فإنها :

- تشير التكهّنات عن احتمال أن يكون لدى الجزائر برنامج للتطوير النووى (مجرد برنامج) .

- تقارس الضغوط على الصين الشعبية وغيرها من الدول الكبرى المنتجة للسلاح لوقف أى صفقات بيع سلاح للدول العربية .
- تصر على تدمير كل ما تبقى من أسلحة الدمار الشامل لدى العراق ، وعلى نفقة العراق (حوالى ٨٠٠ مليون دولار، انظر الأهرام عدد ١٩/٦/٩١) .

فهل هناك أكثر من ذلك رياء ونفاق وازدواجية فى المعايير وكيل بمكيالين من جانب الولايات المتحدة ؟

انعدام رد الفعل العربى

إذا لم يكن هناك جديد فى السلوك الأمريكى، على الأقل إلى الآن، فإن هناك جديداً سريعاً من الجانب العربى، وهو انعدام ردود الافعال العربية الرسمية والشعبية. فمع كل هذه الاستفزازات الإسرائيلية، ومع كل هذه الازدواجية فى التعامل الأمريكى مع الأطراف المتصارعة فى الشرق الأوسط، لا نكاد نلمس أى رد فعل عربى حقيقى مضاد !! وحتى مستنكر، أو مستنكف . وكأن ما يحدث فى المنطقة هو من قبيل ما يحدث فى كوكب آخر. فلا استمرار القمع الوحشى لانتفاضة الشعب الفلسطينى، ولا قيام إسرائيل بغارات جوية شبه يومية على جنوب لبنان، ولا زيادة المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل قد أدت إلى قيام حكومة عربية واحدة بالاحتجاج لدى الولايات المتحدة؛ ولا أدت إلى عقد اجتماع للجامعة العربية لتدارس هذه الأمور الخطيرة واتخاذ موقف بشأنها - ناهيك عن رسم وتنفيذ خطة عمل لاحتواء مضاعفاتها.

والأخطر من ذلك أن عدم صدور ردود أفعال عربية رسمية على هذه الاستفزازات، والانتهاكات للحقوق العربية، لم يعد يدهش الرأى العام العربى .. بل ولم يعد هناك بديل شعبى عربى ظاهر يقوم بالاحتجاج، والتعبير عن الغضب والاستنكار لما يحدث للجسم العربى على أيدى أعدائه .

وباختصار هناك ما يشبه البلادة القومية العامة على المستويين الرسمى، والشعبى .. ويبدو الجسم العربى الكبير منهكاً، أو هامداً أو يغلى فى داخله فقط. هذا فى الوقت الذى يمعن فيه أعدائه على مزيد من تخدير، ثم تقطيع بعض أوصال هذا الجسم العربى، بينما انكفاً كل جزء من أجزاء هذا الجسم على نفسه فى بلادة، أو بلاهة منقطعة النظر فى تاريخنا الحديث.

وربما كانت هذه الحالة المزرية - أى غياب أو انعدام رد الفعل العربى فى مواجهة الأخطار الجسام - هو أسوأ نتائج أزمج الخليج.

(٣) خواطر أندلسية فى عام النكبة

كتبنا بمناسبة أزمة الخليج أن ما وقع لنا نحن العرب بين اغسطس ١٩٩٠ وفبراير ١٩٩١، يمثل "فتنة - نكبة" كبرى فى آن واحد. فالفتنة فى تاريخنا العربى الإسلامى تعنى انقساماً داخلياً حاداً يقتتل بسببه الأشقاء أبناء الأمة الواحدة، وينتج عن ذلك مصائب فادحة، تستمر آثارها لعشرات أو مئات السنين. أما "النكبة" فى تاريخنا العربى الإسلامى فهى تعنى وقوع مصيبة فادحة على أيدى قوة خارجية، وتستمر اثارها معنا أيضاً لعشرات أو مئات السنين. والمثال الدرامى للفتنة فى تاريخنا هو "الفتنة الكبرى" فى منتصف القرن الأول الهجرى، التى انقسم فيها العرب المسلمون فى أواخر سنوات الخليفة الراشد، عثمان بن عفان، واستمرار انقسامهم طوال سنوات الخليفة الراشد على بن ابى طالب، وما صاحب ذلك من اقتتال دموى بين أبناء الأمة الواحدة والدين الواحد، وتشرزم العرب والمسلمين منذ ذلك الوقت إلى "سنة" و"شيعة" و"خوارج"، وهو التشرزم الذى ظل معنا منذ ذلك الحين - أى لحوالى أربعة عشر قرناً. أما أمثلة "النكبة" فى تاريخنا فتشمل سقوط وتدمير بغداد على أيدى المغول فى القرن الثالث عشر الميلادى؛ وسقوط وخسارة الأندلس جزءاً بعد الآخر، إلى أن تم اقتلاع آخر وجود عربى - إسلامى فيها مع أواخر القرن الخامس عشر؛ ونكبة فلسطين المتجددة منذ عام ١٩٤٨. وربما ما يميز أزمة الخليج التى تفجرت بغزو صدام حسين للكويت هى أنها الحدث المتفرد فى تاريخنا العربى - الإسلامى الذى انطوى فى آن واحد على معنى "الفتنة الكبرى" و"النكبة الكبرى" معاً. فإذا كانت "الفتنة" وحدها تعنى مصيبة، والنكبة وحدها تعنى مصيبة؛ فإنهما معاً يعنيان مصيبة مزدوجة. أى أن ما حدث فى الشهور الستة الأخيرة من عام ١٩٩٠ والشهور الأولى من عام ١٩٩١ يمثل بحق "أم المصائب" وليس القصد فى هذا المقال هو اجترار أحزان "أم المصائب" هذه ولكن "أم المصائب" قد أصبحت مادة كثيفة للمؤتمرات والندوات فى العالم كله، وخاصة فى أوروبا.

أسبانيا والهموم العربية

وقد حضر هذا الكاتب وشارك في العديد من هذه المؤتمرات والندوات والملتقيات، ومنها اثنان في أسبانيا في الأسابيع الأخيرة . وقد لاحظت للحقيقة والأنصاف أن اهتمام الأسبانيين بما حدث للعرب في أزمة الخليج، وما زال يحدث لهم في أزمات أخرى ، هو اهتمام من نوع خاص . أنه اهتمام أصدقاء وجيران، يشعرون بأن شيئاً ما أقوى من المصالح المادية يربطهم بالأمة العربية بقدر ارتباطهم ببقية أوروبا والغرب عموماً .

فخلاقاً لما شاركت فيه من ملتقيات حول الأحداث الأخيرة في منطقتنا في بريطانيا والولايات المتحدة، مثلاً، لم ألس من الأسباب درجة الشماتة أو التشفى أو الغبطة لنكبة العرب الحالية. بل العكس هو الصحيح تماماً فعلى مستوى كبار السياسيين والمفكرين والطلاب الأسبان على السواء، لمست رغبة صادقة لفهم قضايانا الكبرى، والتعاطف القلبى والوجدانى مع همومنا الرئيسية والفرعية، والسعى المخلص للتعاون مع العرب حاضراً ومستقبلاً .

لذلك فقد رأيت ان اسجل هنا للقارئ العربى من المحيط إلى الخليج بعض الخواطر التى فجرتها أو أوحى بها مشاركتى فى مؤتمرين كبيرين فى أسبانيا خلال النصف الثانى من يوليو ١٩٩١؛ أحدهما عقد فى مدينة الاسكوريال قرب مدريد؛ والثانى فى مدينة الماريا على شاطئ البحر المتوسط فى جنوب أسبانيا والذى ما يزال يطلق عليه إلى يومنا هذا اسم " اندلسيا " أو الأندلس. وقد شارك فى اللقاءين عدد من السياسيين والمفكرين العرب والاسبان والأوربيين. وكان بينهم بعض الوزراء السابقين والحاليين من هذه البلدان.

كان اللقاء الأول برئاسة السنيور فرناندو موران، وزير خارجية أسبانيا السابق، حول الأمن والتعاون بين بلدان البحر المتوسط. أما اللقاء الثانى فقد كان بعنوان "الاسلام يتجدد" .



ما زال دمي عربياً

وقبل تسجيل خواطر أوحى بها المؤتمران المذكوران، لابد أن أبدأ بخاطر أوحى لى به مشاجرة فى أحد شوارع مدريد، وربما يفسر ولو جزئياً ذلك الرباط الخاص بين العرب والأسبان المعاصرين .

ففى ظهيرة يوم شديد الحرارة فى مدريد رأيت سائقين توقفاً فى منتصف الطريق يتبادلان كلاماً غاضباً باللغة الأسبانية. فنظرت إليهما بابتسامة خفيفة لاحظتها المرافقة الأسبانية. كانت ابتسامتى بسبب المشهد الذى لا يختلف كثيراً عن نظيره فى شوارع القاهرة بين سائقى السيارات وخاصة فى ساعات الاكتظاظ خلال شهور الصيف. ويادرتنى المرافقة الأسبانية بعبارة "لابد انك فهمت ما يقوله السائقان فى شجارهما اللفظى الحاد". فقلت لها الحقيقة أننى لم أفهم ما يقولان، ولكن المشهد ليس غريباً على، فهو يتكرر يومياً فى شوارعنا، وبنفس الغضب والحدة، ولكن لحسن الحظ يتوقف عادة عند حدود الألفاظ .

فقلت المرافقة الأسبانية : "لقد رأيت الابتسامة على وجهك فأعتقدت أنك قمت بتخمين ما يقولان .. خاصة وأنهما تبادلوا كلمة عربى، فقطبت جبينى وسألتهما باهتمام وماذا يقولان عن العرب؟ ولسان حالى متوجس من سماع شئى مهين قالت المترجمة الأسبانية ؛ أن أحدهما كان يصيح فى الآخر "أن دمه ما يزال عربياً"، فبادرة الآخر بقوله "وأنا أيضاً ما يزال دمي عربياً". وسألتهما عما يعنى ذلك بالضبط فى سياق مشاجرة فى الطريق؟ وكانت إجابتها أنه بين الكثير من الأسبان، وخاصة الوافدين من الارياف والأقاليم، هناك اعتزاز كبير بأنهم ينحدرون من أصول عربية؛ وأن هذا الادعاء ينطوى على الاعتزاز بالكرامة والشجاعة وعدم التفرط فى الحقوق أو قبول الضيم أو الإهانة، وينطوى على التهديد بأنه من اجل الحق أو الكرامة مستعد للمواجهة أو الثأر إلى آخر المدى .

سعدت للحظة بهذا التفسير . . ولكنها كانت سعادة لحظة قصيرة عابرة وقلت لنفس آه لو علم هؤلاء الأسبان البسطاء كم قليل أو منعدم هذا "الدم العربى" فى عرب العقد الأخير من القرن العشرين.

محاكمة السفير الإسرائيلي

كان من بين من شاركوا في ندوة أمن البحر المتوسط السفير الإسرائيلي في إسبانيا واسمه شولومو بن أمى وهو إسرائيلي من أصل عربى مغربى. وكان قد تعلم وأجاد اللغة الإسبانية كأحد أبنائها قبل أن يهاجر من المغرب مع أسرته إلى إسرائيل. وليس الرجل مجيداً فقط للغة الإسبانية وإنما أيضاً هو ضليع فى التاريخ الإشباني الوسيط والحديث، بل ويعتبر حجة فى هذا التاريخ. وقد كتب عدة كتب بالإسبانية عن الحرب الأهلية الإسبانية التى وقعت فى أواخر الثلاثينات بين القوى الديمقراطية الجمهورية والقوى الفاشية المحافظة بقيادة الجنرال فرانكو.

ورغم أن الندوة خصصت أكبر عدد من الجلسات للقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى، إلا أن الجلسة التى تحدث فيها السفير الإسرائيلى، ونقيب المحامين الفلسطينيين فى غزة الأستاذ فريج أبو ميدان، كانت هى الأكثر ازدحاماً وإثارة. وتحدث السفير الإسرائيلى ببلاغة وتدفق متناهين وعرض القضية من وجهة النظر الإسرائيلى عرضاً فى غاية الجاذبية والاقناع أما المحامى الفلسطينى فقد تحدث عن تجربة أو محنة الفلسطينيين تحت الاحتلال، بلا حذقة أو تلاعب بالتاريخ أو الألفاظ. واختتم حديثه بذكر مفارق إنسانية صارخة. وهى أنه لكى يعود إلى بيته ووطنه فى غزة يحتاج إلى تأشيرة دخول خاصة على وثيقة السفر التى يحملها، التى تقول أمام خانة الجنسية أنه "بلا وطن"، بينما السيد السفير الذى ولد وعاش وتمتع بجنسية بلده المغرب، استطاع أن يحصل على جنسية ثانية ووطن ثان بمجرد أن وطأت قدميه "أرض إسرائيل". وطلب المحامى الفلسطينى من رئيس الجلسة وهو السنيور فرناندو موران وزير خارجية إسبانيا السابق أن يطلع على الوثيقة ويترجم محتواها للحضور .. وفعل الرجل ذلك وهو فى شدة التأثر التى لم يملك معها حبس دمعة لاحتها كل الحاضرين .

ومنذ هذه اللحظة وإلى نهاية الجلسة قام متحدث إسباني بعد الآخر يهاجمون الممارسات الإسرائيلىة الصارخة فى حق الشعب الفلسطينى .. وكان السفير يرد بكل ما أوتى من بلاغة .. لم تقنع الكثير من الحاضرين .. لقد تحولت الجلسة إلى محاكمة

دامغة للسفير الإسرائيلي المغربي الأصل ولإسرائيل .. وفقد الرجل الاتزان والهدوء والرصانة التي بدأ بها .. ولوح بشكل غير مباشر إلى أن هناك في إسبانيا نزعات متأصلة من قديم "بمعاداة السامية" . وعند هذه النقطة ثار "الدم العربي" في بعض الإسبان الحاضرين بما معناه أنهم لا يقبلون هذا "الابتزاز الإسرائيلي اليهودي" الذي قد يصلح في أمريكا أو غيرها من بلدان أوروبا .. وكان واضحاً أن السفير قد خسر الجولة بجدارة ودار بذهني خاطر ملح حول الطريقة التي نعرض بها قضايانا الكبرى في الخارج. لماذا نرسل أحيانا سفراء بلهاء أو جهلاء لا يعرفون كيف يتخاطبون مع الرأي العام في البلدان التي يخدمون فيها؟ ولماذا يتحدثون باسم قضايانا من لا يجيدون أي لغة اجنبية أو حتى العربية، وأهم من ذلك لا يجيدون أو حتى يعرفون لغة العصر؟

(٤) نظرة أوروبا إلى النكبة العربية

في ندوة "الأمن والتعاون في البحر المتوسط"، التي أدارها السنيور فرناندو موران وزير خارجية إسبانيا السابق (١٥ - ٢٠ / ٧ / ١٩٩١) سيطرت مشكلات العرب على أجواء الندوة. فرغم ان مشكلات قبرص ويوغسلافيا وألبانيا والبيثة في حوض البحر المتوسط نفسه كانت مدرجة في برنامج الندوة، إلا ان الذي حظى بمعظم الاهتمام كانت المشكلات العربية - وفي مقدمتها مشكلة الصراع الإسرائيلي، والمسألة اللبنانية، والحركات الإسلامية . وقد تحدثنا في حلقة سابقة عن خصوصية الاهتمام الإسباني بالمنطقة العربية. فهو إلى جانب المصالح العامة الحاضرة والمرتبطة لإسبانيا مع الوطن العربي، وخاصة المغرب الكبير، وهي أمور تشترك فيها مع إسبانيا كل دول أوروبا المطلة على البحر المتوسط - فرنسا وإيطاليا واليونان - إلا أن المراقب يلمس في الاهتمام الإسباني ما هو أكثر بكثير من المصالح، إنه اهتمام مشاعر وجدانية عميقة نسجتها خيوط التاريخ واختلاط الدماء والثقافة واللغة العربية بدماء وثقافة ولغة الإسبان المعاصرين . بل ومن المفارقات الغربية هو أنه بقدر ما يشعر بعض العرب في هذه الأيام بالرغبة من التنصل من عروبتهم ، بقدر ما يفتخر كثير من الإسبان بأنهم ما يزالون يحملون في عروقهم الدماء العربية ومن هنا كانت ندوة الأمن والتعاون في البحر المتوسط بالنسبة لى وللمشاركين العرب الآخرين أكثر من مجرد ندوة تثار فيها

قضايا معاصرة، ويدلى فيها كل بدلوه، ثم يمضى. لقد كانت الندوة وبحق مصدراً لإثارة الشجون والخواطر العربية فى الحاضر على أرض كانت عربية فى الماضى، وهى أرض الأندلس.

وكالعادة فى مثل هذه المناسبات تكون المناقشات والمداولات خارج قاعة الاجتماع الرسمية بنفس الغنى والثراء الذى تكون عليه فى داخل القاعة، بل وتكون أكثر حرية وانطلاقاً. وكان وجود عدد من كبار الرسميين وصناع القرار السابقين والحاليين مدعاة لهذا الثراء والانطلاق فى الأحاديث الجانبية على موائد الطعام، أو أثناء التريض فى المساء فى الحدائق الواسعة حول الفندق الذى أقام فيه المشاركون فى هذه المناسبات التى تسقط فيها الرسميات واقنعة المناصب يكتشف الناس بعضهم بعضاً، وتظهر الأبعاد الإنسانية الحقيقية بشخصياتهم وهمومهم .

أزمة الخليج والنقد الذاتى

لم تكن أزمة الخليج مدرجة بشكل صريح ضمن جدول أعمال ندوة "الأمن، فى حوض البحر المتوسط". ولكن غيوم وتداعيات هذه الأزمة فرضت نفسها فى المداولات داخل وخارج أروقة الندوة. واتيح للعرب المشاركين من اقطار وقفت من هذه الأزمة مواقف متباينة أن يتكاشفوا ويتصارحوا بشأن هذه المواقف، خاصة وأن ما يقرب من عام كامل قد مر عليها.

ولم يحاول أحد أن يبدد موقفه أو يدين مواقف الآخرين من الأزمة. بل كان هناك احساس عام بأن جميع العرب، شعوباً واقطاراً، قد خسروا مادياً ومعنوياً، خسارة فادحة من جراء هذه الأزمة، وكان هناك اجماع على ثلاثة أشياء على الأقل الشئى الأول هو ان غياب الديمقراطية والمشاركة فى صنع القرار كان هو المسئول الرئيسى عن بداية الأزمة ثم تفاقمها إلى أن انفجرت بالشكل المأسوى الذى انفجرت به فى حرب الخليج، والتى تدمر من جرائها قطران عربيان مادياً، وتدمرت من جرائها كل الأقطار العربية نفسياً ومعنوياً. فالانقسام العربى الذى حدث فى تلك الأزمة كان حول غزو الكويت، وهو قرار اتخذه حاكم مطلق دون أن يستشير أحداً من شعبه أو كان انقساماً حول دعوة قوات أجنبية لمواجهة هذا الغزو، وهو بدوره قرار اتخذته حكومات عربية دون استشارة أو تفويض من شعوبها فى ذلك.

والشيئ الثانى الذى أجمع المشاركون العرب عليه هو أن إسرائيل والولايات المتحدة هما الكاسبان الاعظمان من أزمة الخليج، وأن العراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية هم الخاسرون الأعظم من الأزمة.

والشيئ الثالث الذى أجمع عليه المشاركون العرب هو أن المثقفين العرب لم يقوموا بدورهم على الوجه المطلوب خلال الأزمة. ولأن من شارك فى هذا التقييم والوصول إلى هذه الخلاصة هم أنفسهم من كبار المثقفين العرب، فقد كان ذلك بمثابة نقد ذاتى أمين. وكان مما قيل فى هذا الصدد هو أن كثير من المثقفين تركوا السياسيين والشارع العربى يقودهم، بدلاً من أن يقودوا هم الشارع العربى، حتى فى مواجهة السياسيين، لقد كان ينبغى أن يكون دورهم نقدياً تنويرياً تبصيرياً، بما حدث وما يمكن أن يحدث من جراء غزو الكويت وتدويل الأزمة، وحتمية العمل العسكرى ولكن معظم المثقفين العرب لم يفعل ذلك .

والغريب ان هذا النقد الذاتى بين هذه النخبة من المثقفين والسياسيين العرب تم فى إسبانيا، على أرض غير عربية. وقد لاحظ أحدنا ذلك وتساءل عن امكانية مثل هذه المصارحة والنقد الذاتى داخل كل قطر عربى، أو بين ممثلين لكل الأطراف العربية على أى أرض عربية فى الوقت الحالى؟ ونظر الجميع لبعضهم نظرة موحية بإجابة سالبة .

حقوق الإنسان العربى وحقوق الحيوان الأوروبى

من المسئولين العرب الذين شاركوا فى ندوة " الأمن والتعاون فى حوض البحر المتوسط" الوزير الجزائرى الحالى الأستاذ على هارون . وهو عضو فى الحكومة الجزائرية الجديدة التى تشكلت برئاسة سيد احمد غزالي. والذى جعل مشاركة الأستاذ على هارون فى الندوة حدثاً متميزاً هو أنه، أولاً، يشغل منصباً سياسياً مستحدثاً فى الجزائر ، بل وفى كل الوطن العربى، وهو منصب وزير حقوق الإنسان؛ وثانياً، لأن أحداث المواجهة العنيفة بين الحركات الإسلامية والحكومة الجزائرية كانت ماتزال ملئ الاسماع والابصار، وكان الجميع يتربقون تأثير ذلك على مستقبل التحول الديموقراطى فى الجزائر .

وقد نزل حديث الأستاذ على هارون برداً وسلاماً على المشاركين فى الندوة. وكان ذلك لا لأنه أعطى صورة وردية مغلوطة عما يحدث فى الجزائر ولكن لأنه كان صريحاً أميناً فى عرضه لتفاصيل ما يحدث فى الجزائر. فقد نقد الرجل ممارسات الحزب الحاكم، حزب جبهة التحرير، منذ الاستقلال (١٩٦٢) وإلى قيام المظاهرات الاحتجاجية العارمة فى أكتوبر ١٩٨٨. وفى نفس الوقت قدم نقداً موضوعياً لممارسات حزب جبهة الانقاذ الإسلامية التى يقودها الشيخ عباس مدنى، ونائبه على بلحاج، وأوضح الرجل أن مهمة وزارته اليافعة أثناء تلك المواجهة العنيفة بين الدولة وجبهة الانقاذ كان هو التأكد من سلامة الإجراءات القانونية التى تحافظ على حقوق المواطنين. فالذين تم القبض عليهم هم أولئك الذين حامت حولهم شبهة خرق قوانين البلاد، بما فى ذلك حمل السلاح بلا ترخيص، والتحرير على استخدام العنف. ورغم نزول الجيش إلى الشوارع، والقبض على الشيخ عباس مدنى وغيره من عناصر جبهة الانقاذ، إلا أنه لم يتم مثلاً صدور أمر بحل حزب هذه الجبهة، أو تعذيب من قبض عليهم كما أعلن الوزير الجزائرى أن المقبوض عليهم سيقدمون إلى محكمة عادية، وأن الجيش سينسحب من الشوارع ويعود إلى ثكناته فى غضون ساعات من حديثه إلى الندوة، وذلك بعد أن استتب الأمن والنظام. وبالفعل حدث ذلك فى صباح اليوم التالى لحديث الوزير، وأثناء وجوده معنافية الندوة بإسبانيا.

غير ذلك أعلن الوزير الجزائرى لحقوق الإنسان، أن خرق هذه الحقوق بالنسبة للمواطنين لم يعد مصدره الوحيد هو السلطة التنفيذية فى بلداننا العربية. ولكن يأتى هذا الخرق والانتهاك أيضاً من جانب جماعات ومنظمات غير حكومية - مثل الأحزاب والحركات السياسية. وضرب لذلك أمثلة عدة فى الجزائر نفسها، كان المصدر الأول لانتهاك حقوق الإنسان فيها هو حزب جبهة الانقاذ الإسلامية. فتحت ستار الدين قامت الجبهة بمهاجمة المواطنين بدعوى أنهم يسلكون سلوكاً "غير إسلامي"، وحرموا كثيراً من الألعاب والهوايات الترويحية (مثل الدمينو والشطرنج)، وكانوا يطالبون أى رجل وامرأة فى رفقة بعضهما البعض بابرار ما يدل على أنهما أقرباء من الدرجة الأولى أو متزوجان، وما إلى ذلك.

وأشار الوزير الجزائري أن المهمة الرئيسية لوزارته هي تقوية الوعي بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان لدى المواطنين عامة، ولدى الدارسين في الكليات العسكرية والشرطية، والعاملين في الأجهزة التنفيذية للدولة؛ وتدعيم المؤسسات الحكومية والأهلية التي يمكن أن تكون عوناً ورفيقاً على احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في الجزائر.

وعبر القاعة التي عقدت فيها ندوة "الأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط"، كانت هناك ندوة أخرى تحت إشراف الملكة ستفاني ملكة إسبانيا، بعنوان "حقوق الحيوان الأوروبي؛ لم استطع مقاومة الاغراء الشديد في التسلسل إلى هذه الندوة الأخرى، وخاصة بعد حديث وزير حقوق الإنسان في الجزائر. وأول ما لفت انتباهي في محاولة التسلسل هذه هو سهولة دخول القاعة رغم وجود ملكة إسبانيا في داخلها، فلا حراسة مشددة ولا حواجز، ولا حتى طلب أحد رؤية بطاقة الدعوة أو بطاقة الهوية. ولكن الأكثر مدعاة للإثارة هو ما استمعت إليه داخل القاعة. حيث قامت سيدة إنجليزية، عرفت فيما بعد أن اسمها فيكي مور، تطالب بإلغاء رياضة "مصارعة الثيران" في إسبانيا، احتراماً لحقوق الثيران في حياة كريمة كبقية الحيوانات، ومما قالته وسط تصفيق نصف القاعة واحتجاج النصف الآخر، أنه إذا كان لإسبانيا أن تثبت جدارتها بعضوية الجماعة الأوروبية حقاً، فإن عليها أن تؤكد احتراماً لحقوق الحيوان أسوة ببقية الأوروبيين المتحضرين". والأهم من ذلك أن الملكة ستيفاني كانت من بين المصفيقين للسيدة فيكي كنج، رغم أنها بذلك كانت تخاطر باستعداد قطاع كبير من شعبها الذي يعتبر مصارعة الثيران الرياضة الوطنية الإسبانية الأولى. وكان بجانبى من المتسليين العرب إلى ندوة حقوق الحيوان في أوروبا، نقيب المحامين الفلسطينيين في قطاع غزة السيد/فريح ابو ميدان والمفكر اللبناني معن بشور. ونظرنا إلى بعضنا البعض، ولسان حالنا يردد نفس الخواطر والحسرات.. متى يحصل الإنسان العربي في بلاده على نفس الاهتمام بحقوقه في حياة أو حتى معاملة كريمة مثلما يحصل عليه الحيوان الأوربي؟ وكم من ملوكنا أو رؤسائنا أو زوجاتهم من ملكات أو سيدات أوليات أظهرن نفس الاهتمام العلني بحقوق الإنسان العربي؟

وجه لبنان المستقبل

من الشخصيات العربية المرموقة التي شاركت فى ندوة "الأمن والتعاون فى حوض البحر المتوسط" كان الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق، وربما يكون ظهور هذا الرجل على المسرح اللبناني والمسرح السياسى العربى هو الإيجابية الوحيدة فى مأساة الحرب الأهلية اللبنانية التى دامت ستة عشر عاماً .

لقد أتى هذا الرجل إلى السلطة فى لبنان، كما قال بنفسه للمشاركين فى الندوة، بمحض الصدفة. فهو لم يكن سياسياً محترفاً، ولم يكن حتى نائباً فى البرلمان، وليس من أبناء الأسرة الكبيرة التى احتكرت رئاسة الوزارات أو رئاسة الجمهورية فى لبنان منذ الاستقلال (١٩٤٣) ورغم ذلك فإنه حينما تقلد أول منصب سياسى عام (١٩٧٦)، بعد عام من انفجار الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥)، لم يكن هذا المنصب هو منصب «وزير» وإنما «رئيس وزراء» لا لشيء إلا لأنه كان صديقاً لرئيس الجمهورية فى ذلك الوقت الرئيس سليمان فرنجية رفض كثير من السياسيين السنة التعاون معه فى تلك الظروف. ولم يتوقع الكثيرون للدكتور سليم الحص البقاء فى حلبة السياسة طويلاً، ناهيك عن إحراز أى نجاح. ولكن الرجل بعلمه ودمائه خلقه وسعة أفقه ونزاهته، استطاع فى غضون شهور قليلة أن يفرض احترامه على الجميع فى ظروف قاسية لم يكن لأى شخصية سياسية فيها أى احترام وقد فعل سليم الحص ذلك دون أن يكون له حزب سياسى يستند إليه، أو تنظيم مسلح (ميليشيا) يحتمى وراءها أو يساوم بها فى لعبة الكر والفر والتوازنات فى رمال لبنان المتحركة .

كان مما قاله سليم الحص للمشاركين فى الندوة أنه لم يخالجه أى خوف أبداً طوال سنوات الحرب الأهلية على اللبنانيين كأفراد .. ولكن كل خوفه كان على لبنان الوطن والكيان والمعنى. فاللبنانيون كأفراد من أذكى واقدر شعوب .. لذلك لم يشك فى قدرتهم على الاستمرار، بل والازدهار كأفراد داخل أو خارج البلاد.. ولكنه كان يدرك منذ البداية أن لبنان الوطن والدولة والمجتمع التعددى الحر هو المستهدف من أعداء لبنان وأعداء الأمة العربية، بما فى ذلك بعض ملوك الطوائف اللبنانية من مسيحيين ومسلمين، لذلك كان كل همه أثناء رئاسته المتعددة لمجلس الوزراء

اللبناني هو الابقاء على معنى الوطن والكيان والمجتمع اللبناني حتى مع ضعف الدولة واستباحة اراضيها وسيادتها من أطراف عديدة. وقال الرجل في تواضع جم أنه يشعر ببعض الرضا للاسهام في تحقيق هذا الهدف المتواضع .

إن لبنان يعود ببطء وتدرجياً إلى حياة طبيعية .. وكما قال سليم الحص أن اللبنانيين جميعاً يدركون الآن، على اختلاف طوائفهم، إلا انه لا خيار امامهم للبقاء حتى كأفراد إلا بالتعايش والاحترام المتبادل .. وهذه هي بداية الاستقرار .. ومع الاستقرار في لبنان لا بد أن يأتي الازدهار. فتلك هي معادلة لبنان الصعبة الواعدة : الاحترام المتبادل للحقوق، الاستقرار، الازدهار .

(٥) هواجس أوروبية تجاه مشكلات عربية

مر المجتمع الإسباني بعدة مراحل في موقفه من العرب والمسلمين لمدة عدة قرون بعد سقوط آخر الممالك العربية في غرناطة عام ١٤٩٢، ظلت الأيديولوجية الكنسية المهيمنة تغزى الكراهية والازدراء لكل ما هو عربى وإسلامى، وتحاول أن تمحو أى تأثيرات للعرب على الثقافة الإسبانية. واعتبرت كتب التاريخ الإسبانية فترة الحكم العربى الإسلامى كفترة احتلال وهيمنة أجنبية بغيضة. ولكن بدءاً من القرن التاسع عشر بدأت مرحلة مراجعة للتاريخ الإشباني على يدقلة من المستشرقين الاسبان، حاولوا فيها على استحياء رد الاعتبار للدور العربى فى صياغة الثقافة والمجتمع فى إسبانيا. وظلت هذه الحركة تنمو بالتدريج إلى أن دهمت الصراعات الداخلية إسبانيا ووصلت إلى قمته فى الحرب الأهلية الإسبانية فى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن. واستعانت القوى الفاشية فى تلك الحرب بالكنيسة الكاثوليكية ضد القوى الجمهورية الديمقراطية، وانتصرت عليها، وأسست نظاماً فاشياً حاكماً بقيادة الجنرال فرانكو ظل يهيمن على مقاليد السياسة والثقافة لحوالى أربعين عاماً متصلة وخلال عقود الاضطراب الداخلى والحكم الفاشى، انكفأت إسبانيا على شئونها الداخلية. وتباطأت حركة الاستشراق الإسبانية، وإن لم تتوقف تماماً. وبعد انتهاء حكم فرانكو وبداية التحول الديمقراطى فى السبعينات، دب النشاط بوتيرة أسرع فى حركة الاستشراق الإسبانية ورد الاعتبار للدور العربى فى التاريخ والثقافة الإشبانيتين من جديد. وحمل لواء هذه الحركة فى العشرين سنة الأخيرة أستاذ إشباني مقتدر هو الدكتور بدرو مارتينز مونتاليز، الذى شغل فى وقت من الأوقات منصب رئيس جامعة مدريد. والرجل يعرف العرب وتاريخهم وثقافتهم قديماً وحديثاً، ويتحدث اللغة العربية بطلاقة منقطعة النظر. وقد حرص هذا الأستاذ الكبير على تنشئة جيل جديد من المتخصصين فى الشؤون العربية عموماً باستخدام منهجيات جديدة تتجاوز تلك التى أخذ بها المستشرقون التقليديون.

السلام يتجدد

وضمن هذا التوجه نظم الأستاذ بدرو مارتينز مونتاليز وأحد تلميذاته المقتردرات

الدكتورة كارمن رويز برافو ندوة فى مدينة المريسة فى اقليم الأندلس، بعنوان "الحضور المتجدد للإسلام فى العالم المعاصر". وشارك فى الندوة عدد من كبار المفكرين العرب والاسبان المهتمين بحركات الأحياء الإسلامية، سلبيًا وإيجابيًا. وكان هناك تركيز خاص على هذه الحركات فى مصر والجزائر وتونس والسودان والأردن؛ وعلى موقف هذه الحركات من قضايا الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق المرأة والموقف من الغرب. ودعى للحديث فى الندوة بعض المتوجسين العرب والاسبان من نمو هذه الحركات الإسلامية. فكانت كل وجهات النظر حول الموضوع ممثلة بشكل منصف، ودار حوار موضوعى متحضر بينهما على أرض الأندلس بصورة يندر مثلها داخل البلدان العربية والإسلامية. وأبدى الجمهور الإيبانى، ومعظمه من الشباب؛ اهتماماً فائقاً بكل موضوعات الحوار. وكان من أهم ما أسفرت عنه المناقشات ما يلى: إن ظاهرة الإحياء الإسلامى المعاصرة هى من التعقيد والتنوع بحيث يصعب اصدار تعميمات عنها تصدق على كل البلدان العربية - الإسلامية. ومع ذلك فهناك قواسم عامة مشتركة بينها جميعاً.

من ذلك ان معظم المنخرطين فى صفوفها هم من الشباب فى المدن الكبرى، الذين حازوا على قسط معقول من التعليم النظامى، ومع ذلك فهم عاطلون عن العمل، أو يعملون بأجور هزيلة لا تكفى لاشباع حاجاتهم الأساسية المشروعة - من مسكن وملبس ومأكل وزواج. ومن ثم فهم يمثلون قطاعاً مهمشاً فى الحياة العامة، وتملكه احباطات شديدة.

إن الحركات الاحيائية الاسلامية، للأسباب المذكورة اعلاه، تنحو إلى ان تصبح حركات احتجاجية سياسية موجهة ضد السلطة القائمة فى بلدانها من ناحية، وضد القوى الاجنبية التى تصادق أو تهيمن على النخبة الحاكمة من ناحية اخرى. إن بداية أى حركة احيائية إسلامية احتجاجية تنزع إلى المواجهة العنيفة مع السلطة القائمة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة قد سيطرت على الحكم لسنوات طويلة، وتراكت أخطاؤها، وتقلصت انجازاتها. ومن هنا تفسير الصدام الدموى الأخير فى الجزائر بين جبهة الإنقاذ الإسلامية والنظام الحاكم بقيادة جبهة التحرير التى تتولى السلطة منذ الاستقلال عام ١٩٦٢. وقبيل ذلك بقليل بين حزب النهضة الإسلامى

فى تونس والنظام الحاكم الذى يسيطر على السلطة منذ استقلال تونس فى أواخر الخمسينات .

ومع ذلك لاحظ عدد من المشاركين أن الحركات الاحيائية الإسلامية تتعلم بعد فترة من المواجهات العنيفة، أن الأفضل والأسلم لها هو أن تناضل من أجل أهدافها بشكل ديموقراطى سلمى، دون ادعاء بأنها وحدها صاحبة الشرعية والحق المطلق فى الحكم. واستشهد من ابدوا هذه الملاحظة بتطور حركة الإخوان المسلمين فى مصر، وهى اقدم وارسخ ، بل وهى الأم الشرعية، لمعظم حركات الاحياء الإسلامى فى الوطن العربى. ومما قيل فى هذا الصدد هو أن الإخوان المسلمين قد مروا بمرحلة مواجهات عنيفة مع السلطة فى مصر الملكية خلال الأربعينات، ومع السلطة فى مصر الناصرية خلال الخمسينيات والستينيات. ولكن الإخوان المسلمين فى السبعينيات والثمانينيات وإلى الآن ينحون نحواً سلمياً ديموقراطياً واضحاً. ولم يتم أدانتهم فى أى حوادث عنف سياسى لأكثر من عشرين عاماً. وأن هناك ما يدل على الحركة الإسلامية فى الأردن قد أخذت نفس المنحى، وخاضت الانتخابات النيابية (١٩٨٩) بجدارة واقتدار وحصلت على أكثر من ثلث مقاعد البرلمان.

لذلك فإن هناك املاً كبيراً فى أن تتحول الحركات الإسلامية الاحيائية فى بقية البلدان العربية إلى النهج السلمى الديموقراطى. وأن هذا التحول سيتوقف على مدى جدية الأنظمة الحاكمة العربية فى السماح لتحول ديموقراطى أوسع بأن يأخذ مجراه فى مجتمعاتهم .

ثلاثة هموم أوربية تجاه العرب

كان من الواضح لهذا الكاتب بعد مشاركته فى ندوتين بإسبانيا خلال شهر يوليو ١٩٩١، أن هناك ثلاثة هموم أوربية أساسية تجاه العالم العربى فى الوقت الراهن ولعدة سنوات فى المستقبل. وما ذكرناه فى الفقرات السابقة حول الحركات الاحتجاجية الإسلامية، يمثل أول هذه الهموم. فالأوروبيون المعاصرون لا يفهمون لماذا تبدو هذه الحركات معادية للغرب بشكل سافر وصاحب. ولا تجدى كثيراً محاولات تفسير الارث التاريخى الاستعمارى الغربى فى الذاكرة الجماعية للعرب والمسلمين المعاصرين فهم يقرون، بل ويدين معظم الأوربيين، هذا الارث الاستعمارى البغيض. ولكنهم

يعجبون من استمرار مشاعر العداة نحوهم بعد أربعين أو ثلاثين سنة من رحيل الاستعمار عن البلدان العربية . ولا يستوعب الأوربي المعاصر كيف يظل العرب اسيرون لحقبة ماضية بهذا العنفوان، وبشكل يصرفهم عن تدبر الحاضر والتخطيط للمستقبل.

وحين يذكر بعضنا لهم أن الإرث الاستعماري بالنسبة للعرب المعاصرين ما يزال حيا ومجسما في واقعهم إليومي المعاش من خلال إسرائيل، التي ينظر لها العرب كامتداد عدواني مستمر للغرب، يردون على ذلك بأن العرب مسئولون عن هذه المشكلة بقدر مسئولية الآخرين. فهم لا يحاربون ولا يتفاوضون. وبين رفض الحرب والمفاوضة يضيعون الزمن ويهدرون الموارد. وبالنسبة للعقلية الغربية التجريبية والبرجماتية أن إمعان العرب في هذا السلوك السياسي يتصف بالجمود أو العدمية. وأهم من ذلك يقول الأوربيون أنهم في الوقت الحاضر يؤيدون كل الحقوق الفلسطينية المشروعة، وأن الذي يتلكأ حاليا فهما إسرائيل والولايات المتحدة. وعلى العرب أن يكفوا عن وضع جميع الأوربيين في سلة واحدة مع إسرائيل أو حتى مع الولايات المتحدة. ويلمح الأوربيون إلى أنه حتى قوة عظمى مثل الاتحاد السوفيتي حينما عجزت عن حل صراعها مع أمريكا بالقوة، فإنها توقفت عن "المواجهة" وأخذت "بالمفاوضة"، وياشرت بأحداث التغييرات الداخلية لاصلاح نظامها الاجتماعي-السياسي-الاقتصادي. فهل العرب أقوى أو أفضل أو أذكى من الاتحاد السوفيتي؟.

ولكن إلى جانب الهم الأوربي بالحركات الإسلامية المعادية لهم، فقد كان هناك هما ثانيًا لا يقل الحاحًا، وإن كانوا أقل صراحة في التعبير عنه، وهو الهم السكاني الديموجرافي. ويتلخص هذا الهم في أن سكان الأقطار العربية القريبة منهم على الشاطئ الآخر للبحر الأبيض المتوسط يتزايدون بمعدلات تفوق المعدلات الأوربية ثلاث مرات تقريبًا. وأن جزءًا متزايدًا من هذا النمو السكاني العربي يتدفق على أوربا



الغربية بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وأن عدد العرب والمسلمين هناك قد تجاوز ثلاثين مليوناً - أى ما يقرب من عشرة بالمائة من جملة سكان دول الجماعة الأوروبية وأنه حتى إذا نجحت هذه الأخيرة فى سد كل قنوات الهجرة، وهو أمر مشكوك فيه ، فإن العرب والمسلمين الموجودين بالفعل يتزايدون فى داخل أوروبا بمعدلات نمو طبيعية تفوق معدلات بقية المواطنين الأوروبيين بمرتين على الأقل. وهذا يعنى أن نسبة العرب والمسلمين ستتضاعف خلال العشرين سنة القادمة لتصل إلى عشرين بالمائة من جملة سكان بلدان الجماعة الأوروبية. ويمثل ذلك لهذه البلدان مشكلات ثقافية وحضارية وسياسية وعرقية شتى. والأوروبيون غير مجتمعين فى الوقت الحاضر على صيغة مثلى أو فعالة للتعامل مع هذه المشكلات بطريقة لا تخل بالتقاليد الليبرالية الديمقراطية، ويشكل يودى إلى وقف واحتواء النزعات العنصرية المتنامية فى بلدانهم، وخاصة فى فرنسا وبريطانيا.

وكانت وجهة نظرنا نحن العرب فى ذلك هو أن الصيغة المثلى فى الأمد المتوسط والطويل للتعامل مع هذا "الخطر السكانى" العربى الإسلامى هو بمساعدة العالم العربى على تنمية اقتصادية - اجتماعية - سياسية شاملة .

الهم الرئيسى الثالث لدى الأوروبيين تجاه العرب هو امكانية ظهور صدام حسين آخر، يكون أقل غباء وأكثر دهاء وقوة .. وهم يدركون أن مثل هذا الاحتمال ليس بعيداً، إن لم يكن فى السنوات العشر التالية، ففى مطلع القرن الحادى والعشرين . ولأن الأوروبيين هم الذين سيضارون أكثر من غيرهم بمثل هذا الاحتمال، ولأنهم يخططون للعشرين سنة القادمة من الآن، فإن هذا الهاجس يلح عليهم كما لو كان سيتحقق غداً، ويشعر المرء أن النفط وامداداته هى قضية حياة أو موت بالنسبة للأوروبيين .. وأن ظهور صدام آخر (أقل غباء) يجعل القضية أقرب "للموت" منها للحياة بالنسبة للأوروبيين .

ولم يحاول العرب المشاركين فى هذه اللقاءات تبديد هواجس الأوروبيين فى هذا

الصدد .. بل كانوا فى الغالب يعمقون من هذه الهواجس . ومرة أخرى كان المشاركون العرب يخلصون فى حديثهم مع الأوربيين إلى أن الثالوث المضاد الذى يمكن أن يكون فعالاً فى تبديد همومهم وهواجسهم هو ثالث حل المشكلة الفلسطينية والديموقراطية والتنمية . وأنه بقدر ما يبادر الأوربيون فى تدعيم ذلك بقدر ما يساعدون أنفسهم فى المقام الأول، ويساعدون العرب فى المقام الثانى . وكان الإسبان هم أقرب الأوربيون لوجهة النظر العربية هذه، يليهم الإيطاليون والفرنسيون . ويبدو فى النهاية أن درجة التعاطف الأوربى تتناسب مع درجة الدم والثقافة التى تركها عرب سابقون فى بلدان أوروبا .

□ الفصل الرابع □

زقاق التاريخ ودروس الفتنة الكبرى

- ١ - اللعب فى زقاق التاريخ.
- ٢ - وجه آخر لعاصفة الصحراء: اللعب فى زقاق المال.
- ٣ - النظام العربى ودروس الفتنة الكبرى.
- ٤ - الأوهام السبعة فى الحياة العربية .

(١) اللعب فى زقاق التاريخ

ربما كانت اكبر مآسى الامة العربية هى ان أنظمتها وقياداتها الحاكمة تعيش على هامش التاريخ الإنسانى، وتلعب أو تعبت فى أزقة هذا التاريخ. وربما كانت هذه المأساة (العبت فى أزقة التاريخ) هى "أم الكوارث" التى نعيشها فى هذه السنوات . فبينما ينطلق الجزء المتحضر من الإنسانية على الطرق الرحبة المفتوحة السريعة ، نجد نحن انفسنا اسرى زقاق مقفلة، نُجرى فيها جيئة وذهاباً، ولكننا لا نغادرها . وإذا ما حاول أحد انظمتنا الحاكمة ذلك، فانه سرعان ما يضيع فى الطريق العام السريع ، أو تدهمه عجلة التاريخ فتقضى عليه أو تصيبه بعاهة مستديمة، فيعود إلى الزقاق معاقاً مشوها ، أى اسوأ مما كان قبل ان يخاطر بالخروج من الزقاق . ويكون ذلك درساً أو عبرة لبقية سكان الزقاق ، فيقبعون حيث هم ، يمارسون اللعب أو العبت فى زقاقهم الإليفة، لعدة سنوات أو عقود من الزمان ، إلى ان يظهر مغامر جديد يكون قد نسى ما حدث لآخر مغامر قبله، فيحاول الخروج من الزقاق ، ويقابل نفس المصير، ورغم ان ذلك هو حالنا طوال المائتى سنة الأخيرة - منذ محمد على ومرورا بأحمد عرابى وعبد الناصر وانتهاء بصدام حسين - إلا أن اللعب أو العبت فى الزقاق ليس قدراً محتوماً. فقد نجحت شعوب غيرنا فى الافلات من حياة الزقاق ، والتمرس تدريجياً بأسلوب الحياة خارجها ، خلال العقود الخمسة الاخيرة ، أى أن هذه الأخيرة بدأت بعدنا بحوالى مائة وخمسين عاماً، ومع ذلك نجحت مغامراتها فى الحياة خارج زقاق التاريخ.

جيوش الجهل فى الظلام

ولعل ما حدث لجيوش صدام حسين المليونية فى حرب الخليج هى التجسيم الدرامى ، لنظام عربى حاكم عاش فى زقاق التاريخ ، وتمرس بطريقة حياتها، ثم خطر له ان يغامر بالخروج من الزقاق ، دون أن يدرك قواعد السير أو القيادة فى الطريق العام ، ودون أن يفهم اشارات المرور. ولأنه خرج بجيشه المليونى فى الظلام، ولأنه يجهل كل القواعد والاشارات ، ولأنه مضى عكس السير المتدفق بسرعة

متناهية ، ولأنه لم يسمع أو يستمع إلى كل آلات التنبيه والتحذير، ولم يستوعب انها كذلك، فقد كان محتما ان يصدم أو يتصادم ، وكان لا بد ان تكون الصدمة أو الصدام مروعاً. وهذا فى الواقع هو ما حدث لجيوش صدام حسين المليونية. لقد كانت جيوش الجهل تسبح فى الظلام.

وكانت قيادة جيوش الجهل فى الظلام تتعامل مع الطريق العام السريع بنفس الاسلوب الذى كانت قد تعودت عليه فى الزقاق الضيق المقفول - أسلوب الصباح والابتزاز والمقامرة والبطش. وظنت هذه القيادة ان ما جربته من قبل فى الزقاق بنجاح يمكن تطبيقه فى الطريق العام السريع. فجننت على نفسها وعلى جيشها المليونى أفدح جنابة. بل واندفع الاكثر تمرسا وهيمنة على الطريق العام السريع بمحاصرة الزقاق الذى خرجت منه جيوش الجهل فى الظلام، حتى لا تخرج منها مرة أخرى فى المستقبل المنظور وترك تدفق السير فى الطريق العام السريع.

وليت قيادة جيوش الجهل استوعبت ما حدث لها. لقد عادت هذه القيادة إلى الزقاق تمارس نفس أسلوب الصباح والابتزاز والبطش بمن يخالفها أو يختلف معها.

الخروج من زقاق التاريخ

إن التعريف اللغوى "للزقاق" هو ذلك الطريق الضيق المقفل فى نهايته. وهناك طرق عدة للخروج من الزقاق. أحد هذه الطرق هو تغيير طبيعة الزقاق. وذلك بتوسيع نفس الطريق وفتح النهاية المغلقة له، بحيث يتصل بطرق أخرى، فتنساب الحركة فيه وتزداد كثافة وتنوعاً. وهذا ما يسمى فى أدبيات العلوم الاجتماعية " بالتنمية المستقلة ". فهى تركز على تنمية ما هو موجود بالفعل بالامكانيات الذاتية، حتى لو استغرق الامر وقتاً أطول وتطلب مجهوداً أكبر. ولكن ميزته الاساسية انه يتم فى ارض إيفة ، بوسائل أليفة وفى متناول أيدي اصحابها، ولا تضحي بمعالم أساسية مادية وثقافية فى السياق الذى يعيش فيه الناس.

واحد السبل الاخرى فى الخروج من الزقاق ، هو تعلم قواعد واصول وممارسات السير فى الطريق العام السريع ، أولاً. أى قبل المخاطرة بالسير فى هذا الطريق فعلاً.

ومع هذا التعلم يضمن صاحبه فرصا اكبر للامن والأمان. وأهم قواعد السير فى الطريق العام السريع للتاريخ الإنسانى فى الوقت الحاضر هو العلم والتكنولوجيا . وكأى عملية تعليمية جادة ، فإن اكتساب العلم والتكنولوجيا هو مسألة تدريجية تراكمية، لا يمكن ان تحدث بين ليلة وضحاها . وقد تتطلب جلب معلمين وخبراء لها من خارج الزقاق ليقوموا بتعليم اهل الزقاق ، أو ارسال بعض افراد الزقاق إلى حيث يمكن ان يتعلموها، تم يعودوا للتدريب وتعليم اهل الزقاق . ولكن حتى هنا لا يخلو الامر من بعض الحوادث . ولكنها فى الغالب لا تكون حوادث قاتلة أو مميتة . وهذا هو ما حاولنه اليابان منذ حوالى قرن وربع قرن . وهو ما حاولته بعض بلدان شرق اسيا منذ ثلاثين سنة . ورغم نجاح هذه البلدان فى الخروج من زقاق التاريخ ، الا ان مغامرة الخروج هذه لم تخلو من بعض المطبات والحوادث . ومثال ذلك الصراعات المسلحة التى خاضتها اليابان طوال النصف الأول من القرن العشرين - مع روسيا القيصرية ، ثم مع الصين، ثم مع الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية .

الديموقراطية كشرط كفاية

وما حدث لليابان فى الحرب العالمية الثانية ، وكذلك مع المانيا ، اثبت ان العلم والتكنولوجيا هى شرط ضرورى للخروج من زقاق التاريخ ، ولكنه شرط غير كاف لمواصلة السير فى الطريق الواسع السريع للتاريخ . شرط الكفاية هو الديموقراطية فاكتساب العلم والتكنولوجيا بلا ديموقراطية سياسية من شأنه أن يحول الدولة إلى قوة عسكرية غاشمة مغامرة، بلا رقيب أو حسيب . فرغم تقدم العلم والتكنولوجيا اليابانية والامانية قبل الحرب العالمية الثانية، وهو ما اعطاهما قدرات عسكرية مذهلة، إلا أن النظام السياسى الحاكم فيهما اتسم بالفاشية المطلقة . وفى ظل الفاشية لا سبيل إلى مراجعة أو تمحيص القرارات الكبرى بواسطة المجتمع المدنى . فتكون النهاية عادة هى استئثار حاكم فرد أو مجموعة صغيرة من حوله باتخاذ كل القرارات الكبرى. وعادة ما يندفع هذا الحاكم إلى مغامرات جامحة، تنتهى به وبيلده إلى جهنم. ومرة اخرى تنفرد اقطارنا العربية هنا باستثناء غريب، وهو ان الحاكم

المطلق قد يتخذ من القرارات المنفردة ما يودى ببلده إلى التهلكة، ولكنه هو يظل "حيا يرزق في السلطة"، وربما إلى سنوات طويلة، إلى أن يلحقه "الموت الطبيعي" أو "الاغتيال".

أى أنه في وطننا العربي، دون كل البلدان الأخرى التي نكبت بالحكم المطلق، لم يفكر حاكم واحد بعد مغامرة خاسرة أن ينتحر أو يستقيل. وربما كان الاستثناء الوحيد الذي يؤكد هذه القاعدة في تاريخنا الحديث، هو استقالة عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ .

وربما كان غياب الديمقراطية، بما تنطوى عليه من مشاركة في صنع القرار والمراقبة في تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، هو الذي يمنع مجتمعاتنا من التعلم من تجاربها، وعدم الاستفادة من تراكم الخبرة التاريخية . ومن هنا بقاؤنا في أزقة التاريخ . فنفس محاولة محمد على في التعجل بالخروج من زقاق التاريخ دون أن يجيد فهم قواعد السير في الطريق العام السريع، نجدها تتكرر مع عبد الناصر وصادق حسين وغيرهم من الحكام العرب المعاصرين، والذين ما يزال بعضهم يمارس السلطة إلى الآن . والقاسم المشترك الأعظم بينهم إلى جانب التعجل بالسير في الطريق العام السريع للتاريخ قبل التمكن من هذه القواعد، هو أنهم جميعا حكام مطلقيين، لا يخضعون لمراقبة أو محاسبة شعوبهم .

ولغياب المشاركة والمراقبة والمحاسبة من شعوب هؤلاء الحكام فإن الذي يراقبهم ويحاسبهم ويعاقبهم في النهاية هي القوى الكبرى المهيمنة على النظام العالمي. ولكن حتى هنا فإن العقاب غالبا ما يقع على شعوب هؤلاء الحكام أكثر من وقوعه على اشخاص الحكام انفسهم. فالذي دفع وما يزال يدفع فاتورة مغامرة صدام حسين الطائشة هو الشعوب العربية، والذي دفع وسيدفع فاتورة مغامرة صدام حسين الطائشة هو الشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعب العراقي.

والخلاصة هو انه للخروج من زقاق التاريخ الإنساني دون أن تدهمنا النكسات والنكبات، لابد من توفر شرطين على الأقل. أولهما الأخذ بأسباب التقدم العلمي والتكنولوجي. والثاني هو توفر نظام سياسي ديمقراطي يقوم على المشاركة والمحاسبة في صناعة القرارات الكبرى .

والواقع ان هذين الشرطين هما فى النهاية وجهان لنفس العملة . فالأخذ بأسباب التقدم العلمى والتكنولوجى ينطوى فى حد ذاته على تنمية عقول البشر . وتوفر المشاركة والمحاسبة فى اتخاذ القرار ينطوى على احترام حقوق البشر . وفقط بتنمية عقول البشر واحترام حقوقهم يكون التقدم الإنسانى الحقيقى . ويكون الخروج من الزقاق إلى الطريق الرحب السريع للإنسانية مأمونا دون أن تدهمنا عجلة التاريخ المعاصر .

(٢) وجه آخر لعاصفة الصحراء اللعب فى زقاق المال

هناك اعتقاد بأن انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى هو الجزء المالى المكمل لعملية عاصفة الصحراء . واصحاب هذا الرأى يذهبون الى أن كلا الحدين هما وجهان لنفس محاولة الغرب لاعادة ترتيب اوضاع منطقة الشرق الأوسط ، فى ظل ما يسمى "بالنظام العالمى الجديد" . فكما أن الجزء العسكرى من عاصفة الصحراء كان ينطوى على ردع وتحجيم قوة عسكرية محلية ، راودتها نزعات التوسع والعدوان على الجيران وعلى تحدى إرادة الكبار فى النظام العالمى ؛ فان الجزء المالى المكمل لعاصفة الصحراء ينطوى على تحجيم وردع المؤسسات المالية الشرق اوسطية ، وخصوصا العربية التى لا تلعب طبقاً لقواعد الكبار فى عالم المال . وقد يبدو هذا الرأى غريباً لأول وهلة ، حيث ان المستهدف بالجزء العسكرى من عاصفة الصحراء وهو عراق صدام حسين كان "عدواً" فى نظر الغرب ؛ بينما اصحاب بنك الاعتماد والتجارة الدولى هم من المعتبرين "اصدقاءً" للغرب . ولكن اصحاب هذا الرأى يؤكدون أنه ليس للغرب "أصدقاء" أو "أعداء" دائمين ، وإنما له فقط "مصالح" دائمة . فنفس الغرب "صادق" صدام حسين فى مرحلة سابقة (أثناء حربه مع إيران) حينما كانت مصالحه تتطلب ذلك ، و"عادى" صدام حسين فى مرحلة لاحقة حينما تطلبت مصالحه ذلك ؛ وهو مستعد "للتسامح" مع صدام حسين الآن ، ما دام يذعن لمطالب وأوامر الغرب ، ونفس الغرب الذى تسامح مع النمو الفلكى لبنك الاعتماد والتجارة الدولى حينما كان ذلك يخدم مصالحه ؛ هو نفس

الغرب الذى انقلب على البنك حينما أصبح هذا الأخير لا يخدم هذه المصالح، بل ويهددها.

الأسباب الوجيهة للهجوم

فى عاصفة الصحراء العسكرية كانت هناك أسباب عننية وجيهة للهجوم على جيوش صدام حسين. فهذه الجيوش اعتدت على بلد مستقل، واحتلت اراضيه، وانتهكت كل قواعد الشرعية الدولية. وكان السبب المعلن لعاصفة الصحراء هو مقاومة هذا العدوان وتحرير الكويت. وحول هذا السبب الوجيه المعلن، كان هناك اجماع دولى شبه كامل. ولكن إلى جانب هذا الهدف المعلن، كانت هناك اسباب حقيقية أخرى غير معلنة، وفى مقدمتها تدمير القدرات العسكرية المتضخمة للعراق أى أن صدام حسين بغيائه ورعونته واطماعه قد أعطى للغرب ذريعة مشروعة لاستخدام القوة العسكرية الأكثر تفوقًا، لتحقيق الأهداف الأخرى غير المعلنة للغرب، وهى تدمير القدرات العسكرية والتكنولوجية المتنامية للعراق. وكانت الكارثة للعراق والكويت وللغرب أجمعين .

ويبدو أن نفس الشئ حدث فى كارثة بنك الاعتماد والتجارة الدولى. فهناك أسباب وجيهة معلنة للهجوم على هذا البنك . ولكن هناك أيضا أسباب حقيقية أخرى غير معلنة للهجوم.

سوء إدارة البنك :

من الأسباب الوجيهة المعلنة والمشروعة للهجوم على البنك هو سوء الإدارة وقد تمثل ذلك فى مخالفة قواعد البنوك المركزية للبلدان التى كان لبنك الاعتماد والتجارة الدولى فيها فروع رئيسية وفى مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة ومن هذه المخالفات الائتمان والاقراض بلا ضمانات، وتمويل عمليات تجارية وأنشطة غير تجارية مجهولة المقاصد أو تحيط بها الشبهات.

وقد ترتب على هذه المخالفات خسائر كبيرة، تقدر بحوالى أربع إلى خمس مليارات دولار، وتمثل أكثر من ربع أصول بنك الاعتماد والتجارة الدولى ولأن ذلك يتجاوز

هامش الخسائر المسموح به فى المعاملات المصرفية السليمة ولأنه يضر ضرراً بليغاً بمصالح المودعين من مواطنى البلدان التى يعمل فيها البنك؛ فقد استلزم الأمر تدخل البنوك المركزية وتحميد أنشطة بنك الاعتماد والتجارة الدولى. ولكن حتى هذا الحجم من الخسائر ليس أكبر الخسائر فى دنيا المال. فهناك من خسر أكثر ومع ذلك لم يتم تدميره كما حدث مع بنك الاعتماد والتجارة.

العمليات المشبوهة :

من الأسباب الوجيهة المعلنة والمشروعة الأخرى للهجوم على البنك هو شبهة قيامه بعمليات مالية مشبوهة منها التعامل مع كبار تجار المخدرات والمهربين ومنظمات المافيا حول العالم؛ وكذلك فى تمويل صفقات اسلحة سرية والتعامل مع "منظمات ارهابية". ويقال أن هناك قرائن عديدة تؤكد هذه الشبهات، وإن كانت التحقيقات القضائية فى هذا الصدد لم تحسم الأمر بعد. ومرة اخرى هناك بنوك غريبة أخرى - كما سئرى - قامت بنفس الشئ ولم يتم تدميرها .

عدم انتظام وسلامة سجلات البنك :

السبب الوجيه والمشروع الثالث للهجوم على البنك هو عدم انتظام وسلامة سجلات البنك ويبدو ان ذلك كان بسبب حرص إدارة البنك (وهى فى معظمها باكستانية) على إخفاء الخسائر من ناحية ، والتستر على بعض العمليات المشبوهة من ناحية ثانية، والتدليس على بعض العملاء وإخفاء سرقات داخلية من ناحية ثالثة.

هذه الأسباب الثلاثة الوجيهة والمشروعة والمعلنة للهجوم على بنك الاعتماد والتجارة الدولى كانت تستدعى التدخل والتصحيح لمسيرة البنك ولممارساته ، وليس لتدميره. فهناك سوابق عديدة فى بلدان العالم الرأسمالى وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، لبنوك ومؤسسات مالية ارتكبت فيها مخالفات مماثلة أو اضخم من تلك التى ارتكبتها بنك الاعتماد والتجارة. ومن ذلك :

فضيحة البنوك السويسرية :

وهى الفضيحة التى كشفها عضو فى البرلمان السويسرى منذ عدة سنوات وهو فزيجلر، حيث أثبت بالدلائل القاطعة ان كل البنوك السويسرية ضالعة فى عمليات

هذا الصدد أنها صديقة تقليدية للغرب منذ بداية الحرب البارد . . لقد انتهت تلك الحرب بانتصار الغرب ولم يعد فى حاجة لباكستان أو غيرها من بلدان العالم الثالث.

الرغبة فى هيمنة مالية غربية كاملة :

كان بنك الاعتماد والتجارة الدولى هو أكبر بنك عربى فى الخارج . بل كان هو البنك العربى الوحيد الذى يظهر فى قائمة أكبر خمسين بنكا تجاريا فى العالم . ورغم أن كبار المساهمين فى البنك هم من عرب الخليج وخاصة من دولة الإمارات ، وهم من "أصدقاء الغرب" ، وتتلاقى مصالحهم المالية مع المصالح الغربية المالية، إلا أن الغرب لا يقبل الآن ، بعد أن سيطر على منطقة الشرق الاوسط والعالم ، بغير الهيمنة المالية الكاملة . أى أنه لم يعد يطيق أى هامش من الاستقلالية المالية - مهما كانت متواضعة - لمؤسسات مالية غير غربية، وحتى لو كانت صديقة له فى الماضى . إنه يريد هيمنة مالية كاملة ، يكون فيها العرب وغيرهم مجرد تابعين .

تسوية حسابات غربية داخلية :

إلى جانب الأسباب غير المعلنة المذكورة اعلاه، فى الهجوم الشرس على بنك الاعتماد والتجارة يقال ان هناك اسباب غربية ثانوية . من ذلك التنافس بين اجهزة الامن والمخابرات الغربية نفسها وفى نفس البلد الواحد . ففي الولايات المتحدة مثلا هناك تنافس بين مكتب المباحث الفيدرالية (الـ إف . بى . آى . F.B.I) ووكالة المخابرات المركزية (سى . آى . إيه C.I.A) حيث ان الاول كان وما يزال مهموما فى المقام الاول بمحاصرة تجارة المخدرات والمافيات العالمية لتأثيرها الهدام على الجبهة الداخلية الأمريكية ، بينما وكالة المخابرات لا يهتمها الا نجاحها فى الخارج ، مهما كانت الوسائل ومن هنا عدم رضاء الـ (إف . بى . آى) عن عمليات بنك الاعتماد ، ورغبته فى محاصرتها وفضح علاقة الـ (سى . آى . إيه) بها . كما يقال فى هذا الصدد أن البيت الأبيض ربما أعطى الضوء الاخضر للهجوم على البنك رغبة منه فى شغل الرأى العام الأمريكى والغربى عن فضيحة مؤسسات الادخار والائتمان الأمريكية، وهى الفضيحة التى تمس نيل بوش (ابن الرئيس الأمريكى) . ولكن هذه وغيرها تظل أسباباً ثانوية فى الهجوم الشرس على البنك (حتى إن صحت).

استنفاد مهمة البنك فى خدمة المصالح الغربية :

كانت أجهزة المخابرات الغربية تستخدم بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى تمويل العديد من عملياتها السرية. وكان فى مقدمة هذه الأجهزة " وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " (المعروفة باسم سى - آى - ايه) (C.I.A). ومن هذه العمليات تمويل صفقتى إيران -جيت/ الكونترا ، فى منتصف الثمانينيات أما وقد انتهت الحرب الباردة ولم تعد الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات فى حاجة إلى قنوات مصرفية غير أمريكية للتستر على عملياتها السرية، فلم يعد بنك الاعتماد والتجارة مفيدا لها فى هذا الصدد. ثم إن هذه الأجهزة المخابراتية تفضل تغيير وتنوع القنوات المالية، من حين لآخر، قبل أن تفوح الرائحة بشدة. وكانت الرائحة قد فاحت قليلا خلال تحقيقات وجلسات استماع الكونجرس الأمريكى حول فضيحتى " إيران - جيت / الكونترا" ، فى اواخر عهد الرئيس السابق رونالد ريجان.

قيام البنك بعمليات مضادة للمصالح الغربية :

لأن كل البنوك تهدف الى الربح ، فقد كان بنك الاعتماد والتجارة الدولى يسعى إلى ذلك اسوة بغيره. وكما قام هذا البنك بتمويل عمليات سرية لحساب أجهزة المخابرات الغربية فقد فعل نفس الشئ لأجهزة وأطراف أخرى غير غربية. ويقال إن من بين هذه الأخيرة كل من العراق وباكستان وخاصة فى مجال صفقات السلاح وتمويل عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وتغاضت الدول الغربية عن ذلك فى فترة رضائها عن صدام حسين (أثناء حربه مع إيران) وفى فترة تدليلها لباكستان بسبب وقوف هذه الأخيرة معها ضد الاتحاد السوفيتى فى افغانستان. أما وقد انقلب الغرب على عراق صدام حسين، وبخروج الاتحاد السوفيتى من افغانستان، فإن الغرب لم يعد راضيا عن استمرار البنك فى تمويل عمليات هذين البلدين وينطبق ذلك خصوصا على عمليات البنك السرية لحساب باكستان وأهمها تمويل نقل التكنولوجيا النووية لهذا البلد الاسلامى. والغرب اصبح يعتبر حصول أى بلد عربى أو إسلامى على هذه التكنولوجيا كأمر مضاد للمصالح الغربية فى التسعينيات. ولا يشفع لباكستان فى

هذا الصدد أنها صديقة تقليدية للغرب منذ بداية الحرب الباردة . لقد انتصر
الحرب بانتصار الغرب ولم يعد في حاجة لباكستان أو غيرها
العالم الثالث.

الرغبة في هيمنة مالية غربية كاملة :

كان بنك الاعتماد والتجارة الدولي هو أكبر بنك عربي في الخارج . و
البنك العربي الوحيد الذي يظهر في قائمة أكبر خمسين بنكا تجاريا في الع
أن كبار المساهمين في البنك هم من عرب الخليج وخاصة من دولة الإمارات
"أصدقاء الغرب" ، وتتلاقى مصالحهم المالية مع المصالح الغربية المالية، إلا أن
يقبل الآن ، بعد أن سيطر على منطقة الشرق الاوسط والعالم ، بغير الهيئ
الكاملة . أي أنه لم يعد يطبق أي هامش من الاستقلالية المالية - مه
متواضعة - لمؤسسات مالية غير غربية، وحتى لو كانت صديقة له في الماض
يريد هيمنة مالية كاملة ، يكون فيها العرب وغيرهم مجرد تابعين.

تسوية حسابات غربية داخلية :

إلى جانب الاسباب غير المعلنة المذكورة اعلاه، في الهجوم الشرس
الاعتماد والتجارة يقال ان هناك اسباب غربية ثانوية . من ذلك التنافس
الامن والمخابرات الغربية نفسها وفي نفس البلد الواحد . ففي الولايات المت
هناك تنافس بين مكتب المباحث الفيدرالية (ال إ ف . بي . آى F.B.I
المخابرات المركزية (سى . آى . إيه C.I.A) حيث ان الاول كان وما يزال م
المقام الاول بمحاصرة تجارة المخدرات والمافيات العالمية لتأثيرها الهدام ع
الداخلية الأمريكية ، بينما وكالة المخابرات لا يهتمها الا نجاحها في الخارج
كانت الوسائل ومن هنا عدم رضاء ال (إف . بي . آى) عن عمليات بنك ا
ورغبته في محاصرتها وفضح علاقة ال (سى . آى . إيه) بها . كما يق
الصدد أن البيت الأبيض ربما أعطى الضوء الاخضر للهجوم على البنك رغ
شغل الرأي العام الأمريكى والغربى عن فضيحة مؤسسات الادخار
الأمريكية، وهى الفضيحة التى تمس نيل بوش (ابن الرئيس الأمريكى) .
وغيرها تظل أسباباً ثانوية فى الهجوم الشرس على البنك (حتى إن صحت) .

إبقاء العرب فى الزقاق

لقد أدت حرب الخليج الى تقزيم قدرات العرب العسكرية والتكنولوجية وجاءت نكبة بنك الاعتماد والتجارة الدولى لتسهم فى تقزيم قدراتهم المالية. ولا بد أن نبدأ بلوم ونقد أنفسنا أولاً. ففى كلا الحالين أعطى بعض مسئولينا الذريعة الشرعية للانقضاء على هذه القدرات. فى الحالة الاولى اعطى صدام حسين الغرب هذا العذر الشرعى، حينما احتل دولة شقيقة مسالمة ومستقلة وعضو فى الأمم المتحدة والجامعة العربية وأراد أن يمحوها من الجغرافيا والتاريخ. وفى الحالة الثانية، قدمت الادارة الباكستانية لكبر بنك عربى فى الخارج عذراً شرعياً للانقضاء عليه نتيجة سوء الإدارة والعمليات المشوبهة. فى كلا الحالتين كانت الضحايا هى ارواح عربية وأموال عربية، وفلت صدام حسين من أى عقاب شخصى. فالغرب لا يهمله عقاب أى شخص فى المقام الأول. الغرب تهمه مصالحه أولاً وأخيراً. وقد حقق الغرب مصالح جمة بتدمير العراق حتى وإن ظل صدام حسين "حياً يرزق"؛ وحقق مصالح جمة من تدمير بنك الاعتماد والتجارة حتى وإن ظل مدراؤه أحراراً طلقاء. وكأن لسان حال الغرب فى الحالتين يقول لنا نحن العرب: لماذا تغامرون بالخروج من زقاق التاريخ وزقاق المال التى تعودتم عليهما فى الماضى وتنطلقون إلى الطريق الرحب السريع للتاريخ وللمال، قبل أن تجيدوا قواعد اللعبة فى هذا الطريق السريع؟ فهل حكم علينا القدر أن ننكب بصناع قرار عرب رعناء أو أغبياء أو بلهاء يعطون للغرب فى كل جيل، العذر الشرعى لإبقائنا داخل زقاق التاريخ والمال.

(٣) النظام العربى ودروس الفتنة الكبرى

إن ما مر ويمر بنا نحن العرب والمسلمين منذ إنفجار أزمة الخليج يكاد يضارع "الفتنة الكبرى" فى القرن الأول الهجرى. فالمحنة التى يمر بها الوطن العربى منذ الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠، ليست اول المحن التى حاقت بأمتنا فى العصر الحديث. ولكنها بالتأكيد هى أشد هذه المحن عمقا وهولاً. ففى كل محننا السابقة منذ نشأة النظام العربى الرسمى، ممثلاً بالجامعة العربية (١٩٤٥)، كانت خطوط المعارك واضحة جلية لنا وللأصدقاء والأعداء على حد سوا. انطبق ذلك على نكبة ضياع فلسطين عام ١٩٤٨، كما على هزيمتنا المروعة عام ١٩٦٧، كما على اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، مثلاً.

أما فى محنة الخليج والأمة العربية عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ فقد اختلطت وتداخلت خطوط المعارك، كما لم تختلط أبدا علينا خلال النصف قرن الأخير. فما بدأ كخلاف بين قطرين عربيين (العراق والكويت)، سرعان ما تحول إلى أزمة خليجية، ثم الى غزو واحتلال خاطفين، ثم إلى أزمة عربية وعالمية، ثم الى حرب مروعة لم تشهد الدنيا مثلها منذ الحرب العالمية الثانية.

وليس هول محنة الخليج هو فقط لانها انطوت على تدمير قطرين عربيين، هما الكويت والعراق. ولكن لأن هذا التدمير بدأ بأيد عربية، سرعان ما اندفعت للمشاركة معها فى التدمير أيدى اجنبية عديدة. وهذا التدمير ليس تدميراً مادياً وعسكرياً فقط، ولكنه أيضاً تدمير نفسى وروحى واجتماعى وحضارى. ولأن هذا لم يكن أبداً شأن المحن السابقة التى مرت بها الأمة العربية فى العصر الحديث، فقد استحقت هذه المحنة وصف "الفتنة الكبرى".

بل إن ما صاحب وتداعى من محنة الخليج هو أكثر من مجرد التدمير. إنه بمثابة "الانشطار النووى" فى أدق وأصغر وحدات مجتمعنا العربى، وهو الإنسان المفرد. فالانقسام الذى أحدثته المحنة ليس مجرد انقسام أنظمة وحكومات عربية، من النوع الذى عهدناه طوال العقود الخمسة الماضية. إنه انقسام شعوب عربية. بل هو انقسام

للانقسام فى أعماق عقل ووجدان وسلوك نفس الفرد فى نفس اليوم والساعة والدقيقة واللحظة. وبهذا المعنى فهو "انشطار نووى إنسانى" ، لا يمكن أن يحدث أكثر من ذلك معه انقسام أو تفتيت. وكما أن انشطار النواة فى عالم الطبيعة يحدث دماراً ودويا هائلين، فكذلك هذا الانشطار الإنسانى الذى أحدثته أزمة الخليج لمجتمعنا ولإنساننا العرب.

فمن منا لم يعتبره الغضب لاغتصاب الكويت بواسطة جفاحل المستبد العراق ؟ ومن منا لم يتطلع لعودة الشعب الكويتى إلى أرضه واستعادة حريته واستقلاله؟ ولكن من منا لم يمزقه الحزن أيضاً وهو يرى ويسمع اصوات الدمار فى العراق ؟ من منا لم يتمزق لآلام أطفال ونساء الكويت المسلمين؟ ولكن من منا أيضاً لم يتألم لعذاب الأبرياء من أبناء العراق الذين يدفعون ثمناً بشرياً باهظاً لآثام حاكم لم يختاروه ولم يفوضه أن يعيش فى أرض العرب والمسلمين فساداً؟ ومن منا لا يشعر بالحسرة وهو يرى قوة عسكرية عربية هائلة يتم إهدارها فى معارك عبثية ضد الاشقاء، بينما المعارك الحقيقية مع الأعداء تنتظر وتنتظر من يخوضها؟.

إن هذه الخواطر ومثاتها مثلها اعتملت فى نفوس كل العرب يوماً منذ بدأت المحنة فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠. وتضاعف غليانها فى النفس مع كل يوم طالت فيها حرب "البسوس والغبراء" العربية فى نهاية القرن العشرين. وليس القصد من التعبير عنها هنا هو زيادة الامعان فى الندب وجلد الذات. ولكن القصد منها هو أن نبدأ فى الاطلاع إلى الماضى، والتمعن فى الحاضر والتطلع إلى المستقبل، ونحن أكثر تواضعاً وحكمة. فكلنا - حكام ومحكومين - قد اخطأنا وتوهمنا ، وإن بدرجات متفاوتة. وربما كانت أكبر أخطائنا إننا إرتضينا ان نقايض مبدأ بمبدأ، وقضية نبيلة بقضية نبيلة أخرى. وتوهمنا أنه بمجرد انتصار المبدأ أو القضية الأكثر تفضيلاً من وجهة نظر كل منا، فانه يمكن بسهولة أن ننتقل بعد ذلك الى المبدأ أو القضية التالية. وكأن قوانين التاريخ والاجتماع والعلاقات الدولية هى لعبة ميكانيكية يمكن لنا أن نتحكم فيها طبقاً لتفضيلاتنا وأهوائنا فقط لنكتشف أن هذه القوانين هى آلة جهنمية إذا لم نستطع التعرف عليها والتعامل معها بحذر واحترام فإنها تحرق أخضرنا ويابسنا.

(٤) الأوهام السبعة فى الحياة العربية

من الحقائق التى قام عليها النظام الإقليمى العربى الرسمى، ممثلاً فى الجامعة العربية والعديد من مؤسسات العمل العربى المشترك طوال الخمسين سنة الماضية، هو "إننا أمة عربية واحدة، ذات تاريخ مشترك وثقافة مشتركة، وآمال مشتركة ومصالح مشتركة ولذلك فمن حق هذه الأمة أن تصبوا إلى الوحدة والتقدم، لتتبوأ المكانة المرموقة التى تستحقها فى عداد الأمم العريقة الأخرى، التى تتكون منها الإنسانية المعاصرة".

ولكن مع هذه الحقيقة تكون سبيل من الأوهام أو الأحلام، التى ضيعت منا الطريق . ومن هذه سبعة أوهام تستحق التنويه والتدقيق.

الوهم الأول: التطابق فى المصالح :

الوهم الأول هو الاعتقاد أن مجرد الشعور بالانتماء " لأمة واحدة " يعنى أننا متماثلون متشابهون كأقطار وشعوب. والاعتقاد بأن مجرد " الاشتراك " فى التاريخ والثقافة والآمال يعنى التطابق الكامل فى هذا التاريخ وهذه الثقافة وتلك الآمال والمصالح . ولأن هذا الوهم ينافى طبيعة ومنطق الأشياء، فقد كانت هناك دائماً لغة خطاب رسمى " طوباوى " تؤكد الوهم "لفظياً"، ولغة ممارسات حكومية وشعبية مختلفة تماماً، ولكنها أكثر اتساقاً مع طبيعة ومنطق الأشياء. وكانت وما تزال الفجوة بين لغة الخطاب ولغة الممارسات واسعة . وحين كانت الظروف أحياناً تفرض علينا مواجهة هذه " الفجوة " فإنها كانت تتحول إلى " فجوة " فى المشاعر والمواقف .

إن " الشعور " هو جزء من أى واقع ولكنه ليس الواقع كله. والشعور بالانتماء الى نفس الأمة لا يعنى كل الواقع. فهو لا يعنى، مثلاً، عدم الشعور بانتماء مماثل فى قوته، ان لم يكن حتى أقوى منه، الى قطر بعينه، وبل ولبقعة معينة او قبيلة او طائفة او طبقة معينة داخل هذا القطر، وان دائرة الانتماءات المتوالية المركبة هذه قد تختلف او حتى تتناقض فى لحظات معينة، كما قد تتسق وتتوافق فى لحظات أخرى . ولكن فى كل الحالات لا يمكن للفرد العربى أن يلغى بعض انتماءاته الارثية أو المكتسبة

بارادة او قرار. اقصى ما يستطيعه هو أن يعيد الترتيب فى اولويات وثانويات والحاح المصالح المترتبة على كل دائرة من دوائر انتمائه . إما أن نتوقع أن يمعن جميع البشر من العرب فى كل الاوقات فى "الغيرية " فهو وهم ليس أكبر منه وهم، ربما ألا الوهم الثانى، الذى نتناوله فى الفقرة التالية. المهم أن هذا الوهم كان هو السبب الرئيسى فى تعثر المشروع القومى العربى خلال الخمسينات والستينات- أى إبان "الحقبة الناصرية".

وخلاصة الحديث عن هذا الوهم هو أن الاقطار العربية وأبنائها يشعرون بالانتماء لأمة واحدة، ويشتركون فى آمال ومصالح عديدة. ولكن ذلك لا يعنى التطابق الكامل مائة فى المائة اذ يظل لكل قطر عربى رقعة خاصة من الآمال والمصالح قد تختلف أو تتعارض مع آمال ومصالح قطر عربى آخر. وليست أقطار وشعوب الأمة العربية فى ذلك بدعة أو استثناء لشعوب أمم أخرى . فحتى الأمم الموحدة سياسياً منذ فترة طويلة، توجد بين أجزائها أو ولاياتها أو أقاليمها مثل هذا التفاوت أو التعارض فى المصالح بقدر ما بينها من انتماءات وآمال ومصالح مشتركة . نجد ذلك فى بريطانيا (ويلز، انجلترا، اسكتلندا، كنت، ايرلندا)، وفى الولايات المتحدة (ولايات الشرق، والجنوب والغرب، والوسط الغربى). والعبرة هنا هى فى كيفية إدارة التوافق والاختلاف بين عمومية الانتماء والآمال والمصالح "للكل القومى" (الأمة) وخصوصية الانتماء والآمال والمصالح للجزء الثانى (القطر).

وقد وضع عدم التطابق فى الآمال والمصالح بين الأقطار العربية فى أزمة الخليج بشكل درامى. فمن الواضح أن آمال ومصالح العراق (كنظام وقطر) لم تتطابق فقط مع آمال ومصالح بلدان الخليج الأخرى بل تناقضت معها تناقضا صارخا . ونفس الشئ - أى عدم تطابق المصالح - بين اليمن والسعودية، وبين الأردن والفلسطينيين من ناحية وبقية بلدان الخليج من ناحية أخرى ... وهكذا. وربما أحد أسباب تحول الأزمة إلى فتنة أن كل المختلفة مصالحهم موضوعيا، ظلوا يتوهمون وبوهمون غيرهم لمدة طويلة أن الأمر ليس كذلك، حتى فاجأتهم الازمة . ليس عيبا ان تكون بعض مصالح "الكويتى" مختلفة عن مصالح "العراقى" ومصالح " اليمنى "مختلفة عن مصالح

السعودى " . المههم هو الاعتراف بهذا الاختلاف، أولاً، أى تبديد وهم التطابق فى المصالح . ثم الاتفاق على طرق وصيغ إدارة هذا الاختلاف سلمياً وعقلانياً .

الوهم الثامن : انتماء بلا مسئولية :

الوهم الثامن هو الاعتقاد بأن الانتماء إلى أمة عربية واحدة هو بطاقة عضوية اختيارية شرفية، تبرز فى المناسبات إذا لزم الامر، ولكن لا يترتب عليها اى واجبات أو مسئوليات. ومن ثم فإن القطر العربى أو الفرد العربى يمكن أن يمضى فى طريقه أو حياته بخصوصية تامة او شبه تامة، دونما اهتمام يذكر بما يحدث فى أقطار عربية اخرى أو بما يحدث لهذه الأقطار أو لابنائها. ولا يقل هذا الوهم فى تطرفه عن الوهم الأول. فإذا كان الافتراض الساذج بتطابق مصالح الاقطار والجماعات فى الوطن العربى تطابقاً تاماً، ومن ثم توقع الغيرية التامة بين كل العرب هو الذى أدى إلى تعثر المشروع القومى العربى العام فى الخمسينات والستينات، فإن الافتراض بخصوصية قطرية صافية، ومن ثم الامعان فى التركيز على المشروع القطرى بأناية مفرطة، هو الذى أدى إلى تعثر هذا المشروع القطرى فى السبعينات والثمانينات.

فحقيقة الأمر أنه لا يمكن لقطر عربى واحد بمفرده، مهما كان كبيراً فى سكانه أو غنياً بثرواته، أن يحافظ على أمنه واستقلاله أو يحقق تنمية حقيقية، بمعزل عن جيرانه ومحيطه الأكبر فى عالم القرن العشرين . كما لم يعد معقولاً أو مقبولاً أن يحتوى أى إقليم جغرافى على اقطار يصل فيها متوسط الدخل الفرد السنوى الى ... ١٥٠٠ دولار، مثلاً، وأقطار أخرى لا يتجاوز فيها هذا الدخل .. ٥٠ دولار، ناهيك عن أن أبناء هذا الإقليم ينشأون على الاعتقاد بأنهم ينتمون لنفس الامة الواحدة، وناهيك عن ان هذا التباين الشاسع فى الدخول لا يبدو لهم كما لو كان نتاجاً لحجم ونوع الجهد البشرى هنا أو هناك، وإنما هو فقط نتاج لصدفه جيولوجية بحتة .

والخلاصة فى الحديث عن هذا الوهم هو أنه ليس فى مقدور اى قطر عربى أن يحقق امنه او يحافظ على رخائه فى معزل عن جيرانه . وإذا كان الوهم الأول يفترض "غيرية كاملة" فى كل أقطار وأبناء الأمة، فإن الوهم الثانى يفترض امكانية المضى المنفرد

"بأنانية كاملة" لكل قطر من اقطار الأمة وأبناء هذا القطر. ومن جربوا أن يمضوا فى طريقهم الخاص المنفرد، بلا اكترات ببقية شعوب وآلام وآمال الأمة، دفعوا، أو لا بد أن يدفعوا، الثمن غالباً، إن عاجلاً أو آجلاً. يدفعونه احياناً بعزلة أقطارهم عن بقية العائلة العربية، وأحياناً بحياة الحاكم الذى مضى فى هذا الطريق المنفرد، وأحياناً يدفعونه بتعريض بلدهم للانقسام والتفتت، وأحياناً بالضياح، وأحياناً يدفعون الثمن غالباً بالأرواح، أو بالأموال الباهظة للمرتزقة المحليين أو الدوليين. والتاريخ العربى الحديث - من نورى السعيد إلى أنور السادات، ومن تمزيق لبنان إلى احتلال الكويت- ملئ بالشواهد البالغة على أن الطريق المنفرد أو المشروع الخاص لقطر أو نظام عربى، يعزل عن محيطه الاكبر، هو طريق مسدود ومشروع خاسر فى النهاية .

الوهم الثالث: الأخطار من مصادر غير عربية فقط :

الوهم الثالث هو الاعتقاد الذى ظل راسخاً فى العقل والوجدان العربى بأن الأخطار على أمن اقطار الأمة تأتى فقط من مصادر غير عربية . ولذلك بنيت نظريات الأمن العربى طوال أربعين عاماً على اساس ان دول الجوار غير العربية - مثل اسرائيل وايران وتركيا واثيوبيا - أو الدول الأعظم فى النظام العالمى هى التى يمكن أن تهدد الإمن العربى . وحتى عندما كانت تظهر شواهد على أن قطرأ عربياً يمكن أن يهدد قطرأ عربياً آخر، فقد كان الاعتقاد هو أن ذلك هو الاستثناء للقاعدة العامة الراسخة، وأن أقصى ما يمكن أن يحدث هو تحرشات حدودية أو محاولات تخريبية محدودة بقصد الضغط أو الابتزاز. إما أن يغزو قطر عربى قطرأ عربياً آخر ويحاول ابتلاعه، فقد ظل يعتبر أمراً مستبعداً، إن لم يكن امراً مستحيلاً. كذلك يتعلق أو يتفرع من هذا الوهم الاعتقاد بأن الممارسات الوحشية والبربرية لا يمكن أن تصدر من نظام أو أبناء أى قطر عربى حيال ابناء قطر عربى آخر . لقد ظل هذا الاعتقاد الراسخ، رغم شواهد تفيد بعكسه - فى لبنان وسوريا والأردن واليمن، مثلاً، ولكن هذه الشواهد بدورها، كان يتوهم معظم العرب أنها استثناءات عارضة للقاعدة العامة .

وحقيقة الأمر التي ظهرت بشكل درامى، فى غزو العراق للكويت، هو أن الاقطار العربية، وليس الأجنبية فقط، يمكن أن تهدد أمن بعضها الآخر، وأن نظاماً عربياً وجنوده يمكن أن يرتكبوا أبشع الممارسات ضد الأخوة والأشقاء فى نفس البلد العربى أو فى بلد عربى آخر . وكان ينبغى ألا ندهش كل هذه الدهشة من سلوك النظام العراقى نحو الكويت وأبنائه . فقد ارتكب هذا النظام نفس الممارسات البشعة ضد أبناء العراق انفسهم من عرب وأكراد . بل ارتكبت عناصر فى هذا النظام نفس البشاعات ضد عناصر ورفاق من حزب البعث فى النظام نفسه . وخلاصة الحديث عن هذا الوهم الثالث هو أن أى نظام عربى حاكم، فى ظل تركيبة داخلية واقليمية معينة، يمكن ان يهدد أمن جيرانه العرب، ويمكن أن يرتكب كل الآثام والمحرمات ضد أبناء بلده، وضد أبناء أقطار عربية شقيقة . ونعتبر جميعاً، حكاماً و محكومين مسئولون عن استمرار هذا الوهم التستتر على الممارسات الوحشية لبعض النظم العربية ضد أبنائها اولاً، بدعوى عدم الرغبة فى التدخل فى الشؤون الداخلية لهذا القطر العربى أو ذاك . وبالتستتر على هذه الممارسات لسنوات طويلة، توهمنا أنها أمر داخلى عادى لا يمكن ان يمتد إلى خارج القطر المعنى، حتى جاءت بشاعات النظام العراقى فى الكويت، فبددت هذا الوهم، على الأقل فى اللحظة الراهنة .

الوهم الرابع: المقايضة بين أهداف مشروعة :

الوهم الرابع هو الاعتقاد بإمكانية المقايضة بين المطالب القومية النبيلة لأمتنا العربية، وخاصة بين مطلب الديموقراطية وأى مطلب آخر . فمنذ عصر النهضة العربية الحديثة فى أواخر القرن الماضى، تبلورت تدريجياً عدة مطالب شعبية، حدث عليها ما يشبه الإجماع، وتراكت هذه المطالب جيلاً بعد جيل خلال المائة سنة الأخيرة . وكان أهمها : الديموقراطية، والاستقلال والوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والأصالة الحضارية، وتحرير فلسطين . وهى كلها مطالب نبيلة ومشروعة وقابلة للتحقيق . ولكن الأمة العربية نكبت منذ الخمسينات بمقولة أشاعها الثوريين والانقلابيين، وخاصة من العسكر، ومفادها أن بعض هذه المطالب أهم من بعضها الآخر

فقبل فى وقت من الأوقات، إن انتزاع الاستقلال من الاستعمار يتطلب تأجيل أى شىء آخر . ثم قيل لنا، بعد الاستقلال، إن هدف الوحدة العربية أهم لنا من الديمقراطية . ثم قيل أن تحرير فلسطين أهم لنا من الديمقراطية . ثم قيل فى مرحلة تالية، أن التنمية الحقيقية هى الأهم ولا يمكن تحقيقها هى والديموقراطية فى وقت واحد . ثم قيل لنا فى مرحلة أخرى، إن العدالة الاجتماعية هى الأهم من هذا وذاك، وخاصة أهم من الديمقراطية . ثم قال بعضنا أن الأصالة الحضارية العربية - الإسلامية هى الأهم وخاصة أهم من الديمقراطية . وهكذا لمسنا فى العقود الثلاثة الأخيرة استعداداً دائماً للتضحية بالديموقراطية وحقوق الإنسان فى سبيل أى مطلب مشروع آخر .

والآن قد تبين بما لا يقبل مجالا لآى شك، إن مقايضة مطلب الديمقراطية بالذات بمطالب أخرى هو الذى جر أو ضم العواقب والنكبات على شعوب الأمة - بشراً وموارداً، وكانت أفدح هذه النكبات هى تلك التى بدأ مسلسلها بمغامرات عسكرية خارجية غير محسوبة نتيجة قرار فرد حاكم واحد فى قطر عربى واحد . فمهما كانت عبقرية أو إخلاص هذا الحاكم المنفرد بالقرار، فإن النتيجة كانت دائماً واحدة، وهى كارثة محققة، يعيش شعبه والشعوب العربية المجاورة سنوات طويلة يدفعون ثمنها الفادح، وقد لا تنجح حتى الأمة العربية كلها فى إلغاء أو إحتواء آثارها المدمرة .

الوهم الخامس: الذبح بأيد عربية خير من الانقاذ بأيد اجنبية :

الوهم الخامس هو الاعتقاد بأن أى نظام أو شعب عربى يفضل أن يذبح بأيد عربية أو غير عربية عن الاستعانة " بالاجنبى " لانقاذه من الذبح . حتى الجماعات الأنثوية والعرقية والطائفية فى المجتمعات العربية التعددية حينما تستشعر خطراً داهماً على كيانها وهويتها من بقية بنى وطنهم فى القطر العربى الواحد، فإنها تستقبل هذا الخطر راضية عن أن تستعين " بالاجنبى " . وبدون العودة إلى الماضى البعيد، كان علينا، وخاصة المثقفين من بيننا، أن لا نغذى هذا الوهم، والتاريخ العربى الحديث يشهد بعكسه تماماً . فمن كميل شمعون فى لبنان، إلى الملك حسين فى الأردن، إلى الملا مصطفى البرزاني فى العراق، إلى الملك سعود فى السعودية، إلى عبد الناصر فى

مصر، إلى بعض الفصائل المارونية فى لبنان، الى قبائل جنوب السودان، لم يترددوا فى الاستعانة بالأجنىبى للمساعدة فى دفع خطر داهم، استشعروه حقيقة أو توهموه. ويعتبر العام ١٩٥٨ نقطة فاصلة كان ينبغى أن نعيها ونبدد معها هذا الوهم - أى تفضيل الذبح بيد عربية أو غير عربية عن الاستعانة بمنقذ أجنبى . فى هذا العام استعان كميل شمعون بمشاة البحرية الامريكية لاستشعاره خطراً داهما على الكيان اللبناى من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا). واستعان الملك حسين بقوات بريطانية لاستشعاره خطراً داهماً على النظام الهاشمى فى الاردن بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) فى العراق، حيث كان يحكم ابناء عمومتهم الذين تم ذبحهم عن بكرة أبيهم فى بغداد .

صحيح أن معظم الرأى العام العربى، تحت تأثير الإعلام الثورى القومى المتأجج، اعتبر استعانة شمعون وحسين " بالأجنىبى " كما لو كان امتداداً طبيعياً منطقياً لتبعية هذين الحاكمين للغرب . ولكن ماذا نقول عن استعانة جمال عبد الناصر، وهو القائد العربى الذى لا يطوله شك فى عرويته، بأكثر من عشرين الف سوفيتى للمساعدة فى دفع الخطر الإسرائيلى عن مصر؟ طبعاً هناك استعداد لدى المفكرين العرب، وخاصة الثوريين منهم، لاعتبار ذلك أمراً مشروعاً من عبد الناصر لإيمانهم به . ولكن النقطة المهمة فى الحديث عن هذا الوهم، هو أن كل حاكم وكل نظام وكل قطر فى الوطن العربى، كما فى أى مكان آخر، لا يتردد عن الاستعانة بأى طرف خارجى، حتى لو كان غير عربى، لدفع خطر داهم على كيانه . وقد جاءت لحظات صدم الرأى العام العربى فيها حينما وصل الامر فيها إلى استعانة طرف عربى مثل حزب الكتائب اللبناى وأنصاره (القوات اللبناية) بإسرائيل (العدو التاريخى للأمة العربية) ضد بقية الأطراف اللبناية والفلسطينية والسورية، اثناء الحرب الأهلية اللبناية (١٩٧٥ - ١٩٩٠). وينسى أو يتناسى البعض أن عراق صدام حسين نفسه قد استعان بدعم أمريكى وغربى فى حربه الطويلة مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨). لذلك لم يكن الأمر ضد منطق البقاء، حينما طلبت الكويت والسعودية وبقية دول الخليج العون الخارجى

العربي والأجنبي للتصدي لغزو صدام حسن للكويت ومحاولة إبادة كيائها السياسي والبشرى من الوجود، واستشعار السعودية وبقية دول الخليج بأنهم مهددون بنفس المصير. بل كانت المفاجأة ستكون اعظم، إذا لم يفعلوا ذلك. والخلاصة فى الحديث عن هذا الوهم هو أن لا يدين اى مراقب منصف الاستعانة "بالاجنبى" ضد عدوان الشقيق، بل بسعى إلى أن يتجنب الموقف الذى يندفع أى طرف عربى للاضطرار إلى الاستعانة بالغريب .

الوهم السادس: حدود مصطنعة لا احترام لها

الوهم السادس هو الاعتقاد بأن كل الحدود القائمة بين الاقطار العربية هى حدود مصطنعة رسمها الاستعمار لتفتيت الامة وتمزيقها وابقائها ضعيفة الى ابد الابدین، ومن ثم لا ينبغى الاعتراف بهذه الحدود، او احترام " السيادة" القانونية للدول العربية القائمة فى إطارها .

وكمعظم الاوهام ينطوى هذا الوهم على جزء من الحقيقة، ولكن ليس على الحقيقة كلها . فصحيح ان الاستعمار الغربى قد رسم حدود معظم الاقطار العربية الحالية، بشكل مصطنع . ولكن ليس صحيحا انه قام " بتفتيت " كل الاقاليم والاقطار فى كل الأحوال . فالذى فعله الاستعمار هو انه " طرح "، و"جمع"، و"ضرب" و"قسم" . فهو قد طرح الاسكندرونه وعربستان، مثلا، من إقليم المشرق العربى، وأعطى الأولى لتركيا، والثانية لإيران . وقام الاستعمار فعلا بتقسيم سوريا الكبرى (الشام) إلى أربعة كيانات قطرية - هى سوريا الحالية، ولبنان، وفلسطين، والأردن . ولكن الصحيح أيضاً هو أن الاستعمار قد قام بعملية "جمع" فى حالات أخرى . وفى حالة ليبيا الحالية كان هناك عملية جمع لثلاثة أقاليم فرعية عربية لم تكن موحدة سياسياً من قبل - وهى برقة وبنغازى وطرابلس الغرب . وفى حالة السودان الحالى، قام الاستعمار أيضاً بعملية جمع لأقاليم لم تكن موحدة سياسياً أو حتى حضارياً وعرقياً من قبل - وهى دارفور، وكردفان، مع سودان أصغر كان موجوداً منذ العهد التركى - المصرى، ويشمل الشمال والشرق (كسلا) والجنوب (الأقاليم الاستوائية

وأعلى النيل، وبحر الغزال) . وفي حالة العراق تمت عمليتان مزدوجتان - طرح وجمع معاً. فقد "طرح" منه منطقة عربستان وجمع إليه منطقتي كردستان والموصل، اللتان لم تكونا تحكمان من بغداد طوال القرون الخمسة السابقة، لتكوين العراق الحديث (١٩٢٠) بل كانتا تحكمان من استانبول مباشرة في ظل الإمبراطورية العثمانية .

وهكذا، فإن الاستعمار الغربي قام بعمليات معقدة في مسألة رسم حدود بعض الكيانات العربية الحالية . فلم يكن الأمر مجرد تقسيم وتفتيت فقط، بل شمل أحياناً ضمًا وإضافة لمناطق غير عربية إلى كيانات عربية، وشمل أحياناً تجميعاً لمناطق عربية مع بعضها البعض، وشمل أحياناً اقتطاعاً لمناطق عربية تركها لكبانات غير عربية . وقد فعل الاستعمار كل ذلك خدمة لمصالحه الاقتصادية والاستراتيجية في المقام الأول . وقد فعل مثل ذلك في كل جهات العالم التي بسط عليها هيمنته - وخاصة أفريقيا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا . ولأن الاستعمار الغربي فعل ما فعله لأسباب اقتصادية - استراتيجية، فلم يخل الأمر تماماً من المنطق الاقتصادي - السياسي، حتى لو لم يتطابق هذا المنطق تماماً مع المنطق الاجتماعي - الثقافي - الحضاري - القومي. وفي الواقع فإن مفهوم "الحدود" بالمعنى "القانوني-السيادي" هو مفهوم حديث نسبياً في العالم كله، ولا يزيد عمر المفهوم عن أربعة قرون، ويرتبط ظهوره بظهور "الدولة القومية" (Nation - state) الحديثة . وفي هذا الصدد يندر أن نجد دولة حديثة في العالم المعاصر ضمن حدود "طبيعية" تماماً - لا بالمعنى الجغرافي، ولا بالمعنى الثقافي - الاجتماعي - القومي . وبتعبير آخر فإن معظم الحدود السياسية للدول المعاصرة هي حدود "اصطناعية" أو "مصطنعة"، أملتها ظروف وعوامل مختلفة منها توازن القوى، ومنها توازن المصالح عند لحظة زمنية معينة وبمرور الوقت يتحول ما كان يبدو حدود "اصطناعية" إلى حدود "طبيعية" !

وخلاصة القول في الحديث عن هذا الوهم، هي أن بعض حدودنا السياسية في الوطن العربي هي فعلاً حدود صنعها الاستعمار لمصالحه واغراضه في المقام الأول، إلا

انها لا تخلو تماماً من المنطق . وأنه ما دامت الكيانات التي قامت ضمنها قد اكتسبت استقلالها وشرعيتها العربية (عضوية الجامعة العربية) والدولية (عضوية الأمم المتحدة) فمن الصعب أو العبث محاولة تغييرها بالقوة المسلحة. وينبغي أن تكون "القاعدة الذهبية" في هذا الصدد هي قبول هذه الحدود (وليس بالضرورة الرضا عنها) إلى أن يتم تغييرها سلمياً بالرضا والتراضي بين الأطراف العربية . وقد رأينا نموذجين لذلك في عام ١٩٩٠ - هما إعادة توحيد شطرى المانيا، وإعادة توحيد شطرى اليمن، سلمياً بالرضا والتراضي بين كيانات كانت "مستقلة" سياسياً . كما إننا نشهد منذ أوائل الخمسينات عملية توحيد مماثلة، وإن كانت أكثر بطئاً وتدرجياً، بين دول أوروبا الغربية، وبين الصين الشعبية من ناحية وكل من هونج كونج وتايوان من ناحية ثانية، وبين "الكوريتين" . كما نشهد في السنوات الأخيرة عملية مضادة تماماً، وهي عملية انفصال أو انقسام في دول قائمة وذات سيادة، وبنفس الطريقة السلمية - مثلما حدث في ماليزيا (انفصال سنغافورة سلمياً).

وما حاوله العراق بغزوه وضمه للكويت، كان مغايراً تماماً لهذا الاتجاه التاريخي المعاصر - أى الاندماج والانفصال بطرق سلمية ديموقراطية، وهو ما يأخذنا إلى وهم آخر، لا بد أن نبدهه من واقعنا العربي حاضراً ومستقبلاً.

الوهم السابع: العرب خارج نوااميس النظام العالمى :

الوهم السابع هو الاعتقاد بأننا خارج إطار نوااميس التاريخ والاجتماع والعلاقات الدولية، ومن ثم يمكن لنا أن نعبث بهذه النوااميس كما يحلو لنا . من ذلك أن حكامنا وانظمتنا تتصرف أحياناً كما لو كانت تعيش في جزيرة معزولة أو فى "ملكوت" خاص بها، خارج النظام العالمى المعاصر. فقواعد هذا النظام لم تعد تعتمد على "القوة العسكرية" وحدها . وحتى هذه الأخيرة فإنها لم تعد تقوم فقط على حجم القوات المسلحة وعتادها، إذ لا بد أن تستند على قاعدة اقتصادية-تكنولوجية متطورة . فإلى جانب "القوة العسكرية" هناك القدرات السياسية والدبلوماسية والتحالفات الإقليمية، والتماسك السياسى - الاجتماعى الداخلى،

ودرجة شرعية النظام الحاكم، والقانون الدولي، والمبادئ الإنسانية العامة التي أصبح متعارفًا عليها في علاقات الدول والشعوب، وهناك " المصالح المشروعة " لأطراف عديدين في النظام الدولي، وهناك أساليب مقبولة وأخرى غير مقبولة في تسوية المنازعات وحسم الخلافات وإدارة الصراعات . وهناك التداخل المتزايد والاعتماد المتبادل، لا فقط بين الدول، ولكن أيضاً بين جماعات مصالح وجماعات ضغط "عبر- قومية".

وهذه الاعتبارات جميعها وغيرها لا بد أن تؤخذ في الحسبان، حينما تقدم أى دولة أو نظام أو حاكم على اتخاذ قرار خطير - مثل قرار حرب، أو غزو، أو احتلال، أو ضم- أو حتى قرار داخلي "هام" مثل تغيير النظام الاقتصادي - الاجتماعي، أو فرض قوانين طوارئ، أو تعليق برلمان، أو الافتتاحات على حريات اساسية أو حقوق إنسان، أو عمل شئ يؤثر على البيئة، أو يشجع الارهاب، أو إنتاج وتجارة وتهريب المخدرات، فحتى هذه القرارات الداخلية ضمن حدود السيادة الوطنية، لم يعد ينظر المجتمع الدولي إليها كما لو كانت " شأنًا داخلياً " محضاً ولكن الشاهد هو أن بعض الأنظمة والحكام العرب يتصرفون فى غيبة أو غيبوبة عن هذه القواعد التى تحكم النظام العالمى المعاصر، أو فى تحد صارخ لها. فحتى الولايات المتحدة، وهى القوة الأعظم الوحيدة حالياً فى النظام الدولى لا تقدر او لا ترغب أن تفعل ذلك. لقد كان بإمكانها وحدها وبسرعة، مثلاً، أن تعاقب حاكم العراق عندما غزا الكويت، بضربة نووية تكتيكية محدودة . ولكن لأنها تعمل حساباً لكل الاعتبارات المذكورة أعلاه - بدءاً من الرأى العام الداخلى الأمريكى، مروراً بالرأى العام العربى، وانتهاءً بالرأى العام العالمى، اختارت أن تقوم بعملية واسعة ومعقدة وطويلة لاستنفار الرأى العام الأمريكى والعربى والعالمى، ولاستصدار اثنى عشر قراراً من الأمم المتحدة لإدانة النظام العراقى، ولتكتيل تحالف دولى يضم أطرافاً عربية وإسلامية، ولأعمال استراتيجية عسكرية تقليدية لا تشمل أسلحة الدمار الشامل، قبل أن تقوم بتوجيه ضربتها القاصمة، وربما القاضية، للنظام العراقى . فأين بعض الأنظمة والحكام العرب فى قراراتهم من أخذ

كل هذه العوامل فى حسابانهم حينما يفكرون ويصنعون وينفذون قراراتهم
المصرية الخطيرة ؟

وفى حديثنا عن هذا الوهم تلاحظون أنه لم يرد اى ذكر لمفهوم أو مبادئ " العدالة"
الدولية أو الإنسانية . فليست هذه " ضرورة فى كل الأحوال، ولا حتى فى معظمها،
عند إدارة صراع، وإن كان وجودها بالطبع يضىف حجية إضافية على أحد أطراف هذا
الصراع . ما نريد أن نخلص اليه فى حديثنا عن هذا الوهم هو أن من يدير صراعاً
عادلاً (أو حتى غير عادل) عليه أن يراعى قوانين ونواميس النظام العالمى المعاصر،
سواء احببنا أو لم نحب هذه القواعد والنواميس، إذا كان له من أى فرصة نجاح على
الإطلاق . وقد رأينا بعض حكامنا، وآخرهم صدام حسين، لا فقط يتجاهل هذه القواعد
والنواميس، وإنما يقنع أو يغرى غيره من حكامنا بأن يتحدوها جهاراً نهاراً وفى صفاقة
متناهية. وأكثر من ذلك يخضون، بإعلام غوغائى، قطاعات كبيرة من الرأى العام
العربى على الإمعان فى هذا الوهم الذى يقود إلى جهنم لا ترحم.

□ الفصل الخامس □

الخروج من زقاق التاريخ

- ١ - الأبعاد الثقافية للنظام العالمى الجديد.
- ٢ - نحو عقد اجتماعى عربى جديد.
- ٣ - المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى.
- ٤ - الثقافة العربية وتحديات المستقبل.

(١) الأبعاد الثقافية للنظام العالمي الجديد

(أ) مقدمة

من أطرف النكات الكاريكاتورية التي ظهرت بمناسبة أزمة الخليج، تلك التي تصور جنديين أمريكيين في وضع استعداد للقتال بصحراء السعودية، ويقرأ أحدهما التعليمات لزميله، وتقرأ كالاتي: "في حالة الهجوم عليك فإن الولايات المتحدة ستتشاور مع قادة القوات الفرنسية والبريطانية وغيرها من القوات الحليفة، وستنسق مع السوفييت ودول الخليج والمصريين والسوريين، ومع الملك فهد ومع المائتين وخمسين من أفراد الأسرة السعودية المقربين، ومع امير الكويت، ومع السناتور سام نر رئيس لجنة الشئون العسكرية بمجلس الشيوخ)، ومع الجنرال شوارتسكوف، وبعد ذلك يمكنك أن ترد على الهجوم بالطريقة التي تراها مناسبة".

ومع طرافة النكتة في عمق أزمة حادة، الا انها تجسم كل الامال الواعدة وكل الاحباطات المتوقعة لما اصبح يطلق عليه " النظام العالمي الجديد ". فالواعد في هذا النظام هو أنه يستند الى مجموعة من المبادئ والقيم والمعايير التي تضبط سلوك الدول، بما يجنب الانسانية مخاطر المواجهات المسلحة والحروب ذات الدمار الشامل . ولكن المحيط في هذا النظام الوليد هو عدم بلورة آليات فعالة وسريعة وتلقى اجماعا دوليا في الاستجابة الرادعة لمن يخرق هذه المبادئ والقيم والمعايير . فأى نظام مجتمعى او دولى لكى ينطبق عليه مصطلح "نظام" لابد ان تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة - شرط قبول المبادئ والمعايير الضابطة للسلوك، وشروط الجزاء، وشرط مصداقية وفعالية هذا الجزاء .

ولأن النظام العالمي الجديد ما يزال في مرحلة التبلور، ولم تكتمل أو تستقر مبادئه وقيمه ومعاييره بعد، فإن أزمة الخليج مثلت اختبارات او تحديا مبكرا له . ومن هنا حرص الفواعل الرئيسيون فى النظام على مراعاة كل ما يمكن أن يجهض بذوره الجينية . فقد حرصت الدول الكبرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، على الذهاب

لمجلس الأمن، وعلى استصدار قرارات بلا استخدام حق الاعتراض (الفيتو) . وبدا
وأنها وغيرها من أصحاب المصلحة فى رعاية النظام العالمى الجديد يحرصون على بناء
اجتماع عالمى بين الدول، وعلى اجماع وطنى فى داخل الرأى العام لكل دولة، وعلى
استنفاذ كل البدائل السلمية، قبل المخاطرة باستخدام القوة المسلحة . وباختصار فإن
أزمة الخليج التى تفجرت بغزو قوات صدام حسين للكويت، مثلت اختبارا حامضيا
معملياً لكل المكونات الجينية للنظام العالمى الجديد .

وليس تركيزى فى هذه المحاضرة هو على الجوانب السياسية والاستراتيجية ولا
على الأبعاد الاقتصادية للنظام العالمى الجديد . فهذه امور سيتعرض لها زملاء آخرون
فى الأسابيع القادمة على التوالى . إنما موضوعنا هو الأبعاد الثقافية والانسانية
لهذا النظام .

وقبل أن ادخل فى الموضوع، فلا بد من كلمة ولو موجزة عن مفهوم "النظام العالمى"
لقد اشرنا بالفعل منذ لحظات الى ان اى " نظام" لابد ان يستند الى مجموعة من القيم
والمبادئ والمعايير والجزاءات . وهذا هو المفهوم السوسولوجى والقانونى لمصطلح
"النظام" - اى نظام . وقد عرفت البشرية الأنظمة القيمية - المعيارية على مستوى
الجماعة والمجتمع منذ بداية الخليقة . بل انه لا يمكن ان يوجد مجتمع الا بوجود هذه
القيم والمعايير والجزاءات، سواء كانت مكتوبة او غير مكتوبة، او بعضها مكتوب
وبعضها غير مكتوب . وبدون هذه القيم والمعايير والجزاءات يظل أى عدد من البشر
مهما كان حجمه مجرد "حشد" لا يرقى لمستوى "الجماعة" أو "المجتمع" . إن هذه امور
تبدو واضحة أو بديهية . ولكن الذى ليس بديهيا، ومن ثم يحتاج الى توضيح فهو
الجزء الثانى من مصطلح "النظام العالمى"، اى "العالمية" . فبأى معنى يصبح أى
نظام "نظاما عالميا" ؟ .

إن "عالمية" أى نظام يمكن ان تعنى أشياء عدة . فهى يمكن أن تعنى أن كل دول
العالم أو مجتمعاته قد ارتضت او قبلت مجموعة معينة من القيم والمبادئ والمعايير
الضابطة للسلوك . ويمكن أن تعنى ان عدداً محدداً فقط من هذه الدول والمجتمعات،

ولكنه عدد مؤثر، هو الذى قبل هذه القيم والمبادئ والمعايير، وروج لها أو فرضها قسراً على بقية دول ومجتمعات العالم . ويمكن ان يكون الأمر خليطاً من هذا وذاك . ولكن المهم - لكى تتوفر صفة "العالمية" فى النظام - انه فى كل الأحوال تتأثر كل دول ومجتمعات العالم بالتداعيات المباشرة لهذه القيم والمبادئ والمعايير الضابطة، وان بدرجات متفاوتة .

والنظام العالمى، بهذا المعنى، هو ظاهرة حديثة نسبياً فى تاريخ الإنسانية الطويل إذ ان نطاقه الكونى كان لايد ان ينتظر ملاححة المسافات الطويلة، واستكمال الاكتشافات الجغرافية للامريكيتين واستراليا، بدءاً من القرن الخامس عشر . وفقط مع نهاية ذلك القرن اصبح ممكنا الحديث عن بدايات " نظام عالمى " على الأقل من الناحية المكانية أو الجغرافية . وفى غضون القرون الخمس التالية، تراكمت تدريجياً قيم ومبادئ ومعايير ضابطة لهذا النظام . من ذلك ما أرسنه معاهدة سلام وستفاليا (١٦٤٨) بعد حرب الثمانين عاما بين عدة دول اوربية، ومعاهدة فيينا (١٨١٥) بعد حروب العشرين عاما بين فرنسا الثورة وعدة دول اوربية، والتي اعتبرت اشمل معاهدة من نوعها بين دول اوربا الى ذلك الحين، ومبادئ ولسون، ومعاهدة فرساي، وإنشاء عصبة الامم فى اعقاب الحرب العالمية الاولى (١٩١٨ - ١٩٢٠)، ثم انشاء الامم المتحدة ومواثيقها ومواثيق المنظمات المتخصصة المنبثقة عنها منذ عام ١٩٤٥ . والملاحظ فى كل هذه اللبنة البنائية للنظام العالمى:

□ أولاً : إن عدداً محدوداً من الدول الأكبر والأقوى هى التى كانت تأخذ المبادرة وترسى دعائم النظام، مع حرص طردى على زيادة عدد المندرجين فى سياقه رسمياً من الدول الأخرى .

□ ثانياً : إنه مع كل لبنة من اللبنة الهيكلية لهذا النظام ، كان يزداد التصريح فى ديباجات المعاهدات والوثائق بالقيم والمبادئ والمعايير العامة المشتركة التى تجمع بين الموقعين عليها .

□ ثالثا : إنه باضطراد ملموس كانت هذه القيم والمبادئ والمعايير تتجاوز
السياسى إلى الاقتصادى ، ثم إلى الاجتماعى والثقافى والانسانى . حتى إننا فى
العقود الاخيرة بدأنا نشهد النص الصريح على حقوق اجتماعية واقتصادية للانسان
عموما ، وعلى حقوق للمرأة والاقليات والمعاقين والمسنين والاطفال خصوصا ، وعلى
امور تتعلق بالبيئة والفضاء الخارجى ، وحتى حقوق الحيوان .

(ب) الأبعاد الثقافية فى النظام العالمى

الملاحظة الأخيرة حول تجاوز السياسى إلى الاقتصادى ، ثم إلى الاجتماعى
والثقافى والانسانى فى المواثيق الدولية ، هو الذى يدخل بنا مباشرة إلى موضوع هذه
المحاضرة . فهذا التدرج او التطور لم يكن مجرد صدفة . انه فى الواقع يجسم تطورا
عميقا فى مستويات ودرجات " الوعى الانسانى " ، أو بتعبير أدق انه يواكب التراكم
المعرفى حول الفرد والمجتمع ، وحول علاقات القوى الحقيقية فى كل مجتمع ، وحول
العلاقات بين المجتمعات، واكتشاف " العموميات " التى توحيدها ، و" الخصوصيات "
التي تنوعها او تفرقها . وهذه المسيرة المعرفية ، وانعكاساتها على " الوعى الإنسانى ،
هى مسيرة طويلة ومازالت مستمرة . واذا كنا نأخذ الان بعض تداعيات هذه المسيرة
كقضايا مسلم بها ، فلا ينبغى أن ننسى او نتناسى أن كل محطة فيها (اى المسيرة)
كانت نتاج جدليات عنيفة ، أريقت فيها دماء غزيرة .

ودون اغراق فى العودة إلى التاريخ ، يكفى أن نذكر بسرعة أن مفهوم " المساواة"
بين البشر فى الحقوق والواجبات، والذى هو اساس " المواطنة " citizenship ، لم
يستقر حتى فى اعرق الديمقراطيات الغربية الا فى بدايات هذا القرن . فبين اعلان
العهد العظيم (الماجنا كارتا) عام ١٢١٥ الذى اعطى الكنيسة حرياتها وأعطى
الاستقرائية الانجليزية حقوقها المدنية فى مواجهة الملك؛ وبين اعطاء المرأة حقوقها
السياسية عام ١٩٢٠ مرت سبعة قرون ، شهدت فيها بريطانيا عدة حروب وثورات
وانتفاضات دموية داخلية مريرة . واستغرقت مسيرة اقرار حق المساواة بين كل البشر
فى فرنسا والولايات المتحدة زهاء قرنين من الزمان . بل لعل من يعيد قراءة المساجلات

التي سبقت إعلان الاستقلال والدستور الأمريكي فى سبعينيات القرن الثامن عشر
بمعايير يومنا هذا يتعجب من محاولات تعريف المتحاورين الثوريين فى ذلك الوقت لمن
هو "الانسان" - حيث رفض بعضهم رفضا قاطعا اعتبار "الهنود الحمر" و "الزنج
السود" بشرا مكتملى الانسانية بينما ذهب اكثرهم تقدمية وراديكالية إلى اعتبار
عضو هاتين الجماعتين بمثابة "نصف انسان" ، ومن ثم له نصف حقوق المواطنة فقط .
وكان لابد للولايات المتحدة أن تخوض حربا اهلية دموية مروعة بعد الاستقلال
بحوالى مائة عام (١٨٦٤ - ١٩٦٨) لكى تلغى "العبودية" ، وتضفى صفة
"الانسان الكامل" على الزنج السود من ابنائها . ثم بعد ذلك بمائة عام ثانية أى فى
ستينات هذا القرن العشرين ، كان لابد للولايات المتحدة أن تخوض معارك اخرى طاحنة
لتقر "الحقوق المدنية" الكاملة وفى كل الولايات للزنج السود .

هذا شأن مسيرة احقاق مبدأ واحد وهو مبدأ "المساواة" فى داخل أعرق
الديموقراطيات اى فى نفس المجتمع الواحد ؛ ناهيك عن مسيرة الاعتراف بهذا الحق
لابناء المجتمعات الاخرى المستعمرة بواسطة الدول الديموقراطية "المستعمرة" - فيما
يسمى الآن "العالم الثالث" أو "الجنوب" . ولاننا نحن هنا فى مصر جزء من هذه
المسيرة فلا داعى للاسهاب فيها .

ما نريد أن نخلص اليه لموضوع محاضرتنا ، هو أولاً ، أن مجرد الاعتراف
بحقوق مدنية وسياسية وانسانية للبشر انطوى على مسيرة طويلة ، اكتنفتها صراعات
عنيفة . أما تحويل هذه الحقوق إلى ممارسات ، فمازالت مسيرته أطول وأشق ، ومازالت
معاركه تحارب يوميا فى كل مكان . ولكن الذى لا يمكن نكرانه هو أن هذه المسيرة
رغم طولها ومشاقها وانتكاساتها هى ذات اتجاه واحد لا تخطئه العين . فرقعتها تزداد
يوما بعد يوم ، ونوعيتها تتعمق جيلا بعد جيل ، وثانيا ، هو أن كل محطة رئيسية فى
هذه المسيرة قد سبقها مخاض فكرى ومعرفى هائل ، تجسم بداية فى وعى الطلائع
والرواد من المفكرين ، ثم اتسع هذا الوعى ليشمل قطاعات أوسع من المواطنين ، قبل
أن ينتقل إلى السياسيين وصناع القرار قبولا أو إذعانا .

ولا أجد ضرورة في هذا الجمع النابه أن ادلل على صحة هذه المقولة تاريخياً . اى بداية التراكم المعرفى وتجسده فى وعى المفكرين والمثقفين ، ثم اتساع دائرته إلى قطاعات اخرى ، إلى أن اصبح حقيقة سياسية - اجتماعية ظاهرة . فكلنا يعرف ، مثلاً كيف أن افكار روسو ومونتسكيو وفولتير كانت هى الارهاصات الحقيقية للثورة الفرنسية . وكلنا يعرف كيف أن حركة التنوير المصرية التى بدأت بالطهطاوى كانت هى الارهاصات الحقيقية للانتفاضات المصرية من ثورة عرابى إلى ثورة ١٩١٩ ، او كيف كان النقد الاجتماعى الفكرى فى الاربعينيات هو الارهاص الحقيقى لثورة ١٩٥٢ .

ومن نافلة القول أن التراكم المعرفى وتحوله إلى وعى عند الطلائع والرواد من المفكرين والمثقفين، ما كان له أن ينتشر إلى قطاعات اوسع فى المجتمع، ومن ثم يتحول إلى فعل اجتماعى ذى تداعيات سياسية ظاهرة ، الا بتوفر شروط الكفاية الأخرى ، ومنها تبلور تكوينات اجتماعية - اقتصادية تتقبل هذا الفكر، وتجذب فيه تعبيراً عن تطلعاتها ومصالحها . فالحلمون بالطوباويات أو المبشرون بمثاليات عالم جديداً وشجاع، لم ينقطعوا منذ افلاطون . ولكن الأحلام والطوباويات والمثاليات تظل كامنة او محدودة الشبوع إلى أن تتبلور تكوينات اجتماعية - اقتصادية تتبناها، وتدفع بها إلى سطح الواقع السياسى الوطنى أو الإقليمى او العالمى . وهذه التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية المستقلة عن الدولة او الحكومة هى ما يسمى الآن فى أدبيات العلوم الاجتماعية باسم "المجتمع المدنى" .

ومن هنا انتقل إلى تبلور البنية الفكرية - الثقافية التى مهدت لظهور النظام العالمى الجديد الذى يتشكل أمام أعيننا فى تسعينات القرن العشرين . وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين مجموعة القيم والمعايير - «عبر - الثقافية» (cross-Cultural) أو «عبر - القومية» (transnational) من ناحية، والعوامل التى اسهمت فى انضاجها من ناحية ثانية، والآليات التى ساعدت على انتشارها وذبوعها من ناحية ثالثة.

(ج) النظام القيمي العالمى الجديد

نبدأ بمنظومة القيم. فكما أن هناك نظاماً قيمياً لكل مجتمع (value-system) يحدد الغايات والأهداف المرغوبة اجتماعية، وكما أن هناك نظاماً معيارياً (normative-system) ينبثق من نظام القيم ويحدد لأفراد المجتمع، كتابة أو عرفاً، الوسائل وقواعد السلوك المقبولة لتحقيق الغايات والأهداف المرغوبة، كذلك الأمر فى النظام العالمى. وكما أن هناك درجات متفاوتة من الإلتزام بالقيم والمعايير فى المجتمع الواحد، فهناك أيضاً درجات متفاوتة من الإلتزام بهذه القيم والمعايير العالمية. وليس المهم الآن الخوض فى مسألة تفاوت درجات الإلتزام مجتمعياً أو عالمياً. المهم أن هذه القيم والمعايير تصبح بمثابة «المرجعية العامة» التى يحتكم الناس إليها، أو يحاولون الاقتراب منها.

ومن القيم التى أصبحت جزءاً من المرجعية العالمية يمكن أن نذكر ما يأتى:

١ - قبول مبدأ النسبية الثقافية (Cultural Relativism) :

ويعنى هذا أن كل ثقافة قد نشأت وتطورت لإشباع الحاجات المعنوية والمادية لأبناء مجتمعها. ومن ثم لا توجد «ثقافة» أفضل من ثقافة أخرى، وإن كان يمكن بالطبع الحديث عن ثقافات أكثر تعقيداً وتركيباً من ثقافات أخرى، أو تصنيف هذه الثقافات طبقاً لغلبة العناصر المادية فيها على العناصر الروحية، وما إلى ذلك. ولكن فى كل الأحوال أصبحت هناك نزعة قوية فى الابتعاد عن الأحكام التفضيلية فى تقويم الثقافات، وهى النزعة التى كانت غالباً تخفى وراءها اتجاهات عنصرية. وقبول مبدأ النسبية الثقافية يترجم عن نفسه فى مظاهر عديدة فى العقود الأخيرة - ومنها احترام المنظمات الدولية الرسمية وغير الحكومية فى ممارستها لمفردات الثقافات غير الغربية، وذلك فى محاولة واضحة للحد من سطوة الثقافات الغربية التى هيمنت على النظام العالمى إلى منتصف القرن العشرين. ويدخل فى ذلك اعتماد لغات ومراعاة أذواق ثقافات العالم الثالث - مثل العربية والصينية والإسبانية. وقد أصبح قبول مبدأ النسبية الثقافية الآن جزءاً من مبدأ أكثر عمومياً وهو قبول «التعددية» فى كل مناحى

الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكما قبل مبدأ التعددية الثقافية على المستوى العالمى، فإن قبوله يتكسر الآن على المستوى المجتمعى فى تلك البلدان التي أنكرته أو حاولت طمسه بطرق تعسفية. ويدخل فى ذلك الاعتراف بالأقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية فى داخل نفس الدولة، وحق كل منها فى تنمية ثقافته الخاصة دن أن يترتب على ذلك فقدان أى من حقوقها المدنية السياسية، أى ضمان الحق فى «التنوع مع المساواة والاندماج» (Different but equal and integrated) وذلك تمييزاً لهذا المبدأ عن مبدأ الفصل القومى أو العنصرى (apartheid) وشعاره المساواة مع الانفصال (Equal but seperated) والذى ينتهى فى الممارسة عادة إلى الانفصال مع التمييز والتفرقة، أى «الانفصال مع عدم المساواة» (Seperate and unequal).

٣ - قبول مبدأ الإطالة الإنسانية (Human Universalism)

ولأول وهلة يبدو هذا المبدأ كما لو كان نقيضاً لمبدأ النسبية الثقافية . ولكن واقع الأمر أنه "بمثابة الوجه الأخرى للعملة". فهو يعنى أنه رغم التنوع والاختلاف الثقافى والقومى، إلا أن هناك رقعة واسعة، وتزداد اتساعاً، تلتقى فيها كل الثقافات والقوميات من حيث الاهداف ، مثل أهداف البقاء (survival) والنماء (development) والحرية (liberty). وهذه الاهداف الثلاثة معاً أصبحت تمثل المضمون الحقيقى "للتقدم" (progress). والجديد فى هذا الامر هو الإدراك المتزايد أن هذا التقدم لم يعد "معادلة صفرية" (zero - sum equation)، كما ساد الادراك - والممارسة بين الدول إلى وقت قريب جداً - بمعنى أن تقدم مجتمع (أ) ينطوى على تأخر (ب) أو (ج)، أو أن تقدم مجموعة متحالفة أو متجاورة من الدول يكون على حساب مجموعة اخرى من الدول ، وهكذا . وكما سنرى بعد قليل ، كان الوعى بالاحطار الجسيمة التى تهدد كل الدول والمجتمعات عاملاً حاسماً فى قبول هذا المبدأ . وتراوحت هذه الاحطار من امكانيات الهلاك النووى إلى امكانيات تدمير البيئة، مروراً بأخطار المخدرات والأمراض الجديدة والإرهاب والجوع . فمن طبيعة هذه الأخطار انها عابرة للثقافات والقوميات، ولا يمكن مواجهتها بفعالية فى نطاق الدولة القومية الواحدة فهى تخترق الحدود وتكسر قيود "السيادة الوطنية" بمعناها التقليدى المعروف .

٣ - قبول مبدأ التوفيقية (Reconciliationism)

مع قبول مبدئى النسبية الثقافية والاطلاقية الإنسانية ، كان لابد أن تنمو تدريجيا قيمة أو مبدأ ثالث وهو "التوفيقية" (Reconciliationism) التى تنطوى على رفض أى ادعاء باحتكار "الحق" أو "الحقيقة" للذات الفردية أو الجماعية وانكار ذلك على أفراد آخرين أو جماعات اخرى . وقبول التوفيقية معناه الاعتراف " بالآخر" وبامكانية أن له بعض "الحق" ، أو انه يمتلك بعض "الحقيقة" . وقبول هذا المبدأ يعنى سقوط "الواحدية" فى الامور الأنسانية والمجتمعية والدولية، ويعنى التوقف عن إبادة " الاخر" جسديا أو فكريا ، ويعنى التهيؤ للتفاعل أو التفأوض مع " الآخر " من أجل الوصول إلى المشترك أو المتبادل سواء كان "حقا" أو "حقيقة" - أى التوفيقية بين " الأنا " و"الآخر" . وهذه عملية سيرورة مستمرة ، ولا تعنى دائما المساواة الحسابية الميكانيكى بين " الأنا" و"الآخر" فى كل علاقة أو تعامل ، ولكنها تعنى الأنصاف فى التعامل ((fair play بين الأطراف المتفاعلة أو المتعاملة . ومن قبول مبدأ التوفيقية تتفرع ممارسات عديدة ، يجرى الترويج لها فى السنوات الاخيرة، بحيث توشك أن تصبح جزءا من نظام معيارى عالمى . من ذلك مثلا احلال مبدأ "المفاوضات بدلا من المواجهات" (Negotiation instead of congrontation)، "وتوازن المصالح بدلا من توازن المخاوف" (Balance of intrests not balance of fears)، و"التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية" ، و"التوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة" ، و"التوازن بين الدولة والمجتمع المدنى" - وما إلى ذلك من توفيقيات جديدة لا حصر لها تحمل كل يوم محل الاستقطابيات التقليدية المطلقة فى الفكر والقيم والمعايير والممارسات .

٤ - قبول مبدأ التكافلية (Mutual Solidarity)

من القيم الجديدة فى النظام العالمى الذى ينبثق فى المرحلة الراهنة هو قبول مبدأ التكافلية بين الاقوياء والضعفاء ، بين الاغنياء والفقراء ، بين المحظوظين والمنكوبين ولأن هذا المبدأ قد بدأ قبوله بشكل مقنن، يتجاوز ممارسات البر والإحسان، فى عديد

من المجتمعات منذ القرن التاسع عشر، فقد أصبح قبوله بين المجتمعات أمراً ممكناً في القرن العشرين . فلم يعد مستساغاً مثلاً أن يترك مجتمع بأكمله يتعرض لمجاعة كاملة، أو يواجه بمفرده كوارث طبيعية هائلة مثل الزلازل والبراكين والفيضانات . لقد أصبح قبول مبدأ التكافلية هو قبول لمسئولية اخلاقية بين فواعل النظام الدولي . وهو الامر الذى تجلّى فى مسارعة الولايات المتحدة والدول الغربية مثلاً لتقديم المساعدة الفورية للاتحاد السوفييتى عند وقوع حادث مفاعل " شيرنوبل " وزلزال ارمينيا منذ سنوات . أو مسارعة الشرق والغرب لتقديم المساعدة لإيران الخوiminية عند وقوع زلزال مدمر، رغم كل تجليات العداء الأيديولوجى والسياسى معها . أو مسارعة العديد من الدول والهيئات الخاصة لتقديم الغذاء للمناطق الافريقية التى نكبت بالجفاف ثم المجاعة منذ عدة سنوات . ولكن إلى جانب الشعور بالمسئولية الأخلاقية ، هناك أيضاً شعور متنام بانّه فى عالم مترابط متداخل فإن ترك المشكلات أو الكوارث تتفاقم أو تنفجر يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على أماكن اخرى من هذا العالم مهما قربت أو بعدت المسافات . أى أن مبدأ التكافلية فى النظام العالمى يستند إلى دعامة اخرى غير الدعامة الاخلاقية ، وهى دعامة " المصلحة الذاتية الوقائية المستنيرة " ، إذا جاز التعبير . وانطلاقاً من الدعامتين معاً، تظهر مثلاً الدعوة إلى الغاء أو تخفيف الديون الخارجية للبلدان الأكثر فقراً ، ناهيك عن برامج المساعدات الأنمائى المتزايدة لهذه البلدان .

5 - قبول مبدأ عالمية حقوق الإنسان :

(Universalization of Human Rights)

المبدأ الخامس فى النسق القيمى للنظام العالمى الجديد ، هو تزايد القبول العام لاحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية لا كمجرد شأن وطنى داخلى ، ولكن كشأن عالمى ، يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق . فلم تعد " الدولة " أو أى نظام حاكم مطلق اليد فى التعامل مع مواطنيه . وأصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد - ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، وأهم منها منظمة

العفو الدولية ، ولجان الرقابة الإقليمية - مثل رقابة إفريقيا (Africa Watch) ورقابة الشرق الأوسط (M.E.Watch) ورقابة أمريكا اللاتينية (L.A. Watch) . واستحدثت الجماعة الأوروبية محكمة اقليمية فوق قومية لحقوق الإنسان ، تتيح للمواطن أن يقاضى دولته إذ انتهكت حقوقه ولم يتمكن من التقاضى أمام المحاكم الوطنية فى هذه الدولة . كما شهد هذا المبدأ فى " عالمية حقوق الإنسان " توسعا افقيا مستمرا فى النص على حقوق خاصة للجماعات التى تعرضت لظلم أو اهمال تاريخى طويل - مثل المرأة، والاقليات، والمسنين ، والمعاقين ، والبدو الرحل ، وسكان المناطق النائية ، وذلك تعويضا لهذه الجماعات عما يسمى "بالحرمان البنىوى" (structural deprivation الذى يعيد انتاج نفسه بسبب عوامل لا دخل للافراد فيها ، مهما كانت قدراتهم واستعداداتهم الطبيعية . ويشهد نفس المبدأ توسعا رأسيا فى نوعية هذه الحقوق، حيث لم تعد مقصورة على تلك التى وردت فى " الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" عام ١٩٤٨ ، التى انصبت على الحقوق المدنية والسياسية ، وإنما تجاوزت ذلك إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - مثل حق التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على اجر عادل ، وحق المعرفة .

ورغم أن أول الوثائق العالمية لحقوق الإنسان تعود إلى اكثر من أربعين سنة مضت، إلا أن الجديد فى السنوات الاخيرة هو تزايد الاهتمام - إن لم يكن الاصرار - على احترامها كشرط للقبول فى بعض التنظيمات الاقليمية، أو كشرط للحصول على المساعدات التنموية أو على شروط أفضل للمبادلات التجارية . وصحيح أن هذه القضية تستخدم احيانا لاعتبارات سياسية لا تخلو من انتهازية ، ولكن حتى مجرد استخدامها كورقة للضغط أو الإحراج السياسى بين الدول يشهد بتزايد أهمية هذه القيمة فى النظام الدولى الجديد .

وربما يكون احترام هذا المبدأ، حقوق الإنسان ، المتسع افقيا والمتعمق رأسياً هو المؤشر الجامع المركب لكل منظومة القيم فى النظام العالمى الجديد . فما دامت هذه الحقوق بمفهومها الواسع تشمل حق التعبير والتنظيم والمشاركة، وحق الحياة والتعليم

والصحة والعمل والمسكن والأجر العادل، وحق المعرفة، والحق فى بيئة نظيفة، فإن ضمان هذه الحقوق واحترامها يصبح فى حد ذاته مؤشرا للتنمية والديموقراطية والعدالة- أى يصبح مؤشرا للتقدم الأنسانى .

ولذلك نجد فى أول تقرير سنوى يصدر عن برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) منذ شهور قليلة هذا العام (١٩٩٠) خروجاً عن المألوف فى قياس التنمية والتقدم . ويقدم التقرير مجموعة جديدة من المفردات التأشيرية التى تمثل فى مجموعها ما يسميه التقرير " المؤشر المركب لنوعية الحياة " (Quality of Life Index) . وتشمل مفردات هذا المؤشر المركب مفردات عن فرصة الحياة عند الولادة ، ومعدلات التعليم وخاصة للمرأة ، ومعدل نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء ، وفرصته فى الحصول على عمل وعلى مسكن ، ومعدل التلوث ، ومعدل احترام الحقوق المدنية والسياسية ، ونصيب الفرد من الكتب والصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وبالطبع لا يهمل هذا المؤشر المركب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . ولكنه ينزع عن هذا الاخير قدسيته المعتادة . فهو ، أولاً ، يكشف بجلاء ووضوح أن ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى أى مجتمع لا يعنى بالضرورة ارتفاعاً مماثلاً على المفردات الاخرى لمؤشر " نوعية الحياة " . وهو، ثانياً، يكشف بجلاء ووضوح مماثلين أن عدالة توزيع الدخل (مقاسة بمعامل ارتباط جينى) هى الاكثر مصاحبة لمعظم المفردات الأخرى لمؤشر نوعية الحياة .

صحيح أن التقرير لم يتمكن من الحصول على كل البيانات الموثوقة حول كل مفردات هذا المؤشر لكل البلدان . ولكن سابقة هذه الممارسة العلمية بواسطة واحدة من اهم المنظمات الدولية، وتوقيتها مع انبثاق نظام عالمى جديد عام ١٩٩٠ هى تكريس لمنظومة القيم الجديدة التى تناولناها فى هذه المحاضرة .

٦ - العوامل التى اسهمت ف بلورة قيم النظام العالمى الجديد :

لا توجد قيمة أو مبدأ من المبادئ الخمسة المذكورة اعلاه فى منظومة القيم العالمية الجديدة تعد وليدة اليوم أو الامس القريب. فمعظمها متواتر بين أصحاب الأفكار

المثالية والمبشرين بعالم افضل منذ عقود، أو حتى قرون مضت. ولكن الجديد فى الأمر هو انتشار هذه القيم من الدوائر النخبوية الطليعية المحدودة إلى دوائر وقطاعات أوسع على نطاق العالم كله. وجاء انفجار ١٩٨٩ بسقوط الأنظمة الشمولية فى شرق أوروبا عاملاً إضافياً أسرع بانتشار هذه القيم. كما جاء انفجار ١٩٩٠ فى منطقة الخليج ليمثل تحدياً واختباراً لهذه القيم.

ولكن المتأمل لكل مبدأ من المبادئ الخمسة لا بد أن يدرك أنها ليست وليدة تجربة قطر واحد أو حتى مجموعة محدودة من الاقطار أو نظام اجتماعى - اقتصادى بعينة مثل النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى أو النظام المختلط. إن هذه المنظومة القيمية هى فى الواقع نتاج تجارب عديدة فى الشرق والغرب والشمال والجنوب، سواء كانت هذه التجارب متزامنة أو متتالية.

بعض هذه المبادئ رفعت شعارها الثورة الإنجليزية منذ ثلثمائة عام، وبعضها رفعت الثورة الفرنسية منذ مائتى عام، وبعضها رفعت الثورة البلشفية منذ سبعين عاماً، وبعضها رفعت ثورات التحرير فى العالم الثالث منذ أربعين عاماً، وبعضها رفعت ثورة الطلاب فى فرنسا والولايات المتحدة منذ عشرين عاماً.

وبعض هذه المبادئ جاء نتيجة اخفاقات النظام الرأسمالى، والتى وصلت إلى أقصاها أثناء الكساد الاعظم فى ثلاثينيات هذا القرن. وبعضها جاء نتيجة اخفاقات النظام الاشتراكى أو الماركسى، والتى وصلت إلى أقصاها فى سبعينات وثمانينات هذا القرن. حتى الأنظمة الفاشية التى نشأت فى فترة ما بين الحربين، تمردا على كل من الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية - الماركسية، اسهمت ولو من خلال "التعلم السلبى" (negative learning) فى ظهور هذه المبادئ.

لقد بشر إيمانويل كانت بحلم السلام الأبدى للإنسانية من خلال تغليب العقل والعقلانية. وبشر ادام سميث برخاء الامم من خلال المنافسة الحرة والسعى لتحقيق المصالح الفردية التى تتكامل فى النهاية بواسطة "يد خفية" لتحقيق الصالح العام. وبشر هيجل بالدولة الليبرالية القومية المتجانسة من خلال مثالية الفكر. وبشر ماركس

بمجتمع العدالة المطلقة الذى ينتفى فيه الاستغلال وتختفى منه الدولة والطبقات . وبشر غاندى بالتعايش بين الأديان والمذاهب والشعوب من خلال النضال الروحي واللاعنف (Satya Graha). وبشر مأوتسى تونج وفرانز فانون بعالم تسوده الحرية والعدالة من خلال العنف الثورى لتحرير القاهر والمقهور على السواء .

واكتشف كينز المفكر الاقصادى وروزفلت الممارس السياسى فى الثلاثينات أن الديمقراطية والرأسمالية بلا حس أو قلب أو عدالة اجتماعية تعنى فى النهاية " غاية هوبزية" أو خرابة اقتصادية ، يمكن أن تقضى على كل من الرأسمالية والديموقراطية على السواء . واكتشف الروائى باسترناك والممارس السياسى جورباتشوف أن الاشتراكية والعدالة التوزيعية بلا حرية أو ديموقراطية تعنى فى النهاية جموداً أو استبدادا، ويمكن أن يقضى على الاشتراكية والعدالة على السواء ، وكما تحدى روزفلت الديموقراطى الرأسمالى المفاهيم المستقرة أو المقدسة فى النظام الرأسمالى الليبرالى من داخله ، مستحدا ركيزة العدالة الاجتماعية ، وبذلك انقذ النظام من السقوط النهائى الوشيك ، بل وجدد شبابه ؛ فان جورباتشوف . قد تحدى المفاهيم المستقرة أو المقدسة فى النظام الماركسى - الاشتراكى ، باستحداث ركيزتى الديموقراطية وآليات السوق، لأنقاذ النظام من السقوط النهائى وأملاً فى تجديد شبابه .

ما نريد أن نخلص إليه هو أن المبادئ الخمسة التى تمثل أعمدة النظام القيمى العالمى الجديد هى خلاصة مخاضات تاريخية طويلة - بدأت بالفكر، ثم بالممارسة، وصقلت بنيران الحروب ، وخضبت بانهار الدماء، تمخض عنها فكر جديد هو الذى المحنا إلى تجسيدهات القيمة فى الفقرات السابقة ، وتنتشر هذه التجسيدهات القيمة فى العديد من الممارسات والقواعد السلوكية للدول والافراد بسرعة غير مسبوقه ، وذلك بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة أو احيانا ما يسمى بمرحلة "ما بعد الصناعة" (post-Industrial) أو "ما بعد الحداثة" (Post -Modernism). والتى لا بد أن نفردها ولتداعياتها فقرات خاصة فى هذا الحديث .

١ - الثورة التكنولوجية الثالثة :

إن الثورة التكنولوجية الثالثة ، هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة ، والاستخدام الامثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة . ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات . أى أن حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن ، مثلاً ، ستكون متساوية أو تزيد عما تراكم من معرفه منذ بداية التاريخ البشرى المسجل . وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه . وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات ، والتعرف على طرق استخدامها هو محك التقدم فى القرن القادم . والثورة التكنولوجية الثالثة تختلف عن الثورة الصناعية الأولى والثانية فى عديد من الوجوه . فبينما كانت الأولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد ، والرأسمالى العمامى ، وبينما كانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية ، وفن الإدارة الحديثة ، والشركات المساهمة ، فان الثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد اساساً على العقل البشرى ، والالكترونيات الدقيقة ، والكمبيوتر ، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية ، وعلى الشركات المتعددة الجنسية . ولأن العقل البشرى هو العماد الأول فى هذه الثورة ، ولأنه يمثل طاقة متجددة لا تنضب ، فان الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حركراً على تلك المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية ، أو القوية بجيوشها التقليدية . انها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها -سواء كانت كبيرة أو صغيرة - إذا ما احسنت إعداد أبنائها تربوياً وتعليمياً لذلك .

والتغير الاجتماعى المتسارع ، الذى هو أحد خواص القرن القادم ، والذى لم يبق عليه سوى عدة سنوات ، يعنى أن القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ستكون عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات ، لا من جيل لآخر كما كان عهدنا فى الماضى ، ولكن فى حياة نفس الجيل . وهذا التغير المتسارع هو نتاج للخاصية الاولى



التي تحدثنا عنها اعلاه، أى الثورة التكنولوجية الثالثة، حتى بالنسبة لمن لا يشاركون فى صناعة أو صياغة هذه الثورة. فالجميع سيتأثرون بها، فى أدنى الأراضى وأقصاها. ويتطلب هذا التغيير الاجتماعى المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعى التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل، والا دهمها هذا التغيير بقطاره المندفع. ومرة أخرى لا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيفوا إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك. ويقع هذا العبء اساسا على النظام التربوى.

والانفتاح الإعلامى الثقافى الحضارى العالمى، هو خاصية ثالثة من خواص القرن الحادى والعشرين. فوسائل الاتصال السريعة، بل والانية، ستعبر الحدود بلا قيود، برسائلها ومضامينها، من أى مجتمع لأى مجتمع آخر. فالارسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية ادوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية فى منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية فى مواجهة هذا التدفق الإعلامى - الثقافى الوافد هو وعى الفرد والمجتمع، وقدرتهما على الفرز النقدى، والاختيار والتمثيل من بين ما يتساقط عليه. وهذه المهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمى التقليدى، كما عرفناه أو نعرفه اليوم. أن هذه المهمة تتطلب نظاما تربوياً من نوع جديد، بل وتتطلب أجهزة ثقافية خلاقة فى كل مجتمع تتضافر مع النظام التعليمى فى القيام بها، إذا كان لهذا المجتمع أن يحافظ على هويته الحضارية - القومية، ويحفظها من المسخ أو الذوبان، فى نفس الوقت الذى لا يتحول فيه إلى متحف تراثى جامد ومنغلق.

وأخيراً، فإن تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج، كأحد خواص القرن الحادى والعشرين، ستعنى نهاية التمييز التقليدى بين العمل اليدوى والعمل العقلى، أو بين الإدارة والعمل، أو بين الإنتاج والتجارة والخدمات.

فالإنسان " الفاعل " فى القرن الحادى والعشرين سيكون الإنسان المتعدد المهارات، وأهم من ذلك الإنسان القادر على التعلم الدائم، الذى يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات فى حياته العملية. والمجتمع الفاعل فى القرن الحادى والعشرين سيكون مجتمعاً تستأثر فيه " خدمات المعلومات " بأكبر نصيب من القوة البشرية. ومرة أخرى تقع على النظام التعليمى المسئولية الاولى فى اعداد فرد ومجتمع بهذه المواصفات.

٢ - عدمية إدارة الصراع بالقوة المسلحة :

إن أحد تداعيات الثورة التكنولوجية هي التقدم المذهل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وكسر احتكار الكبار لهذه الأسلحة، واستنزاف سباق تطویرها للموارد الاقتصادية المحدودة بحكم طبيعة الأشياء. وأهم من ذلك اكتشاف محدودية أن لم يكن عدمية هذا السباق من ناحية، وما يولده من هواجس ورعب جماعی من ناحية ثانية، وتداعياته السلبية على البشرية والبيئية في حالة استخدام ترسانته من ناحية ثالثة، وتنافس هذا السباق مع توقعات أخرى أكثر الحاحاً بالنسبة لقطاعات كبيرة من أبناء المجتمعات المتسابقة من ناحية رابعة.

ومع زيادة المشاركة السياسية ووجود رأى عام قوى في مجتمعات العالم الأول، ومع زيادة الاختناقات الاقتصادية والاحتقانات الاجتماعية في العالم الثاني، تصاعدت الضغوط من أجل ضبط التسلح، ثم تخفيضه، ثم نزع أسلحة الدمار الشامل ولو تدريجياً في كل مجتمعات العالمين الأول والثاني. وقد شهدنا في السنوات الخمس الأخيرة سباقاً مضاداً من نوع جديد بين حكومات هذه المجتمعات استجابة لضغوط الرأى العام أو املاً في تخفيف الاختناقات الاقتصادية والاحتقانات الاجتماعية، وذلك بالحد من التسلح، بل والهرولة نحو التخلص من أكبر قدر من الأسلحة التقليدية. وآخر مظاهر ذلك هو المزاد العلني الذي أعلنت عنه ألمانيا الموحدة مؤخراً لبيع ترسانة ألمانيا الشرقية (سابقاً).

أى إنه لم يبق هناك من مؤمنين أو ممارسين نشطين إدارة الصراع بالقوة المسلحة إلا في البلدان النامية في الجنوب. وحتى هذه الأخيرة بدأت تستفيد ولو من جانب واحد من أحد مظاهر الثورة التكنولوجية وحقوق الإنسان في العالم الأول في إدارتها للصراع، كما سنرى في الفقرة التالية.

٣ - آنية الاتصالات وحق المعرفة :

إن أحد المظاهر المبهره للثورة التكنولوجية الثالثة هي " آنية الاتصالات " وليس مجرد سرعتها. وهذه " الآنية " هي أهم عامل من عوامل انتشار الوعي بمنظومة القيم العالمية التي تحدثنا عنها في هذه المحاضرة، بوصفها تمثل الأبعاد الثقافية والإنسانية للنظام الدولي الجديد. ويتضافر هذا المظهر مع احد حقوق الإنسان في العالم الاول وهو

حق المعرفة والحصول على المعلومات، والذي وصل إلى مستوى غير مسبوق، تمثل في صدور قانون من الكونغرس الأمريكي يعرف باسم قانون حرية الاطلاع على المعلومات، منذ سنوات، ليخلق ظاهرة فريدة في تاريخ البشرية، لمسناها في أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١).

فمن بين ما قيل في وصف هذه الأزمة هي إنها مثلت أول صراع دولي يدار من خلال التليفزيون. فلم يحدث في أي صراع دولي سابق أن يتخاطب رؤساء أطراف الصراع مباشرة مع الرأي العام في دولة الخصم أو العدو، كما حدث في أزمة الخليج. فصدام حسين أو مساعده أو مؤيدوه خاطبوا الرأي العام الأمريكي والغربي بصفة تكاد تكون يومية من خلال اجهزة الاعلام المرئية. ومن طرائف هذا الموقف أن الرئيس الأمريكي جورج بوش احتج على وسائل الإعلام الأمريكية، دون أن يستطيع منعها من نقل رسائل الرئيس العراقي، وناشد الرئيس الأمريكي وسائل الإعلام الأمريكية، دون أن يستطيع اجبارها، على أن تناشد الرئيس العراقي أن تسمح له بمخاطبة الرأي العام العراقي، وهو ما حدث مرة واحدة بالفعل على الأقل.

ومن الطرائف الأخرى هو أول نكتة مصرية حول أزمة الخليج وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتذهب النكتة إلى أن صدام حسين احتل وضم الكويت في ست ساعات، ثم خطط أن يفعل نفس الشيء مع قطر في أربع ساعات. أما البحرين فقد قرر أن يكتفى بارسال أمر بالفاكس يخبر فيه البحرانيين أن بلدهم قد احتلت وضمت إلى العراق وعليهم الامتثال لذلك !.

٤ - زهو المنظمات الدولية غير الحكومية :

من أهم العوامل التي تساعد على نشر المنظومة القيمية العالمية الجديدة تكاثر المنظمات الدولية غير الحكومية. وتشمل هذه الشركات المتعددة الجنسية أو عبر القومية، الهادفة للربح، وكذلك المنظمات الدولية الأهلية غير الهادفة للربح. ويقوم هذان النوعان من المنظمات بترويج وتكريس قيم ومعايير جديدة في مجال المعلومات والاعمال والمعاملات والسلوك والاداء والاذواق . وقد أثبتت هذه المنظمات فعالية اكبر من المنظمات الحكومية، بما فيها مؤسسة الدولة، في التأثير على المجتمعات والأفراد، رغم ما قد تفرضه أو تحاول فرضه الدولة من قيود أو حدود. وقد ذكرنا

بالفعل امثلة لذلك فى معرض الحدث عن وسائل الاتصال الجماهيرية الآتية، التى تستخدم الأقمار الصناعية، ويلتقطها الأفراد مباشرة عبر الحدود القومية. ولكن الجديد فى السنوات الأخيرة هو أن عديداً من الحكومات التى أبدت فى البداية معارضة أو امتعاضاً من اختراق هذه المنظمات لسياس سيادتها القومية قد اذعن لهذا الاختراق بعد فترة، ثم بدأ بعضها يمثّل ولو على مضض ولو بشكل دفاعى أو اعتذارى، مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمة العفو الدولية. وأخيراً نجد البعض يرحب أو حتى يتسابق لاجتذاب هذه المؤسسات عبر القومية للتوطين على ترابه القومى، ولو بشروط هذه المؤسسات وحتى لو استدعى الأمر سنن قوانين تشجعها على ذلك، أو حتى توقيع اتفاقيات خاصة معها لها قوة القانون (مثلما يحدث مع الشركات العملاقة متعددة الجنسية). وفى كثير من الحالات تمنح هذه المؤسسات نفس امتيازات البعثات الدبلوماسية ونفس الحصانات، إن لم يكن أكثر. وليس القصد من ذكر هذا العامل هنا هو البحث فى أبعاده الاقتصادية أو المالية، أو تقييم هذه الأبعاد. وإنما نذكره فى صدد عوامل الترويج والتكريس لمنظومة القيم الثقافية والانسانية التى تصاحب بل وتشكل النظام العالمى الجديد.

5 - تقلص دور الدولة القومية :

الدولة القومية المعاصرة " هى نسبياً حديثة المنشأ كمؤسسة اجتماعية، فتاريخها يعود إلى أوائل القرن السادس عشر، حيث ظهرت على انقاض مؤسسات اجتماعية أصغر (مثل الأسرة الممتدة والعشيرة والقبيلة)، أو مؤسسات اجتماعية أكبر (مثل الامبراطوريات، التى كانت تضم كل منها مجموعة من الشعوب والأقاليم المتباينة). وقد وصل هذا الشكل من أشكال التنظيم السياسى الإنسانى قمته مع حلول القرن العشرين. وأصبحت الدولة هى وحدة التنظيم الدولى والقانون الدولى. وتوسعت الدولة كثيراً فى وظائفها، وخاصة فى دول العالمين الثانى والثالث، فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية. ووصل هذا التوسع إلى أقصاه فى ظل الأنظمة الشمولية والتسلطية. وأدى ذلك فى كثير من الحالات إلى سحق الأفراد وتهميش دور " المجتمع المدنى" (أى المنظمات غير الحكومية).

ولكن تكاثر وتعقيد المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة ظهر أنه أكبر من طاقة الدولة القومية، وبدأت هذه الأخيرة تنوء بهذه المشكلات، ولا تجد لمعظمها حلاً. وبدأت الدولة القومية فى "التقهقر" - أحياناً بشكل منظم، وأحياناً بشكل غير منظم، أحياناً بشكل صريح، وأحياناً بشكل مستتر. ولم يكن الانهيار "المفاجئ" لمعظم الأنظمة الشمولية فى أوروبا الشرقية خلال عامى ١٩٨٩، ١٩٩٠ إلا مثلاً درامياً لهذا التقهقر السريع فى مواجهة المشكلات العاتية.

وقد أدى ذلك فيما أدى إليه إلى عودة "المجتمع المدنى" إلى لعب دور أكبر بكثير مما كان يلعبه خلال العقود الخمسة الأخيرة. وبروز المجتمع المدنى هو فى الواقع أحد علامات وركائز النظام العالمى الجديد أى أننا أصبحنا بصدد بروز دور أكبر للمنظمات الدولية غير الحكومية من ناحية وللمنظمات الوطنية غير الحكومية من ناحية أخرى. وكلا الظاهرتين تقلصان تدريجياً من الدور المألوف للدولة القومية.

ولا يعنى ذلك أن "الدولة" كمؤسسة وكوحدة رئيسية فى التنظيم الدولى ستختفى ولكن كل ما يعنيه الأمر هو أن "الدولة" لن تصبح بنفس القوة والهيأة التى كانت عليها فى السابق. ويعنى أيضاً أن المنظمات والجماعات المحلية غير الحكومية فى كل بلد لن تكون أسيرة لقبضة حكومتها المطلقة وبتعبير آخر، ستظل الدولة قائمة وتلعب دوراً هاماً فى حياة البشر لعدة عقود قادمة على الأقل. ولكنها لن تكون بالضرورة المؤسسة الأكبر والأقوى، والتى لا معقب عليها ولا محاسب لها. أننا بصدد مرحلة سيتم فيها تحجيم الدولة وتعظيم شأن المجتمع المدنى. وفى ذلك بالقطع اعلاء وتدعيم لكل قيم النظام العالمى الجديد الذى تحدثنا عنه فى هذه المحاضرة.

الخاتمة

لا يعنى عرضنا هنا لمنظومة القيم الثقافية والإنسانية فى النظام العالمى الجديد أنها قد استقرت أو ترسخت. فشانها شأن النظام العالمى الجديد نفسه ما تزال فى طور التبلور. كما لا يعنى أن هذه المنظومة القيمية تشق طريقها بسهولة ويسر فى أرض ممهدة. فالتاريخ البشرى ليس من عاداته أن يخلى المسرح تماماً من معدات ونصوص فصل سابق لكى تحل محله نصوص ومعدات فصل جديد. وإنما عادة هذا التاريخ هو أن يترك بعض نصوص ومعدات الفصل القديم تتداخل مع نصوص ومعدات الفصل الجديد. كما أن النجوم والوجوه القديمة تظل ممعنة فى البقاء على خشبة المسرح بنصوصها ومعداتها القديمة ، وتحاول أن تعرقل أو تفسد أو تزامم الوجوه الجديدة بنصوصها ومعداتها الجديدة. وعادة ما تكون لحظات الانتقال ملبئة بالهرج والمرج. وينقسم المتفرجون بين حنينهم إلى القديم الذى عرفوه وتعودوه، وبين تطلعهم ونشوتهم بالجديد الذى لم يعرفوه أو يألفوه.

لقد تعجل جورج فردريك هيجل فى لحظة مشابهة للانتقال عام ١٨٠٦ ، وهو يشهد نابليون يمتطى ظهر حصانه منتشياً فى الشارع الرئيسى لمدينة "بينا" ، بعد انتصاره الباهر فى المعركة التى حملت اسم المدينة. ورغم أن هيجل فقد منزله الذى احترق، ووظيفته فى الجامعة التى أقفلت بسبب المعركة، إلا أنه رأى المعركة رمزا لنظام عالمى جديد يتضافر فيه "العقل والحرية" (Reason and Freedom). لقد رأى فى جيش نابليون جيشاً شعبياً من المتطوعين الأحرار لدولة تقدمية... واعتبر هيجل ذلك اكتمال لغاية وعقلانية التاريخ. لم يدرك هيجل فى تلك اللحظة التى تعجل فيها بهذا الحكم السخى، أن نابليون سيحاكم وينفى بعد ذلك ، وأن فلول الرجعيين والمحافظين من "اعداء التاريخ" أى المناوئين للعقل والحرية سيجتمعون فى فيينا فى غضون تسع سنوات من معركة بينا، لكى يحجموا الوافد الجديد على المسرح العالمى، ويعطلوا مسيرته ويعدلوا الكثير من نصوصه ومعداته... وفى غضون خمسة عشر عاماً من مؤتمر فيينا ورحيل نابليون، التحقت فرنسا - ثورة الحرية والأخاء والمساواة - بصفوف الامبريالية، وغزت الجزائر عام ١٨٣٠، وصالت وجالت فى بقية أفريقيا وآسيا

والكاربيبي. لم يدرك هيجل عندما اطلق حكمه المتعجل مستتبشرا "بدولة العقل والحرية"، أن البشرية ستشهد اتون حربين عالميتين رهيبتين بين "دول العقل والحرية"، لتنافسها على المستعمرات ومناطق النفوذ والأسواق فى سباق محموم تحرم فيه هذه الدول غيرها من شعوب العالم من "العقل والحرية". كأن بالطبع هناك شئ أو أشياء لم تكتمل، حينما أطلق هيجل عبارته المشهورة فى أوائل القرن التاسع عشر.

وربما يكون فرانسيس فوكوياما، الكاتب الأمريكى من أصل يابانى قد تعجل بدوره حينما كتب مقالته الشهيرة فى أواخر ١٩٨٩، بعنوان "نهاية التاريخ"، مبشراً بانتصار نهائى للرأسمالية - الليبرالية على كل ما عداها من مذاهب وانظمة سياسية : الشيوعية، الاشتراكية، الفاشية، لقداعلن أن ما لم يكن قد اكتمل فى عام ١٨٠٦ بعد معركة "يينا" قد اكتمل بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩. طبعاً لم يدرك فوكوياما عندما اطلق هذا الكلام، أنه فى أقل من عام ستنفجر أزمة الخليج، لكى تجر الغرب والشرق والشمال والجنوب معا مرة أخرى إلى مجرى التاريخ، الذى لم ينته، ولن ينته أبداً.

وقد رفع الرئيس الأمريكى جورج بوش، وغبره من زعماء الغرب، شعار "الشرعية الدولية" لتعبئة العالم ضد عدوان صدام حسين على الكويت؛ واعتبر احترام هذه "الشرعية" هى المحك الحقيقى للنظام العالمى الجديد. ولكن السؤال هو إلى أى مدى سيرفع جورج بوش وحلفائه نفس الشعار فى قضايا عادلة أخرى - مثل القضية الفلسطينية؟ وإلى أى مدى سيصر جورج بوش وحلفائه على احترام الشرعية فى هذه القضية كمحك حقيقى آخر لتكريس النظام العالمى الجديد؟ إن الإجابة على هذا السؤال هى التى ستحدد حقيقة ما إذا كان هناك نظاماً عالمياً جديداً بادعاء الإنسانية التى تحدثنا عنها فى هذه المحاضرة، أم أن الامر لا يعدو أن يكون "نبيذاً قديماً فى قنينة جديدة" كما يكون جورج بوش قد تعجل كما تعجل هيجل وفوكوياما من قبله. وربما سيحتاج الأمر إلى جولة أو جولات متتالية من الصراع والنضال حتى يولد هذا النظام العالمى الإنسانى الجديد بالفعل. إن ذلك هو أغلب الظن والله أعلم.

(٢) نحو عقد اجتماعى عربى جديد

كشف الغزو العراقى لدولة الكويت فى ١٩٩٠/٨/٢ - والتداعيات السريعة التى ترتبت عليه، بما فى ذلك تحوله من خلاف بين قطرين عربيين إلى أزمة إقليمية، ثم إلى أزمة عالمية - عن اختلالات عديدة وعميقة فى النظام العربى. ورغم أن هذه الاختلالات لم تنشأ بين يوم وليلة، ورغم أن كثيراً من المفكرين العرب قد أشاروا إليها مراراً وتكراراً منذ سنوات طويلة، إلا أن الغزو العراقى هو الذى فجرها بشكل درامى. ولم يعد ممكناً التغاضى عن هذه الاختلالات أو التلکؤ فى التعامل معها. وإذا كان هناك اجماع دولى وعربى وكويتى على مقاومة الغزو العراقى وتحرير الكويت، فإن هذا الهدف الملح لا ينبغى أن يصرف الشعوب العربية وطلاتها الفكرية والسياسية عن المواجهة العاقلة الحاسمة مع أسباب الأزمة والاختلالات والتناقضات التى فجرتها. ومن هنا ضرورة صياغة عقد اجتماعى عربى جديد، يكون اساساً لنظام عربى جديد أكثر ديمقراطية وعدالة ورخاء وأمناً لكل شعوب وأبناء الأمة.

إن هناك اجماع بين المراقبين العرب والأجانب على أنه مهما كانت الطريقة التى تحرر بها الكويت أو تسوى بها أزمة الخليج، فإن الوطن العربى والشرق الأوسط لن يكونا ابداً مثلما كانا يوم ١٩٩٠/٨/١: فأوضاع المنطقة برمتها سيعاد ترتيبها من جديد، والسؤال الذى ينبغى أن نواجهه جميعاً هو ما إذا كانت إعادة ترتيب هذه الأوضاع ستتم على أيدينا نحن العرب أم ستفعل منا وتتم على أيدي الغرباء، الخصوم منهم والأعداء. ومن هنا نبادر بطرح مسودة هذه الوثيقة "نحو عقد اجتماعى عربى جديد".

لغة خطاب سياسى جديد

إن الانقسام الذى تسبب فيه غزو الكويت وأزمة الخليج، لم يكن فقط انقسام حكومات وانظمة. ولكنه كان أيضاً انقساماً واسعاً بين شعوب الأمة، بل وكان انقساماً عميقاً داخل كل مواطن عربى. وإذا كان انقسام الحكومات والأنظمة ليس بالشئ الجديد على الساحة العربية، فإن الشرخ الذى وقع بين الشعوب العربية وداخل عقول ووجدان المواطنين العرب وعلى هذا النطاق الواسع وبهذا العمق الغائر، هو

بالقطع شىء جديد فى التاريخ العربى الحديث. فعهدهنا بالشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، ومنذ تبلور النظام العربى الرسمى مجسداً بالجامعة العربية فى أواسط الأربعينات، انها كانت تدرك خطوط المعارك بعفوية وتلقائية. وكانت تدرك بحواس استشعارها الداخلية من هم الخصوم والأعداء ومن هم الأشقاء والأصدقاء، وأين الحق وأين الباطل. وكانت دائماً تقف مع الأشقاء والأصدقاء ضد الخصوم والأعداء، ومع الحق ضد الباطل.

ولكن هذه الأزمة اختلط الأمر على الشعوب والحكام والمفكرين والأحزاب والقوى السياسية. وكان من أهم اسباب هذا الاختلاط - وما تبعه من بلبلة فى الإدراك، وانقسام فى المشاعر، وتوزع فى المواقف - هو تردى الخطاب السياسى العربى فى السنوات الأخيرة. فقد غلبت على هذا الخطاب ممارسات دعائية غوغائية، أبتذلت المبادئ النبيلة واستبدلتها بشعارات جوفاء، وصادرت على أى اجتهاد أو خلاف مشروع فى الفكر أو رأى. ووصلت هذه الممارسات الدعائية الغوغائية إلى مستوى حروب الابداء الفكرية والجسدية بين أبناء الوطن الواحد، بل وأحياناً بين أصحاب الاتجاه السياسى الواحد. وأصبحت الساحة العربية نهبا لمن يملكون أقوى أسلحة القمع الداخلى، أو أمضى وسائل الابتزاز الخارجى، أو أعلى أصوات الإعلام الجماهيرى. وأدى ذلك فيما أذى إليه إلى عزوف معظم صفوة المفكرين وشرفاء المثقفين عن العمل العام، أو إجبار بعضهم الآخر على الصمت بتكميم افواههم أو كسر أقلامهم. وأصبحت الجماهير العربية بلا قيادات فكرية وسياسية شعبية أمينة، ومن ثم وقعت هذه الجماهير فريسة سهلة للممارسات الدعائية الغوغائية فتبلد إحساس بعضها، وتبلبل فكر بعضها الآخر، واختلطت المواقف على بعضها الثالث.

وضمن هذا المناخ الدعائى الغوغائى شاعت دعاوى مقايضة بعض المبادئ ببعضها الآخر، واختلاق مفاضلات زائفة بينها. فباسم مطلب شعبى نبيل مثل مطلب الوحدة العربية يتم استخدام القوة المسلحة الغاشمة ضد شعب عربى بأكمله، وبأسم مطلب شعبى نبيل آخر مثل مطلب العدالة الاجتماعية، يتم نهب ومصادرة ثروات قطر عربى بأسره سواء كانت ثروات دول أو ممتلكات مواطنيها. وباسم مواجهة قوى الهيمنة الاجنبية تتم مغامرات أو ممارسات تفتح الأبواب وتقدم المسوغات لهذه القوى نفسها

لكى تخترق الوطن العربى وتدنس ترابه القومى. وباسم التنمية تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب العربية بواسطة أنظمتها الاستبدادية الحاكمة. وباسم تحرير بقعة من الوطن العربى واستخلاص الحقوق المشروعة لشعبها يتم احتلال بقعة أخرى وسلب الحقوق المشروعة لشعب عربى آخر. وهكذا اختلط الحابل بالنابل، وتداخلت وتباينت خطوط المعارك، واضطرب الاحساس الشعبى وتمزق الوجدان العربى. وفى هذا المناخ المضطرب تفتح ملفات وحسابات بعضها مشروع، وبعضها غير مشروع. وفى كل الأحوال تجرى محاولات تسوية هذه الحسابات بطرق تختلط فيها الشرعية الانتهازية، وتستخدم كلمات حق يراد بها باطل، وبواسطة محاسبين يصعب التمييز فيهم بين الشرفاء والادعياء .

لذلك أصبح مطلوباً وبالبحاح أن تسقط وإلى الأبد لغة الخطاب السياسى الغوغائى، وأن نعلى وإلى الأبد لغة خطاب سياسى جديد يحترم عقل الإنسان العربى وأدميته، ويرد الاعتبار لحقوق شعوب الأمة فى تقرير مصيرها واستعادة حرياتها الأساسية .. لغة خطاب سياسى جديد يستوحى كل المطالب الشعبى العربية المشروعة التى تبلورت خلال القرن الأخير، أى منذ فجر النهضة العربية الحديثة، ودوما تجزئة مصطنعة، ودوما مفاضلات زائفة... لغة خطاب ينسجم مع روح العصر ولا يتناقض مع آليات النظام العالمى أو حركة المستقبل الإنسانى.

لقد تبلورت المطالب الشعبى العربية منذ فجر النهضة العربية الحديثة وإلى نهايات القرن العشرين حول محاور ستة تنسجم مع آليات النظام العالمى الجديد ومع حركة المستقبل الإنسانى، وهى :

- الديمقراطية فى مواجهة الاستبداد.
- العدالة فى مواجهة الاستغلال.
- الوحدة فى مواجهة التجزئة.
- التنمية فى مواجهة التخلف.
- الاستقلال فى مواجهة التبعية.
- الأصالة فى مواجهة الاستغراب .

ولأن هذه المطالب الشعبية العربية كلها مشروعة، ولأن كل منها يكمل الآخر، فلا بد أن يترجم الخطاب السياسى العربى الجديد هذه المطالب فى مشروع عضوى واحد لا يتجزأ، ولا يفاضل بينها أو يقايس أى منها بالآخر. فمثل هذه المفاضلات أو المقايضات هى التى أدت وتؤدى إلى تبديد طاقات الأمة، واستنزاف مواردها، وبليلة فكرها، وتوزع وجدانها، دونما تقدم يذكر فى تحقيق أى من مطالبها النبيلة والمشروعة. أن التمسك بهذه المطالب جميعاً ومعاً دون مفاضلة أو مقايضة هو الأساس الصلب لعقد اجتماعى عربى جديد. فمن شأن هذا التمسك بها جميعاً ومعاً ينطوى على روح الموازنة والانصاف فى الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين، بين الأغنياء والفقراء، بين الأقوياء والضعفاء، بين الكبار والصغار من شعوب الأمة وأقطارها. ومن شأن التمسك بها جميعاً ومعاً أن تتقدم الأمة، وأن تصمد فى مواجهة الأعداء والمتربصين، وأن تحتل مكانها المرموق فى النظام العالمى الجديد.

وإذا كان مطلب من المطالب العربية الشعبية الستة لا يحتاج إلى اسهاب أو تبرير، فإن حصاد تجاربنا الماضية وروح العصر وايقاع المستقبل تستدعى أن نعيد تأكيد ما ينطوى عليه كل منها من معان وضوابط وتداعيات للنظام العربى الجديد.

الديمقراطية

إن الديمقراطية تعنى مشاركة الشعوب فى صنع القرار ومحاسبة الحكام فى تنفيذ القرار. وبهذا المعنى المحدد فإن الديمقراطية لم تعد ترفاً سياسياً للصفوة وحدها أو مطلباً للمثقفين وحدهم. لقد أصبحت الديمقراطية حصناً وملاذئاً لكل المواطنين ضد المستبدين والمغامرين والمبذرين وضد العملاء والسفهاء ممن يرثون أو يقفزون على السلطة. وأصبحت الديمقراطية سبيل الجماهير وسلاحها لتحقيق بقية مطالب الأمة فى العدالة والوحدة والتنمية والاستقلال والأصالة، دون أن يحتكرها أو يمتهنها حاكم أو حزب أو فرد أو نظام أو أحد. ولا ينطوى مطلب الديمقراطية على طوباوية أو اوهام فى التوقيت أو الاكتمال. فالتحول الديمقراطى هو عملية جهادية مستمرة. والمهم أن تكون ركناً أصيلاً ضرورياً من أركان العقد الاجتماعى العربى الجديد، وأن تبدأ مسيرتها فى كل اقطار الأمة، حتى وأن تفاوتت سرعتها وتنوعت أشكالها طبقاً

لخصوصيات كل قطر عربي، ما دامت تنطوي في كل الأقطار على مشاركة المواطنين ومحاسبة الحكام.

العدالة

إن العدالة الاجتماعية تعني التكافل بين الأغنياء والفقراء في داخل القطر العربي الواحد وبين الأقطار العربية جمعاء. فضلاً عن أن هذا المعنى التكافلي هو ركن أصيل من أركان الإسلام والإديان السماوية، وهو قيمة إنسانية نبيلة في حد ذاته، فإن دواعي الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية قد جعلت من العدالة التوزيعية ضرورة حتمية. ولا تعني هذه العدالة إعادة توزيع الثروات بشكل حسابي ميكانيكي. وإنما تعني في المقام الأول تكافؤ الفرص، وتعويض المحرومين بسبب صدف المولد في طبقة معينة في نفس القطر، أو في قطر معين في نفس الأمة العربية. ويكتسب هذا المعنى التكافلي للعدالة الاجتماعية خصوصيته في الوطن العربي في ضوء صدف الجغرافيا والديموغرافيا، التي جعلت النفط يتفجر في أقطار بعينها ذات حجم سكاني صغير، ولا يتفجر في أقطار أخرى ذات حجم سكاني كبير. لقد أدت صدف الجغرافيا والديموغرافيا إلى اختلالات هيكلية عميقة، وكان من شأنها أن توجد أقطار عربية يتمتع أبناءها بأعلى متوسط داخل فردي في العالم، وأقطار أخرى ينكب أبناءها بأدنى متوسط دخل فردي في العالم. في الوقت الذي ينتمي فيه هذا وذاك إلى نفس الأمة العربية ونفس الوطن العربي. وليس هنا مجال التفصيل في كيفية احقاق العدالة التكافلية. ولكن يدخل في ذلك تخصيص صندوق عربي اجتماعي تسهم فيه الأقطار المسورة بنسبة معينة من قيمة انتاجها الاجمالي السنوي، ويتم توزيع حصيلة هذا الصندوق طبقاً لمعايير موضوعية مقننة على الأقطار الأقل حظاً، لدعم الخدمات الأساسية للفئات الأقل حظاً في كل منها، وللإسهام في برامج ومشروعات التنمية فيها.

الوحدة

إن الوحدة العربية ستظل مطلباً شعبياً خالداً. فرغم تعثر كل محاولاتها السابقة، إلا أن الاستمرار الدؤوب في هذه المحاولات هو دليل قاطع على خلود هذا المطلب مهما

بدأت رومانيسته. هذا فضلا عن أن أمما عديدة كانت مجزأة إلى وقت قريب اندفعت مؤخرًا إلى إتمام وحدتها القومية، وآخرها فيتنام والمانيا وكوريا. بل أن أمما مختلفة التواريخ والثقافات واللغات، ولكنها متجاورة بدأت منذ سنوات تتجاوز الخصوصيات القومية وتتعالى على الاعتبارات السيادية، وتسير حثيثا على طريق التكامل، تحدها في ذلك عوامل المصلحة الذاتية المستنيرة وإدراكًا منها أن روح العصر تقتضى كيانات اقتصادية عملاقة، ومنها مجموعة الأمم الأوربية ومجموعة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة أمم أمريكا الشمالية. لذلك فإن المطلب العربى الشعبى فى الوحدة أو الاتحاد بين أقطار الأمة لا ينطوى فقط على تسوية حساب تاريخى مع نتاج التجزئة التى أحدثها الاستعمار القديم وكرسها الاستعمار الجديد، لكنه ينطوى أيضاً على ضرورات امنية ودفاعية وتنموية بين أبناء الأمة الواحدة ذات الثقافة الواحدة واللغة الواحدة والآمال الواحدة، وينطوى أيضاً على الانسجام والاستجابة مع روح العصر، عصر التكنللات الاقتصادية - السياسية العملاقة التى يواجه العالم بها القرن الحادى والعشرين. ولكن لأن روح هذا العصر نفسه لم تعد تقبل أو تستسيغ التوحيد القومى بقوة السلاح أو منطق الضم والإلحاق، فإن المطلب الشعبى العربى فى الوحدة لا بد أن يترجم إلى عملية عقلانية تدرجية تتم ديموقراطيا بالرضى والتراضى، وبالاقناع والاقتناع، حتى تتلاشى مخاوف الأقطار الاصغر من الأقطار الأكبر، وحتى تتبدد هواجس الاقطار الاعنى تجاه الأقطار الافقر، وحتى لا يكون التوحيد بالقوة زريعة لتدخل من هم أكثر منا قوة بدعوى الحفاظ على السيادة والشرعية. وقد رأينا مؤخرًا أن توحيد شطرى اليمن وتوحيد شطرى ألمانيا بشكل ديموقراطى سلمى لم يعط مثل هذه الذرائع للاعداء والخصوم والمناهضين. وما دام العقد الاجتماعى العربى الجديد يستند فى ركنين من اركانه الستة على الديموقراطية والعدالة، فإن ركن الوحدة أو الاتحاد بطرق سلمية سيكون شرطاً ونتيجة لاكتمال هذا العقد الاجتماعى. فهى وحدة أو اتحاد يتم على أسس ديموقراطية تحترم حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للشعوب العربية، وللأقليات القومية والعرقية التى تشاركها نفس الوطن ونفس المصير.

التنمية

إن موقع الوطن العربى وموارده البشرية والطبيعية كانت ومازالت تؤهله لتحقيق قفزة تنموية هائلة، لو توفرت الإرادة المستقلة والتخطيط السليم، ولو أطلقت طاقات الإنسان العربى، ورفعت الحواجز والقيود التى تعوق انسياب وحرية انتقال وتكامل عوامل الإنتاج بين أبناء وأقطار الأمة. إن الشعوب العربية قادرة وراغبة فى التواصل والتكامل والعمل والإنتاج أساس تخطيطى قومى مشترك. ولا يعرقل من هذه الرغبة ويقلص من هذه القدرة إلا تعسف الحكومات ونزوات الحكام. فأبناء الأمة العربية ليسوا أقل قدرة أو مبادرة أو إبداعاً من أبناء أمم شرق آسيا التى نهضت بلدانهم نهضة تنموية مبهرة. ويتوفر ركنى الديموقراطية والعدالة داخل كل قطر، ويتوفر التكافل الاجتماعى بين أقطار اليسر وأقطار العسر، لا بد للعرب أن يحققوا نهضة تنموية مماثلة. فثروات العرب الطبيعية فى الداخل وأرصدهم المالية فى الخارج من شأنها أن توفر شروط هذه النهضة. إن التنمية بهذا المعنى تقدم السياج الضرورى للأمن العربى الداخلى والخارجى، وتشيع الحاجات الأساسية للجماهير العربية الواسعة، وتخدم المصالح الذاتية المستنيرة للميسورين من أقطار الأمة وأبنائها. إن التنمية ليست إعادة توزيع الثروات العربية، ولكنها الاستخدام الرشيد الأمثل لهذه الثروات من خلال تخطيط قومى مشترك، يراعى المصالح الذاتية المستنيرة والمزايا المكتسبة لكل قطر، بحيث تتناغم ولا تتنافر مع المصالح القومية الأعم.

الاستقلال

إن الاستقلال السياسى هو مطلب لكل شعب عربى ولكل شعوب الأمة جمعاء. وقد حارب كل شعب على حدة وكل شعوب الامة طيلة القرنين الماضيين من أجل هذا المطلب الوجودى المشروع. ولكن بعد عدة عقود من تحقيق الاستقلال السياسى الأسمى، بات واضحاً لتسعوننا وحكامنا أن هذا الاستقلال بدون قوة اقتصادية عسكرية ذاتية تسنده وتحافظ عليه وتكرسه هو وهم كبير. وقد رأينا خلال العقود القليلة الماضية "استقلال" العديد من أقطارنا يمتهن بالعدوان الأجنبى السافر مراراً وتكرار بسبب ضيقها الاقتصادى .

ثم رأينا أخيراً أن العدوان العسكرى السافر أو السلب والارتهان والابتزاز لم يعد يقتصر على الاغراب الطامعين بل اصبح يشمل الاقرب الطامحين والأشقاء الجشعين. وإذا كانت مواجهة الاغراب الطامعين والأقارب الطامحين للحفاظ على الاستقلال الوطنى لأقطارنا يتطلب "التضامن" فى الحد الأدنى و"التوحد" فى الحد الأقصى، فإن ردع الأشقاء الجشعين هو واجب عربى جماعى حفاظاً على الحد الأدنى من التضامن وتطلعاً للحد الأقصى من التوحد. ولا بد أن يكون ركنا من أركان العقد الاجتماعى العربى الجديد هو تأسيس نظام أمنى عربى أكثر قوة وجدية وصرامة للحفاظ على الاستقلال الوطنى القطرى فى مواجهة الأعداء الطامعين والأقارب الطموحين والأشقاء الجشعين على حد سواء. ويتطلب ذلك قوة ردع عربية قوية تقوم الأقطار الاكثر سكاناً بالاسهام فيها بمعظم الرجال وتقوم الأقطار الاكثر ثراء بالاسهام فيها بمعظم المال. وما دام يتوفر فى العقد الاجتماعى العربى الجديد ركناً للديموقراطية والعدالة، فإن من شأن ذلك الا تستخدم قوة الردع العربية هذه إلا طبقاً للضوابط المتفق عليها مسبقاً، والخاضعة للمراقبة والمحاسبة العربية الشعبية.

إن الحفاظ على الاستقلال الوطنى القطرى ضد الغرب والقريب والشقيق على السواء هو من متطلبات الامن والأمان والاستقرار الداخلى والإقليمى، إلى أن يتم انجاز التوحد العربى بالإرادة الحرة الديموقراطية، ويرضى وتراضى أبناء كل الشعوب العربية بالتزامن أو التتالى. أى أن التوحد العربى يكون، طبقاً لهذا العقد الاجتماعى الجديد، هو نتاج إرادات قطرية ديموقراطية مستقلة، فى الوقت والظروف التى تناسب كل إرادة.

الأصالة

إن الأصالة الحضارية لشعوب الأمة العربية تكمن فى مبادئ الاسلام دين الاغلبية، وفى ثقافة وتراث الاسلام واللغة العربية التى يشترك فيهما كل أبناء الأمة من مسلمين. وإذا كانت مبادئ الإسلام الإلهية ثابتة خالدة، فإن الثقافة والتراث المنبعثان من هذه المبادئ والدائران فى فلكها هما من اجتهادات وابداعات البشر. وينبغى لهذا الفهم الواضح الصريح للشوايت الإلهية الدينية وللمتغيرات الإنسانية الدنيوية ألا

يوضعا أبداً على طرفى نقيض، تستدرج بهما جماهيرنا المؤمنة بفطرتها إلى مفاضلات وثنائيات زائفة تبدد الطاقة وتستنزف ضريبة دماء من العرب المؤمنين جيلاً بعد جيل. فالإسلام دين أغلب العرب وثقافة كل العرب، وهو ركن أساسى من الوجود العربى، وهو شرط ضرورى للحفاظ على الاصاله الحضارية العربية. وكل الأركان الخمسة الأخرى للعقد الاجتماعى العربى الجديد هى استلهام صريح أو ضمنى من مبادئ الإسلام. وبهذا المعنى فإن الإسلام كدين وثقافة، وكركن أصيل فى العقد الاجتماعى العربى الجديد يضع حدا لاستخدامه الانتهازى اللحظى بواسطة المستبدين المغامرين فى أوقات الضيق والشدة ثم امتهانه والتنكيل بأصحابه فى اوقات البهوجة والقوة. وينطوى المعنى الإجرائى لهذا الركن من أركان العقد الاجتماعى العربى الجديد الاقرار الضمنى والصريح بأن الحركات الإسلامية المنادية بتطبيق الشريعة هى جزء لا يتجزأ من القوى الوطنية داخل كل قطر، ومن القوى القومية على مستوى الأمة، ما دامت ملتزمة بأركان هذا العقد، وما دامت تسعى للسلطة من خلال التنافس الديمقراطى السلمى.

إلى الضمائر والطلائع

إن أزمة الخليج التى بدأت بغزو الكويت قد كشفت كل اختلالات النظام العربى الرسمى وكل عورات الحكومات العربية. ولكن تداعيات الأزمة وما صاحبها من شروخ وانقسامات شعبية واسعة قد كشفت أيضاً عن حقيقة مروعة، وهى أنه فى غياب فكر واضح وصوت مسموع ودور هادف للمثقفين العرب كأفراد وجماعات وتنظيمات وأحزاب، فإن الجماهير العربية تجد نفسها بلا أنوار كاشفة وبلا موصلات هادئة، وبلا قيادات ملهمة. ولذلك تقع هذه الجماهير فريسة للاستبداد والغوغائية من ناحية ولمخططات الهيمنة الاجنبية من ناحية أخرى. فعلى كضمائر وكطلائع فى هذه الأمة أن نقدم للجماهير العربية بديلاً جديداً وصادقاً ينتشلها من مغبة الاختيار بين بديلين أحدهما مر وهما الاستبداد العربى الداخلى أو الاستغلال الأجنبى الخارجى.

ونحن على يقين أن الأركان العامة للعقد الاجتماعى العربى الجديد الذى اقترحناه فى الفقرات السابقة هو هذا البديل الصادق الأمين. وحوله يمكن أن تلتقى كل الضمائر والطلائع العربية الشريفة، من أفراد وجماعات وتنظيمات وأحزاب. وندرك

مقدماً أنه لن يلقى أذنناً صاغية من سدنة الاستبداد العربى أو سدنة الاستغلال الأجنبى، وقد لا يلقى ترحيباً فورياً من بعض جماهيرنا التى اعتادت الخطاب السباسى الغوغائى. ولكننا على يقين أن الأغلبية العظمى من أبناء الأمة العربية ستستجيب لمضمون هذا العقد الاجتماعى العربى الجديد، لأنها ستجد فيه الفكر الواضح الملتزم بمطالب الأمة. وستلتف هذه الأغلبية حول القيادات الداعية له. وستنظم فى الحركات الاجتماعية - السياسية المجاهدة لتحقيق أهدافه.

إن الدعوة والحركة والتنظيم هى شروط لازمة لتحويل هذه الرؤية من كلمات ومبادئ إلى عمل وواقع. وهذا قدر وواجب ومسئولية كل الشرفاء من ضمائر طلائع هذه الأمة، مهما اختلفت اصولهم الطبقية، وانتماءاتهم القطرية ومشاريعهم الأيديولوجية. فلنستجب للواجب والمسئولية حتى يستجيب لنا القدر.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

(٣) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

فى الوطن العربى

١ - اطلالة أولى

رغم الأهمية القصوى التى يعطيها بعض أفراد النخبة العربية لقضية الديمقراطية ، إلا أن أغلبية رأى العام العربى لا تشاركهم الالحاح على هذه القضية. ففى أحد الدراسات القليلة المبكرة لاتجاهات رأى العام العربى عام ١٩٨٠ ، جاء الاهتمام بقضية الديمقراطية والمشاركة السياسية فى المرتبة السادسة ، ضمن قائمة تشمل سبعة هموم رئيسية . فقد سبقها فى الوعى العربى هموم أخرى - مثل الخلافات والانقسامات العربية، والصراع العربى الإسرائيلى، ومشكلات التخلف الاقتصادى - الاجتماعى، والهيمنة الاجنبية على مقدرات الوطن العربى، والمسألة الاجتماعية (التفاوت الطبقي الصارخ). وبلغه الأرقام، لم يذكر مسألة الديمقراطية كأحد الهموم الرئيسية سوى ٤, ٥ فى المائة فقط من عينة قومية شملت عشرة أقطار عربية (هى : المغرب ، تونس، مصر، السودان، الاردن، فلسطين، لبنان، اليمن، الكويت، قطر)^(١).

بعد الدراسة المذكورة أعلاه بعشر سنوات، أى فى عام ١٩٩٠ ، سئلت عينة قومية شملت ثمانى عشر قطراً عربياً، عن أهم التحديات المستقبلية التى تواجه الوطن العربى. وضمن ثمانى تحديات رئيسية ، جاءت المسألة الديمقراطية فى المرتبة السادسة. وسبقها فى الترتيب على التوالى : - التحدى الاقتصادى التكنولوجى، والتحديات البيئية - الديموجرافية ، والمسألة الاجتماعىة ، واستمرار التجزئة العربية ، والتهديدات الخارجية (بما فيها التهديد الإسرائيلى). وبلغه الأرقام، لم يذكر المسألة الديمقراطية كتحدى رئيسى سوى ١١, ٠ فى المائة فقط من أفراد العينة^(٢).

(١) انظر سعد الدين ابراهيم : اتجاهات رأى العام نحو مسألة الوحدة . بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ص ٧٩ - ٩٤.

(٢) انظر ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ؟ عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٥ - ١٠٧.

لقد تضاعفت نسبة من وضعوا المسألة الديمقراطية ضمن الهموم أو التحديات الرئيسية للوطن العربي (من ٥,٤ الى ١١,٠ في المائة) خلال عشر سنوات. ولكنها تظل نسبة متواضعة للغاية. وهذا قد يفسر لماذا استمر الاستبداد في اقطارنا طوال هذه السنين. ويفسر أيضاً لماذا تحدث الانتكاسات لمسيرة التحول الديمقراطي حتى في تلك البلدان التي بدأت فيها هذه المسيرة في السنوات الأخيرة.

وما كشفت عنه الدراسات الميدانيتان المذكورتان من تواضع نسبة من يضعون المسألة الديمقراطية ضمن الهموم الرئيسية للوطن العربي قد يكون مدعاة لخبية أمل الكثيرين ممن يناضلون من أجل الديمقراطية. ولكن الأكثر مدعاة لهذه الخيبة هو أنه حتى بين اكثر فئات الرأى العام العربي تعليماً فإن نسبة المهمومين بالتحول الديمقراطي هي بنفس التواضع. ففي الدراسة الثانية التي أجريت عام ١٩٩٠، والتي لم تتراوح فيها نسبة من عبروا عن الهم الديمقراطي كهم رئيسى ١١,٠ في المائة، كان معظمهم من حاملى درجة الدكتوراه (٧٥,٠٪) والماجستير أو دبلومات عليا (١٢,٥٪) او الدرجة الجامعية الأولى او ما يعادلها (١٢,٥٪)^(١).

إننى ابدأ الورقة بهذه الاطلالة التي قد تبدو قائمة حتى أبعد أحد أو هام المثقفين العرب، الذين يتصايحون كثيراً حول الديمقراطية (بما فيهم هذا الكاتب)، أو الذين يعززون غيابها في الوطن العربي إلى انتشار الجهل، والامية، أو إلى تدنى مستويات التعليم بين الجماهير. فحقيقة الأمر أن هناك شيئاً فى الثقافة العربية إما إنه يعادى الديمقراطية صراحة، أو لاً يعطيها أهمية مركزية فى منظومة القيم والمعايير السائدة فى مجتمعاتنا.

وهذه الحقيقة، رغم مراراتها، تدعونا الى مواجهة شجاعة، لا فقط مع أنظمة حكمنا الاستبدادية، ولكن أيضاً مع ينابيع ثقافتنا المعاصرة، التى تجعل جماهيرنا نفسها مهابة لقبول هذا الاستبداد، أو متواطئة فى التعايش معه. بتعبير آخر يستند الاستبداد العربى المعاصر على ركيزتين، أحدهما ظاهرة جليلة وهى الحكام وأنظمة الحكم؛ والثانية مستترة ضمنية وهى الجماهير العربية. وان الركيزتين هما نتاج لنفس الثقافة العامة التى نشأ الحكام والمحكومين فى كنفها.

(١) المرجع السابق، ص ٨٠..

لذلك انتقل فى الجزء الثانى من هذه الورقة إلى المسألة الأم وهى
"الثقافة العربية".

٣ - الإرث الذى نحمله على ظهورنا

فى القصة الخامسة من قصص السندباد، كما وردت فى ألف ليلة وليلة، لما تحطمت سفينة السندباد، وغرق كل من معه، وسبح هو إلى أن وصل مجهداً إلى الشاطئ، وجد نفسه على أرض جزيرة خضراء غناء. فأستبدت به نشوة السلامة وتضرع لله شاكراً. وما أن خطى عدة خطوات حتى صادف شيخاً عجوزاً ولكنه ملبح الوجه يجلس قرب الشاطئ، فأقرئه السلام. ورد الشيخ الملبح الوجه السلام. وسأله السندباد أن يدلّه على طرق ومسالك الجزيرة ومن أين يحصل على طعام وشراب وثوب جديد. فقال له الشيخ أنه مستعد لاصطحابه ومساعدته لكى يجد كل ما يبتغيه، ولكنه كسيح الساقين، ولا يقدر على المشى، فإذا حمله السندباد، فإنهما يبلغان مقصدهما. ورحب السندباد بذلك، وحمل الشيخ على كتفيه، وأمسك الشيخ برأس السندباد، وساقاه الكسيحتان تتدليان حول السندباد فى وهن ظاهر. ولكن ما أن سار السندباد حاملاً الشيخ، حتى بدأ يشعر أن الساقين الكسيحتان للشيخ تقويان تدريجياً، ثم تتحولان إلى ساقين قويتين مثل ساقى الجاموس، وتتشدد قبضتهما على جسم السندباد. وتعب الأخير بعد مدة، وحاول أن ينزل الشيخ بلطف وأدب؛ إلا أن الشيخ رفض النزول، وشدّد من قبضة ساقية حول جسم السندباد. وظل السندباد يدور بالشيخ حول الجزيرة، حتى أرهق تماماً والشيخ يرفض النزول. وهكذا لم يهنأ السندباد بعائد سلامته من الغرق، ولا بثمرات الجزيرة الخضراء الغناء. وفى تعبته ويأسه من التخلص من الشيخ، ومع اشتداد جوعه وعطشه، توقف السندباد عندما يبدو إنه كان حانة مهجورة، وجد فيها أنية مملوءة بشارب احمر، فأنكب عليها يحتسى منها، وانفجرت اساريره، بل وبدأ يضحك من عبثية الموقف الذى وجد نفسه فيه. وتعجب الشيخ وهو ما يزال على ظهر السندباد، وسأله عن سر غبطته المفاجئة، فأخبره بأنها ذلك المشروب الذى يحتسيه، فطلب الشيخ أن يتذوقه، فناوله السندباد قدحا كبيرا منه، وشرب الشيخ وشرب، حتى دارت رأسه، وتخففت قبضة ساقيه حول جسم السندباد، فقذف به من على كتفيه، وطرحه أرضاً. وخوفاً من أن يفيق الشيخ

مرة أخرى، ويجد حيله ثانية لتكبييل السندباد، قام بالاجهاز عليه. وتنتهى القصة الخامسة من قصص السندباد فى ألف ليلة وليلة.

٢ - ١ - محاولات الخروج من زقاق التاريخ :

لقد لخصت هذه القصة لأنها تذكرنى بالارث الثقيل الذى نحمله على ظهورنا، وهو ثقافتنا العربية؛ والتي كان مفروضاً، كأى ثقافة فى أى مجتمع، أن تكون هادينا، ومرشدنا، وملهمنا فى رحلة حياتنا المعاصرة بعد رحلة "التيه" الطويلة فى الظلام، خلال عصور الانحلال، من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر. وفى اللحظة التى بدا لنا فيها أن نهضة عربية جديدة تلوح فى الأفق - مع إعادة اكتشافنا للعالم واكتشاف العالم لنا فى القرن التاسع عشر - إذا بنا نتعثر ونكبوا ومنتكس على طريق التقدم. وكلما قمنا من كبوة أو انتكاسة نستأنف مسيرتنا على الطريق، باغتتنا انتكاسة اخرى، دون أن نتعلم كثيراً شيئاً يذكر. ولأن نمط الانتكاس يتكرر بنفس الطريقة تقريباً، منذ بداية ما أسميناه بعصر النهضة العربية الحديثة، فلا بد أن يكون ذلك راجعاً، فى الجزء الاكبر منه على الأقل، إلى شئى فى ثقافتنا العامة. فمع الاختلاف فى السياق والبلدان والشخص العريية، إلا أن هناك ملامح مشتركة بين تجارب وانتكاسات محمد على، وجمال عبد الناصر، وصادم حسين. فقد بدأ كل منهم بحلم كبير، قد نتفق أو نختلف على قيمته او تفاصيله. واستبد كل منهم بالسلطة، واستنفر الموارد المتاحة له، وعبأها، وحاول أن يخرج بشعبه أو أمته من "زقاق التاريخ" إلى الطريق العام السريع للتقدم. ولكن فى الحالات الثلاث، دهمت كل منهم اول مركبة كبيرة مندفة على هذا الطريق العام السريع، فأجهضت الحلم الكبير، وعاد بطل كل حالة اما جثة هامدة، أو جسماً مشوهاً، مثخناً بالجراح، كأمثولة لأهل الزقاق، حتى لا يخاطروا، أو يسارعوا بالخروج مرة أخرى إلى الطريق العام السريع للتاريخ، ويستمر الحال على هذا المنوال إلى أن تبتهت الذاكرة الجماعية لأهل الزقاق ويظهر بينهم مغامر جديد، بحلم جديد، ويستبد بأهل الزقاق من جديد، مقابل تأكيده لهم باستعادة فردوس مفقود أو الوصول إلى فردوس موعود. ويصدقه أو يمتثل له أهل الزقاق؛ ويرحبون أو يقبلون الصفقة، كما قبل السندباد.

وتوالى قبول هذه الصفقات أو حتى تصديقها، والامتثال لها، وعدم التعلم من تراكم الخبرة التاريخية، هو الذى ينبغى أن نتأمله، ونمعن التفكير فيه والتدبير بشأنه وبتعبير آخر، لابد أن تكون هناك شروط مفقودة فى كل محاولة من محاولاتنا للخروج من الزقاق تحت أعلام أحد مستبدينا الحالمين الطامحين، الذين يوحون لنا، صدقا أو كذبا، أن أحلامهم هى أحلامنا، وطموحاتهم هى طموحاتنا، ومقصدهم هو مقصدنا. لابد أن هناك شيئا أو اشياء فى ثقافتنا العربية، وخاصة الجزء السياسى منها، تورثنا هذه الحلقة المفرغة، التى تتحول الأحلام فيها دائما إلى أوهام أو كوابيس، تدفع الاجيال العربية المتعاقبة ثمنها الباهظ.

٢ - ٢ - الثقافة السياسية العربية :

لقد بدأنا هذه الورقة بخلاصة دراستين ميدانيتين، تفصلهما عشر سنوات، ولكنهما تتفقان فى أن الديمقراطية هى شأن تهتم به أو ترنو اليه قلة قليلة فقط من أبناء هذه الأمة. ولا يعنى ذلك أن الاغلبية ضد الديمقراطية. ولكنه يعنى فقط إنها ليست مسألة ملحة فى قمة أجندة الأغلبية الساحقة من العرب، بما فى ذلك المتعلمين منهم تعليماً عالياً. وهذا يعنى أن تعليمنا النظامى نفسه، وليس مجرد تنشأتنا الاجتماعية العامة، لا تؤكد، ولا تفرس هذه القيمة غرساً متعمقاً فى الوعى أو الوجدان.

فالديموقراطية بمعناها الواسع هى المشاركة فى اتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه. وهذا الثالثوث المعيارى - فى المشاركة والمراقبة والمحاسبة - هو قواعد وسلوكيات نتعلمها او لا نتعلمها فى مؤسسات التنشئة الاجتماعية - من الأسرة إلى المدرسة، ومن الدين إلى الإعلام إلى العمل. و فقط بتعلم هذه القواعد والسلوكيات يكون الفرد مواطناً مهيباً للمطالبة بالديموقراطية وممارستها فى المجال السياسى وعلى مستوى الدولة.

فالشاهد هو أن قيم الطاعة، والولاء، والامتثال يبدأ غرسها فى الأطفال العرب فى نطاق " الأسرة الابوية". التى تحدد فيها السلطة المطلقة على أساس " الذكورة " و"العمر" - أى يصبح أكبر أفراد الأسرة من الرجال هو مرجعية السلطة، ومحتكرها

ومارسها، وله الطاعة والولاء. فإذا لم يمثل الأصغر سناً لذلك، فإنهم يتعرضون للعقاب المادي أو المعنوي، أو كليهما. ولا يحق للأصغر سناً أن يشارك أو يراقب أو يحاسب الأكبر سناً. أي أن سلطة الكبار الذكور هي سلطة مطلقة.

ورغم كل ما يقال في تحديد أهداف المناهج المدرسية العربية، فإن المؤسسة التنشئية الثانية بعد الأسرة، وهي المدرسة تسيير على نفس المنوال في مرجعية السلطة. فمع انتقال الطفل العربي من جو الأسرة إلى جو المدرسة في طفولته الوسيطة (٦ إلى ١٢ سنة) فإنه يجابه بنفس التركيبة التسلطية المطلقة. فهو يتلقى المعرفة دون أن يسأل، وهو يحفظها دون أن يفهمها بالضرورة، أو يفحصها أو ينقدها، وهو يطيع ويمتثل " للمعلم"، ومن المفروض أن يقف له ويحترمه ويبجله، لأن " المعلم كاد أن يكون رسولاً".

وهكذا ينتقل الفرد العربي، منذ طفولته، من مؤسسة تنشئية تسلطية مطلقة إلى أخرى يطلب منه طاعتها، والولاء لها، والامتثال لما يتلقاه منها، دون مشاركة أو مساءلة أو مراقبة، إلى أن يجد نفسه بالغاً في مواجهة الدولة، برئاستها وأجهزتها وإعلامها، ويطلب منه نفس الولاء والطاعة والامتثال، دون مشاركة أو مراقبة أو محاسبة.

وهكذا فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفاعلة في الوطن العربي تقوم بصياغة الفرد العربي بحيث يكون مهيباً لقبول السلطة المطلقة.

ويساعد على فعالية المؤسسات التنشئية العربية (من الأسرة إلى المدرسة إلى الدولة) في غرس قيم ومعايير الطاعة والولاء والامتثال، عدة آليات متشابكة، منها:

غلبة الوظيفة المحافظة في الثقافة العربية :

لكل ثقافة عدة وظائف تشمل الحفاظ على القيم والتقاليد والتراث، ومن ثم على الهوية الحضارية؛ وتشمل تطوير القيم والمعايير والسلوكيات بحيث يتكفح حاملوا هذه الثقافة مع متغيرات بيئتهم الداخلية والخارجية. الوظيفة الأولى تضمن الاستمرارية المجتمعية، والوظيفة الثانية تضمن التقدم المجتمعي. الوظيفة الأولى تتطلب التلقين والحفظ والاستظهار والمحاكاة. والوظيفة الثانية تتطلب التحليل

والنقد والمساءلة والمغايرة والإبداع والابتكار. والثقافة الصحية القوية هي التى توازن بين هاتين الوظيفتين. ولكن الشاهد هو أن الثقافة العربية المعاصرة تغلب الوظيفة الأولى على الثانية. وتجسيم ذلك فى طرق التربية، والتعليم، والإعلام فى الوطن العربى. فحتى حينما تأخذ الثقافة العربية المعاصرة بالعلم الحديث، فإن ذلك يتم من خلال قوالب تلقينية محافظة، وليس من خلال أساليب تحليلية مجربة. وحينما تستعير الثقافة العربية منتجات التكنولوجيا الحديثة، فانها لا تتبنى ولا تستبطن روح هذه التكنولوجيا، بقدر ما تقتنيها لتكريس ممارسات المحافظة.

٢ - ٢ - ١ - غلبة الوحدة على التنوع فى الجماعة:

يتصل بالملمح السابق - أى غلبة الوظيفة المحافظة على الوظيفة الابداعية، غلبة نزعة الوحدة الظاهرية على نزعة التنوع الحقيقية. فالثقافة العربية عموماً والسياسية خصوصاً تتوجس من التنوع خوفاً من الفرقة. ويؤدى بها ذلك أحياناً إلى الحفاظ على وحدة شكلية أو إجماع سطحي، بينما تؤدى فى الواقع إلى تكريس انقسام باطنى. ولذلك شهدت حقبة عديدة من تاريخنا العربى - الإسلامى آليات وممارسات ادت إلى عكس المقصود أو المراد. فقد كان القصد من إقفال باب "الاجتهاد" والاكتفاء " بالإجماع" هو الحفاظ على وحدة الأمة وشرعها الحنيف. ولكن ذلك أدى فيما أدى إلى تكلس عقل الأمة، وتجميد تطورها وأضعاف جسمها الاجتماعى - الاقتصادى، حتى أصبح هزيباً بلا قدرة على مقاومة التحديات الداخلية والخارجية عند أول اختبار حقيقى. ولأن الواقع العربى كان وما يزال متنوعاً فى الحقيقة (بيئياً واجتماعياً وعرقياً ودينياً) فإن افتعال التجانس أو ادعائه أو الاصرار عليه خوفاً من الفرقة أو الفتنة، يؤدى إلى تغذية عوامل الفرقة والفتنة تحت السطح أو من خلف الستار.

٢ - ٢ - ٣ - الاعتمادية المفرطة للفرد على الجماعة:

ولأن الفرد تتم تنشئته بلا استقلالية تذكر فى التفكير والشعور والسلوك، فإنه لا بد أن يعتمد فى هذه الامور على مرجعية الجماعة خوفاً من الخطأ وطلباً للأمان. وفى هذا الصدد كثيراً ما ينكر الفرد نتائج تجربته الذاتية مهما كانت حقيقية إذا

اختلفت مع الشائع أو الراجح في الجماعة. وتبدأ هذه الاعتمادية على الأسرة، كجماعة مرجعية أرثية، إلى أن تصل إلى الدولة كجماعة مرجعية سياسية. وتصبح الدولة، وبالإحدى النظام السياسى، أو بالدقة رأس هذا النظام هو المرجعية الأولى والأعظم. وعليها يعتمد الفرد فى كل شىء تقريباً - بدءاً من تحديد المشاعر، والمواقف وانتهاء بتحديد الاحتياجات والتوقعات. وتتجلى هذه الاعتمادية المفرطة فى مظهرين، أو نمطين شائعين فى الثقافة السياسية العربية المعاصرة - نمط التعظيم والتقدیس لمرجعية السلطة، ونمط الالتماس والتظلم والدعاء تجاه هذه المرجعية. فاحترام السلطة سرعان ما يتحول إلى هيبة ثم إلى خوف، ثم إلى تعظيم وتقديس. ومن ثم يتلاشى تدريجياً توقع المساءلة والمطالبة إلى ممارسة الالتماس والتظلم. أى تنتهى الاعتمادية المفرطة إلى قبول، أو التهيؤ لقبول السلطة الاستبدادية المطلقة. ويصبح كل أمل الفرد هو أن يكون الاستبداد "عادلاً"، حين يلتمس أو يتظلم. فإذا لم تستجب هذه السلطة إلى التماسه أو تظلمه فإنه يدعو عليها، حقيقة أو مجازاً، سلطة أعلى أو أقوى منها لتنتصر له أو تنصفه منها.

ولا يعنى ذلك أن الفرد العربى يقبل هذه السلطة الاستبدادية عن طيب خاطر. فى غالب الظن هو فقط يمتثل، أو يذعن لها سطحياً وظاهرياً، ولكنه نادراً ما يتمرد عليها خوفاً من العقاب الصارم. فهى ليست سلطة مطلقة فقط ولكنها أيضاً متسلطة، ولا تخضع لمعايير مقننة فى استخدام العنف، ولا رقيب عليها أو رادع لها الا سلطة أقوى منها، وهو ما لا يملكه أى فرد، وما لا تملكه معظم الجماعات، وإنما تملكه فى الغالب قوة خارجية. وفى حالة الدولة التسلطية لا يملك من حد جبروتها إلا قوة أجنبية.

٢ - ٣ - التنافر بين الشكل والمضمون فى الثقافة العربية :

وبسبب كل الملامح والآليات المذكورة اعلاه فى الثقافة العربية، انتشرت ممارسة ما اصبح معروفاً فى تراثنا باسم "التقية". وعكس ما يظن من أن "التقية" تقتصر على طائفة دينية بعينها، فواقع الأمر أنها تشيع تدريجياً ومنذ نعومة الأظفار بين كل أبناء المجتمع العربى، وإن كان بدرجات متفاوتة. فهى الوجه الآخر لاستبدادية السلطة فى المجتمع العربى - من الاسرة الابوية إلى المدرسة إلى الدولة التسلطية.

والتقنيات فى أبسط تعريفاتها هى التظاهر سلوكيا بغير ما هو مبطن عقليا ووجدانيا، وذلك اتقاء لغضب وعقاب مرجعية السلطة.

ومن هنا فى مظاهر الطاعة والولاء والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة هى فى الغالب مظاهر شكلية سطحية، تخفى ورائها أو تحتها مشاعر ومواقف مغايرة. لذلك فإننا نصح بصدد نسبة كبيرة من افراد المجتمع يبدون ممثلين فى الظاهر، ولكنهم معترضون فى الباطن. ومن هنا مظاهر التناقض والتناقض العديدة فى المواقف والسلوكيات العربية. فالأطفال والمراهقون العرب قد يحفظون ويرددون، ولكنهم لا يفهمون ولا يستوعبون ؛ وقد يبدون كما لو كانوا يدرسون ويحصلون، ولكنهم لا يتعلمون ولا يفقهون. وهم ككبار قد يبدون كما لو كانوا يعملون ولكنهم فى الغالب لا ينتجون. وهم كمواطنين، قد يبدون كما لو كانوا يؤيدون النظام ولكنهم عليه ناقدون ؛ وكما كانوا يحبون الحاكم ولكنهم له كارهون.

ولكن كل هذا الارث الثقافى الذى نحمله على ظهورنا ويكبل حركتنا، ويجعلنا دور فى حلقات خبيثة، ويمنعنا من الاستفادة من تراكم الخبرات التاريخية الخاصة بنا وبغيرنا، ليس قدرأ محتوماً. فيمكننا أن نتحلل من أعبائه دون أن نجهز عليه تماماً. كما فعل السندباد بالشيخ. ولعل الوعى بكل ما ذكرناه اعلاه حول الثقافة العربية هو أحد شروط الخروج من هذه الحلقة المفرغة. كما أن هناك بذور مؤسسية جنينية يمكن تنميتها كشرط آخر للخروج من هذه الدائرة الخبيثة. وهذه الاخيرة هى ما سنسطلع على تسميته " بالمجتمع المدنى"، ونتناوله فى القسم الثالث من هذه الورقة.

٣ - ١ - فى تعريف المجتمع المدنى :

لأغراض هذه الورقة، ينتقى الباحث مجموعة من القيم والمعايير والسلوكيات والمؤسسات، التى يمكن إجمالها فى مفهوم واحد هو مفهوم " المجتمع المدنى"، تمييزاً له عن مفهوم " الفرد" من ناحية، ومفهوم الأسرة من ناحية ثانية، ومفهوم " الدولة" من ناحية ثالثة.

والمجتمع المدنى هو مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وغير الإرثية وغير الحكومية، التى ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة المجزية فى الحياة العامة.

وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني للفرد هو شكل تنظيمى وسيط وبديل ومكمل تجاه " المؤسسات الارثية " من ناحية، ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى. والمؤسسات أو التنظيمات الإرثية (Pimordial Organizations) هي تلك التي ينتمى إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له في هذا الإلتواء المبكر أى هامش من حرية الإختيار. وأول هذه المؤسسات هي الجماعات القرابية - مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة. ولكن التنظيمات الارثية تشمل أيضاً الجماعة العرقية والطائفية والمذهبية والدينية. ولأن هذه التنظيمات الارثية سابقة لأى مؤسسات أو تنظيمات اجتماعية أخرى في تلقيها للفرد وتعاملها معه، ولأنها هي التي تقدم له الرعاية وتقوم بتنشئته المبكرة، فإنها تنطوي على ألفة وحميمية هائلة بالنسبة للفرد. وفي ظلها وكنفها يشعر بالانتماء الأول، ولها ومن أجلها يشعر بالولاء أما مؤسسات الدولة فهي تنظيمات حكومية رسمية قانونية تعاقدية، تنشأ لإدارة المجتمع وضبط سلوك الافراد فيه على أسس عامة من المفترض أن تكون موضوعية أو غير ذاتية أو " لا شخصية". ولهذا المؤسسات وحدها حقوقاً سيادية، على كل من يعيش على اقليمها المعترف به، بما في ذلك الحق القانونى فى استخدام المنح، والمنع، والقوة، والعنف كآليات للضبط الاجتماعى.

وبين هذين النوعين من المؤسسات (الارثية والحكومية) تقع تنظيمات "المجتمع المدني" فى مكان وسط. فبعكس المؤسسات الارثية هي تنظيمات ينضم إليها الأفراد طواعية، وان كان ذلك بشروط ضمنية أو صريحة (مثل العمر أو التعليم أو المهنة أو موافقة بقية الاعضاء). ولكنها مثل المؤسسات الإرثية من حيث أنها تهتم بأعضائها مباشرة - رعاية وحماية وتكريسا لقدراتهم ومشاركتهم فى الشئون العامة. وهي تقترب من التنظيمات الإرثية من حيث مستوى الألفة والحميمية، بحكم أنها أضيق نطاقاً وأقل حجماً من مؤسسة الدولة. ورغم أنها تشترك مع هذه الأخيرة فيما يتعلق بوجود قواعد وضوابط تعاقدية عامة، الا إنها تختلف عن مؤسسة الدولة فى أنها لا تمتلك حقوقاً قانونية لاستخدام القوة والعنف تجاه اعضائها. ولعل غياب هذا الملمح فى تنظيمات المجتمع المدني هو الذى يجعل الفرد فيها اقل إحساساً بالخوف أو الرهبة أو التوجس، وأكثر إحساساً بالالفة والأمان.

إن هذه الوسيطة لتنظيمات المجتمع المدني هي التي تعطيها امكانيات هائلة في تعويض الأفراد عن افتقاد بعض وظائف المؤسسات الارثية وخاصة الاسرة) من ناحية، وهي التي تقدم سياجاً مخففاً أو ممتصاً لسطوة وجفاء قرارات وسلوك الدولة من ناحية ثانية.

وأهم من هذا وذاك لموضوعنا، هو أن تنظيمات المجتمع المدني تقوم، أولاً، بعملية تفاوضية مستمرة في التوفيق بين المتطلبات التنافسية لكل من المؤسسات الارثية والمؤسسات الحكومية تجاه الفرد. وتقوم، ثانياً، بالاسهام في تعظيم مهارات وقدرات اعضائها للمشاركة في الشئون المجتمعية العامة. ودورها التفاوضي - التوفيقى هو تعبير آخر عن تقليص التوتر والصراع بين الافراد، وبين الجماعات وبعضها البعض، وبينها وبين الدولة. اما دورها في تعظيم المهارات والقدرات للمشاركة في الشئون المجتمعية فهو تعبير اخر عن دورها في "التنمية" والتحول الديمقراطي.

٣ - ٢ - المجتمع المدني وإعادة الاعتبار للفرد فى المجتمع الحديث :

تحدث مفكروا القرن التاسع عشر عن " المجتمع المدني " ليشيروا إلى التنظيمات الاجتماعية خارج جهاز الدولة، أو التي لا يسيطر عليها جهاز الدولة بشكل ظاهر أو مباشر. ورغم أن ماركس قد قصر هذا المفهوم على أولئك الذين يشاركون في "العملية الإنتاجية" فقط، أى على الطبقتين العاملة والبرجوازية، إلا أن معظم العلماء الاجتماعيين، يستخدمون المفهوم للإشارة إلى التنظيمات التطوعية غير الحكومية، التي تشمل الاحزاب، والنقابات، والاتحادات والروابط، والجمعيات والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط.

والذى يهمنا فى هذه الورقة لموضوعنا هو كيف يمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دوراً فى عملية التنمية عموماً، وكيف يمكن أن يسهم فى كسر الحلقة المفرغة الخبيثة التى اشرنا اليها فى نهاية القسم الثانى من الورقة.

ويدعم من هذا الدور هو طبيعة المجتمع المدني، كتكوين وسيط بين المؤسسات الارثية، وفى مقدمتها العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة من ناحية، ومؤسسة الدولة من ناحية ثانية.

وبداية فإن العضوية فى التكوينات الارثية وفى مؤسسة الدولة هى عضوية غير اختيارية. فرغم الاختلاف فى درجة الدفء والالفة والوجدانية بين المؤسستين، الا أن الفرد لا خيار له فى عضويتهم. فهو يولد فيهما، وهما مفروضتان عليه. وفى مجتمعنا العربى تتميز المؤسستان بدرجة عالية من التسلط وتوقع الطاعة والولاء والامتثال، حتى وان اختلفت آليات ممارسة هذا التسلط او استنفار هذه التوقعات. اما تنظيمات المجتمع المدنى فهى اساسا تكوينات تطوعية، وينضم الافراد اليها لاشباع حاجات اجتماعية - بدءا من المصالح المادية او المهنية، وانتهاء بالرغبة فى الانتماء وتحقيق الذات.

وهذه الطبيعة التطوعية - الاشباعية- لتنظيمات المجتمع المدنى هى سر قوتها الكامنة فى اصلاح ما تفسده الاسرة او الدولة أو ما تقصر فيه المؤسسات الاجتماعية الاخرى تجاه الفرد. فالفرد ينضم اليها وينشط فيها بملأ ارادته. وهو يقلص من نشاطه فيها او حتى يتركها او يستقيل منها حينما يشاء، وخاصة اذا لم تحقق له ما يريجه او يتوقعه من مصالح او احتياجات. وهذا ملمح لا يتوفر فى المؤسسات الارثية، ولا يتوفر فى مؤسسة الدولة. كما أن العادة هى أن الفرد يكون قادرا على الانضمام لأكثر من تنظيم تطوعى، واحيانا يمكن أن يختار بين اكثر من تنظيم من تنظيمات المجتمع المدنى تؤدى نفس الوظيفة. وهذا ملمح اخر لا يتوفر للفرد فى المؤسسات الإرثية.

٣ - ٣ - دور المجتمع المدنى فى التحول الديموقراطى :

بتعبير آخر تتميز تنظيمات المجتمع المدنى بدرجة أعلى من السيولة والمرونة، وبهامش أكبر من الحرية فى دخول وخروج الأفراد منها. ولذلك فإن هذه التنظيمات حريصة على أن تكون "جاذبة" و"جذابة" لاعضائها. وفى ذلك تستخدم آليات الاقناع والترغيب. وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتمع المدنى فى التأثير على سلوك أعضائها، ومن ثم قدرتها الكامنة على غرس قيم وسلوكيات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة.

□ فأولاً، ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة فى عدد من مجتمعات العالمين الأول والثالث أن تعدد العضوية فى تنظيمات المجتمع المدنى ترتبط طردياً بارتفاع القدرة على التحكم فى السلوك الانجابى، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وفرص الحراك الاجتماعى إلى أعلى (Upward social)، ومستوى الانتاجية. وطبعاً قد يكون من الصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية فى هذا الترابط. ولكن تظل معاملات الارتباط هذه دليلاً على أن هناك شيئاً ايجابياً يحدث للأفراد، وسلوكياتهم مع انضمامهم لتنظيمات المجتمع المدنى.

وربما يمكن القول أن عضوية هذه التنظيمات تعطى الفرد احساساً بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع، فى بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدراً، ولو متواضعاً، من الشعور بالامان الجماعى فى مواجهة الدولة؛ وتتيح له عدداً أكبر من فرص الارتقاء الذاتى.

□ وثانياً، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدنى تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية. فبحكم ما تنطوى عليه من حرية نسبية فى تنظيم الاجتماعات والحوار، والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشيح والانخراط فى الحملات الانتخابية، والتصويت، ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدراً من الثقافة السياسية لا يتاح لهم عادة فى نطاق الاسرة العربية أو المدرسة أو العمل فى الوطن العربى. لذلك ففى الحالات القليلة التى يتاح فيها قدر من الحرية السياسية فى المجتمع الأكبر، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الأكثر تهيؤاً للاستفادة من هذا القدر من الحرية المتاحة. وحتى حينما لا يتاح هذا القدر فإنهم يطالبون به، ويحرصون على توسيعه باضطراد.

□ وثالثاً، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدنى هى التى تحصن الفرد ضد سطوة الدولة من ناحية، وحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى. فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدراً أكبر من الحماية فى حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الانسانية - المدنية أو الاقتصادية أو السياسية. كما أن هذه التنظيمات تقن السلوك الاحتجاجى لأعضائها فى مواجهة الدولة. أى إنها تدير

الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفاً فيه بشكل سلمي منظم - حتى لو لجأت للاضراب والاعتصام والتظاهر والمقاطعة. وهذا بعكس فئات المجتمع الأخرى، غير المنخرطة في تنظيمات للمجتمع المدني، والتي حين تعبر عن سخطها أو إحباطها فإنها تفعل ذلك بشكل عشوائي عنيف تأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير. أي إنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قياداً على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغربة الاحتجاجات العشوائية الغوغائية العنيفة. وبنفس هذا المعنى فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لنزعات التطرف الفكري والسلوكي.

□ ورابعاً، فإن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تملأ الفراغ الذي يترتب على تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها، أو تعوض ولو جزئياً من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية والإنتاجية. ولعل هذا الدور، تحديداً، هو الأكثر التصاقاً وظهوراً ونحن بصدد الحديث عن عملية التنمية في التسعينات. فقد أصبحت الدولة العربية غير قادرة على الاستمرار بأجهزتها في التنفيذ المباشر لبرامج ومشروعات التنمية، مثلما كان الحال في العقود الثلاثة التالية للاستقلال. لقد شحت موارد الدولة القطرية، وتراكمت ديونها، وترهلت أجهزتها، وتصلبت معظم شرايينها. وأصبحت الدولة القطرية ليس فقط عاجزة عن حل مشكلات المجتمع بل أصبحت أيضاً في حاجة إلى من يساعدها على حل مشكلاتها.

□ وخامساً، لوحظ في عدد من الحالات التي اختفت فيها مؤسسة الدول مؤقتاً في بعض البلدان العربية، بأن الذي ملأ الفراغ السياسي - الاجتماعي هو تنظيمات المجتمع المدني وبعض المؤسسات الأثرية (مثل العائلة والعشيرة والطائفة). وقد رأينا ذلك بشكل درامي في حالتى لبنان (١٩٧٥ - ١٩٩٠) والكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١)، وبشكل أخف في حالة السودان (منذ عام ١٩٨٣).

خاتمة

إن الجديد الذى حاولت هذه الورقة أن تؤكد أنه هو أن التكوينات الارثية ومؤسسة الدولة العربية قد تعشرتا تعشراً شديداً خلال العقود الثلاثة الأخيرة فى الإضطلاع بدوريهما فى مجال التنمية الحقيقية الشاملة، بما فيها التحول الديمقراطى. واجتهدنا فى إبراز أن "الفريضة الغائبة" أو الضلع المفقود من أضلاع مثلث التحول هو "المجتمع المدنى" فهو الذى يكمل نواقص التكوينات الارثية ومؤسسة الدولة فى الوطن العربى. ولكن منظمات المجتمع المدنى نفسها لن تنمو أو تزدهر إلا إذا رفعت الدولة القطرية عنها يدها وقبضتها، وسمحت لها بأن تقوم بدورها ووظائفها المرجوة لمستقبل الوطن العربى. فإذا لم تفعل الدولة ذلك طواعية، وهو الأرجح، فإن على منظمات المجتمع المدنى أن تجاهد وتصارح من أجل حريتها فى التنظيم والحركة. وبذلك تشد بقية المجتمع معها الى أعلى، وتحقق من خلال ذلك أحد أهم شروط التنمية والتحول الديمقراطى .

وضمن منظمات المجتمع المدنى فى الوطن العربى تأتى النقابات المهنية كمرشح أول لقيادة الجهاد من أجل التحول الديمقراطى . فبحكم أنها تضم فى عضويتها اولئك الذين يمثلون عصب العملية الإنتاجية - الخدمية - التنظيمية الحديثة فى المجتمع العربى المعاصر، فإنه حتى أكثر الانظمة استبدادا لا يمكن أن تستغنى عن دورهم . لذلك فإن هذه الأنظمة قد تحاول وسائل الاختراق والهيمنة والترغيب، وحتى الرشوة لقيادات النقابات المهنية ؛ ولكنها لا تستطيع القضاء عليها كلها أو قهرها جميعاً .

وضمن النقابات المهنية، تأتى نقابات المحامين كراس الحربة الأكثر صلابة والأصعب كسراً فى هذا الجهاد . وذلك لأسباب ثلاثة على الأقل. أولها ، أن مهنة المحاماة من أول المهن الحديثة ظهروا فى المجتمعات العربية منذ عصر النهضة الحديثة؛ ونقابات المحامين هى أقدم وأرسخ النقابات المهنية ، وبالتالي من أقدم وأرسخ منظمات المجتمع المدنى على الإطلاق . وثانياً، لأن طبيعة التدريب لهذه المهنة وممارساتها تجعل من الحق والعدل والحرية قيماً أصيلة يتم غرسها مبكراً فى أبناء المهنة. وثالثاً ، لأن معظم المشتغلين بهذه المهنة هم الأقل اعتمادية على الدولة

والأكثر استقلالاً عن الحكومة فى كسب أقواتهم؛ ومن ثم فإنهم يتمتعون بهامش نسبى أكبر من حرية التعبير والتنظيم والحركة. ولهذه الأسباب الثلاثة، وغيرها فإن المحامين يكونون هم أكثر المضارين فى ظل الأنظمة الاستبدادية، وهم أكثر المستفيدين فى ظل الأنظمة الديمقراطية. لذلك فليس مستغرباً أنهم فى ظل النوع الأول من الأنظمة قلما تتاح لهم مناصب قيادية فى المجتمع، بينما فى ظل النوع الثانى من الأنظمة فإن معظم هذه المراكز القيادية تكون من نصيبهم. وفى البرلمانات الغربية، مثلاً، فإن نسبة المحامين تتراوح بين ٥٠,٠ و ٧٠,٠ فى المائة. وفى المجالس الوزارية للبلدان الديمقراطية تصل نسبتهم إلى حوالى ٦٠,٠ فى المائة.

إذن بحكم المصالح والمبادئ فإن تنظيمات المجتمع المدنى عموماً، والنقابات المهنية خصوصاً، ونقابات المحامين بشكل اخص هى المنوطة بقيادة التحول الديمقراطى فى الوطن العربى. بل اخاطر بالذهاب أكثر من ذلك للقول أن دورها فى هذا الصدد هو الأقوى والأكثر حيوية من الأحزاب السياسية العربية. فهذه الأخيرة ما تزال فى السياق العربى المعاصر يافعة للغاية فى بعض الأحيان، أو هى غطاء حديث لتكوينات ارثية قديمة فى أحيان ثانية (عائلية أو قبلية أو طائفية)، أو تسلطية استبدادية فى بنيتها الداخلية فى أحيان ثالثة. بينما تنظيمات المجتمع المدنى تقوم على المصالح والمبادئ، وبذلك فإن عضويتها تمتد عبر كل التكوينات والولاءات الارثية التقليدية (الأسرية والعشائرية والطائفية والعرقية والجهوية).

والخلاصة هى أنه إذا كان للعرب أن يخرجوا من زقاق التاريخ إلى الطريق السريع العام للتقدم الإنسانى، وإذا كان لهم أن يظلوا على هذا الطريق العام دون أن تدهمهم مركباته المندفعة، فلا بديل ولا خيار إلا بالديموقراطية. وحتى إذا كان من اكتشفوا ذلك لا يتجاوزون فى الوقت الحاضر إلا حوالى ١١,٠٪ فى المائة من أبناء الأمة، فإن على هذه القلة من الصفوة أن تقود وتبشر وتمارس الديمقراطية فى تنظيماتها المدنية الحديثة. وان تكون تنظيمات المجتمع المدنى هذه هى القاطرة أو المحرك لبقية مجتمعنا العربى الأكبر فى عملية التحول الديمقراطى. فلم تعد الديمقراطية ترقاً سياسياً نستمتع به، بل هى أصبحت ضرورة للخروج من زقاق التاريخ إلى طريق التقدم، طريق القرن الحادى والعشرين، طريق المستقبل.

(٤) الثقافة العربية وتحديات المستقبل

(أ) ١ - فى معنى الثقافة :

رغم التداول الواسع لمصطلح " الثقافة " إلا أن المفهوم يظل غامضاً فضفاضاً، يستخدمه المتخصصون والعامه ليعنوا به أشياء شتى . وليس هذا وقف على العرب؛ حيث نجد أن هذا الاستخدام المتفاوت والمتشتت لمفهوم " الثقافة " يكاد يكون قاسماً مشتركاً اعظم فى معظم المجتمعات، ومنها المجتمعات الغربية ، التى دأبنا نحن العرب المحدثون على اعتبارها احد مرجعياتنا الأساسية .

وليس لهذا الاستخدام المتفاوت والمتشتت للمصطلح من علاج. إلا أن يحدد الكاتب بقدر معقول من الوضوح والاتساق التعريف الذى يقصده وينوى الالتزام به . وهناك على الأقل معنيان أو استخدامان رئيسيان للمصطلح بين المتداولين له من العرب والغربيين ، احدهما استخدام متسع ، والثانى استخدام ضيق .

○ المعنى المتسع " للثقافة " ، هو ذلك الذى يستخدمه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية ، ويقصدون به " اسلوب الحياة فى المجتمع، بكل ما ينطوى عليه ذلك من إرث مادى ومعنوى حى ، قابل للاستخدام والتطوير، من أجل تسهيل التواصل والتعامل بين أبناء المجتمع ، وإضفاء المعانى على حياتهم ، وتأكيد هويتهم المتميزة".

○ المعنى الضيق " للثقافة " ، هو ذلك الذى يستخدمه بعض المفكرين وأجهزة الثقافة الرسمية فى كثير من الدول ، ومنها البلدان العربية ، ويقصدون به فقط " الأنشطة الإبداعية المتميزة فى الآداب والفنون الأدائية والتشكيلية، من شعر وقصة ورواية ومسرحية، ومن موسيقى وغناء وتمثيل ، ومن رسم ونحت وتصوير ، وما يرتبط بهذه كلها من نقد وتوثيق وترجمة ، وما إلى ذلك".

ولأننى أنتمى إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، فإننى فى هذه الورقة استخدم مصطلح الثقافة بالمعنى الأول الأكثر إتساعاً؛ والذى يحتوى على المعنى الأضيق ، وبالطبع لا يصادر عليه، ولكنه يتجاوزه .

(أ) ٣ - فن وظائف الثقافة :

ينطوى المعنى الواسع للثقافة ، كما اوردناه فى الفقرة السابقة ، على تحديد ضمنى لوظائف الثقافة. ومع ذلك لا بأس لأغراض هذه الورقة من الإشارة الصريحة لعدد من هذه الوظائف، حتى نستبين بناء على ذلك التحديات التى تواجه الثقافة العربية حاضراً ومستقبلاً .

○ وظيفة الحفاظ على الموروثات. فالموروثات تمثل الذاكرة التاريخية الجماعية التراكمية لأى مجتمع . وكما أن الفرد فى أى مرحلة من مراحل حياته هو نتاج لخبرات مراحل سابقة من هذه الحياة ، وهى التى تضى عليه قسما شخصيته المتميزة ، فكذلك المجتمعات. وقد دأبنا فى السنوات الاخيرة الى الإشارة إلى هذه الوظيفة فى ادبياتنا وحواراتنا ، بمفهوم " الأصالة".

○ وظيفة التطوير للموروثات . فأى ثقافة حية لا بد أن تسمح بقدر من التغيير والتطور لعناصرها المادية والمعنوية ، بحيث تساعد مجتمعها على التكيف والنمو والازدهار. فإذا لم تؤد الثقافة هذه الوظيفة فانها تحكم على نفسها وعلى مجتمعها بالتدهور والزبول ، أن لم يكن بالانهيار أو الاندثار . وكما أن الفرد مطالب بأن يتغير ويتطور عما كان عليه اباه ليتكيف مع مستجدات لم توجد فى حياة أبيه، فكذلك الثقافة. وقد دأبنا فى السنوات الأخيرة على الإشارة الى هذه الوظيفة من وظائف الثقافة، فى ادبياتنا وحواراتنا، بمفهوم " الحداثة" أو " المعاصرة" .

○ وظيفة التعبئة والإلهام . بحكم ما تنطوى عليه الثقافة من أنظمة رمزية للتواصل والتفاعل بين أبناء المجتمع الواحد أو الأمة الواحدة ، فإن أحد وظائفها هى التعبئة والإلهام . " التعبئة" بمعنى أن يستجيب كل المنتمين اليها إلى نفس "المثيرات" (Stimulations)، من القصيدة إلى الأغنية ، ومن الامثال والحكم والأقوال المأثورة إلى الإحساس بالمخاطر والتحديات والأمنيات . "والإلهام" بمعنى استنفار المشاعر والوجدان من أجل تحقيق وجود أو مستقبل أفضل .

(أ) ٣ - منظومة القيم والمعايير والمدركات :

إذا كانت " اللغة" بمعناها الرمزي الواسع هي عجلة الثقافة وأدواتها في الاتصال والتفاعل بين أبناء المجتمع الواحد، فإن منظومة القيم والمعايير والمدركات هي مضمون ولحمة الثقافة .

○ والقيم (Values) هي المثل العليا والأهداف المجتمعية التي يفرسها المجتمع في أبنائه منذ الصغر، صراحة أو ضمناً، بمختلف أساليب ووسائط التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة ، الدين ، الإعلام، وغيرها). ويقدر ما يكون هناك إجماع على هذه المثل والأهداف، بقدر ما يكون هناك من توحيد عقلائي واتساق وجداني بين أفراد المجتمع وشرائحه الرئيسية . وبالطبع يمكن أن يكون هناك خلاف أو اختلاف حول هذه المثل والأهداف بين مختلف الشرائح الاجتماعية ، وهو الأمر الذي يعطى مجالاً للصراع الثقافي في نفس المجتمع . ولكن حتى في هذه الحالات يظل هناك قدر أدنى مشترك من المثل والأهداف بين هذه الشرائح جميعاً. وهذا القدر المشترك هو الذي يبقى على التواصل بين هذه الشرائح ، حتى وهي تعبر عن خلافاتها وتدير صراعاتها . كما أن هذا الحد الأدنى المشترك من المثل والأهداف هو الذي يرسم "الحدود الفاصلة" بين أبناء ثقافة معينة وأبناء الثقافات الأخرى .

○ والمعايير (Norms) هي قواعد السلوك والوسائل المقبولة اجتماعياً في سعي الأفراد لتحقيق المثل والأهداف المجتمعية التي ارتضاها المجتمع . ومن هنا ارتباط مجموعة المعايير بنسق القيم في نفس المجتمع . ويقدر ما يكون هناك حد أدنى من الاجماع على القيم ، ينبغى أن يكون هناك حد أدنى من الاجماع على المعايير (أى الوسائل وقواعد السلوك) المرتبطة بهذه القيم والدائرة في فلكها . فإذا كان هناك خلاف أو اختلاف على تحديد نسق القيم ، فعادة ما يكون هناك خلاف أو اختلاف بالضرورة على نسق المعايير المرتبطة بها.

○ والمدركات (Perceptions) هي محددات الالتقاط أو الانتقاء الحسي والذهني لما يتساقط على الأفراد من مؤثرات ومثيرات. فليس كل ما يتساقط مثلاً، على شبكة العين تتم رؤيته ؛ ولا كل ما يتساقط على طبلة الاذن يتم سماعه . وهذه

المحددات الانتقائية للادراك هي نتاج مباشر أو غير مباشر لما استبطنه الفرد من قيم ومعايير. ومرة أخرى، بقدر ما يكون هناك من حد أدنى من اجماع على القيم والمعايير يكون هناك اتساق في نسق المدركات، والعكس صحيح .

(أ) ٤ - ثقافة الأنا وثقافة الآخر :

لكل مجتمع ثقافته الخاصة ، بالمعنى الواسع لهذا المصطلح كما نستخدمه في هذه الورقة . وكما أن لكل جماعة " حدودا سياسية " ، فإن لها أيضاً " حدوداً ثقافية " . وأسهل معيار للتعرف على الحدود الثقافية هو " اللغة " ، فهي وعاء وعجلة الثقافة . ولا تتطابق حدود السياسة دائماً مع حدود الثقافة . فرغم تعدد الحدود السياسية في الوطن العربي، مثلاً، إلا أن بلدانه العشرين تجمعها ثقافة عامة واحدة، هي الثقافة العربية. ويمكن أن يكون العكس صحيحاً، أي أنه في اطار نفس الحدود السياسية لدولة واحدة ، قد توجد أكثر من ثقافة عامة . وهذا ما يشار اليه عادة باسم "المجتمعات التعددية" - مثل سويسرا والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا والهند ونيجيريا ، وغيرها .

ولكن القصد من هذه الفقرة في المقدمات، هو لإشارة إلى علاقة الثقافات ببعضها البعض - تفاعلاً وتحاوراً وتنافساً وتوتراً وصراعاً. فنادرًا ما يوجد في عالم اليوم ثقافة منعزلة تماما عما يحيط بها من ثقافات. بل أكثر من ذلك فإن أحد أسباب اندثار الثقافات في الماضي هو عزلتها الكاملة أو اخفاقها الفادح في التكيف مع متغيرات عصرها . فالعزلة والجمود هما السببان الرئيسيان للتدهور ثم الاندثار الثقافي . والاندثار الثقافي لا يعنى بالضرورة الإبادة الجسدية لحاملي هذه الثقافة، وإنما يعنى أساساً إبادة أسلوبهم المتميز في الحياة وتبنيهم لأسلوب أو أساليب أخرى، وبكل ما يترتب على ذلك من إبادة لخصوصية منظوماتهم القيمية - المعيارية - الإدراكية ، وتبنيهم لمنظومة أو منظومات أخرى .

ومن هنا فبقدر ما يحرض المجتمع على حدوده الثقافية، أي حماية " ثقافة الأنا " فلا بد له من التفاعل وادارة العلاقات مع الثقافات الأخرى، بما يجنبه العزلة والجمود .

وهذه دائما معادلة صعبة، فالانفتاح الثقافى الزائد له أيضاً محاذيره، ومنها خطر الاجتياح والابتلاع لثقافة معينة بواسطة ثقافة أخرى. لذلك يصبح أحد التحديات أمام أى ثقافة هو أحداث موازنة بين الانفتاح الثقافى على " الآخر " دون خطر الاجتياح والابتلاع وبين الحفاظ على جوهر " الأنا الثقافية " دون عزلة أو جمود يؤدى إلى التدهور والاندثار .

والقصد من المقدمات الأربع السابقة لمصطلح الثقافة، كما نستخدمه فى هذه الورقة ، ثم الحديث عن وظائف الثقافة ، ومنظومة القيم والمعايير والمدرجات، و"الأنا الثقافى" و"الآخر الثقافى" هو التمهيد للحديث عن اشكاليات الثقافة العربية المعاصرة، وأجندة التحديات التى تواجهها فى العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وكانت معظم هذه التحديات مطروحة علينا منذ سنوات عديدة . ولكن التحديات قد تضاعفت ، واعيد انها تضاعفت ، خلال العام المنصرم ، أى منذ بداية أزمة الخليج .

ب - إشكاليات الثقافة العربية

تشكو الثقافة العربية المعاصرة من عدة اشكاليات، نشير هنا إلى بعض ما يرتبط منها بموضوع هذه الورقة فقط .

(ب) ١ - الاختلال بين وظائف الثقافة العربية :

لأن الثقافة العربية من أرسخ الثقافات فى العالم ، ولأن موروثاتها المكتوبة والشفوية التى تراكت على مدى الفين من السنين هى موروثات هائلة، فقد اولينا نحن العرب للوظيفة " الحفظية " معظم جهودنا على حساب الوظيفة "التطويرية" أو " التحديثية" وعلى حساب الوظيفة " الشعبوية - الالهامية" .

ولهذا الاختلال الف وجه ووجه . فمن التربية والتعليم الى الاتصال والاعلام ، تحظى هذه الوظيفة بنصيب الاسد . فالتلقين والتقليد والاستظهار والنصية هى آليات ومظاهر واضحة لهذه الوظيفة الحفظية المتضخمة تضخما مرضيا (باثولوجيا) للثقافة العربية . ويحضرني للتدليل على ذلك ، إذا كان ثمة حاجة الى دليل، مشهدين شائعين ، احدهما مصرى فلكلورى ، والآخر عربى محدث .

المشهد المصرى الفلكلورى هو مشهد " السبوع " لاي مولود جديد . ففى احتفال اعطاء اسم للمولود فى اليوم السابع بعد الميلاد ، يدور الأهل والأصدقاء فى أرجاء البيت يدقون ويلقنون المولود وهو فى لفافته ، بأن " يطيع كلام ابيه وليس كلام أمة " (إذا كان ذكرا) ، ويعكسون الآية إذا كان المولود انثى (أى يلقنونها بأن تطيع كلام أمها وليس أبيها). ويتكرر اسلوب التلقين هذا عند نهاية الحياة مع دفن الشخص المتوفى ، حيث يقف على رأس القبر احد المشايخ ليخبره بماذا يفعل وماذا يقول حينما يأتى الملائكة لحسابه عن سلوكه فى الحياة . وبين لحظة الميلاد والوفاة لا يكف المجتمع عن تلقين الفرد ماذا يقول وماذا يفعل فى اى موقف . ولا يهم كثيرا فى عملية التلقين هذه مدى اتساق مضمونها مع " الحقيقة " أو الواقع العملى . فالمضمون فى هذا التلقين هو صيغ نمطية محفوظة مسبقا ، ويرجى منها تقليص هامش الخطأ أو المخاطرة أو عواقبهما .

أما المشهد العربى المحدث فهو النمطية شبه الميكانيكية فى تعامل وسائل الاعلام الجماهيرية مع " الانباء " ومع " الحقيقة " . فالانباء " الهامة " ، سواء فى عناوين الصحف أو رؤس نشرات الاخبار ، هى دائما انباء رئيس الدولة ومن يليه فى هرم السلطة ، وليس احداث المجتمع والعالم الهامة . فحتى إذا قامت حرب عالمية ثالثة ، فأغلب الظن أن يكون ذلك هو النبأ الثانى بعد نبأ يتعلق برئيس الدولة ، مهما كان هذا الاخير تافها (أقصد النبأ وليس رئيس الدولة) . ولأنه لا يهم عن أى دولة عربية أو عن اى رئيس نتحدث ، فإن هذا المشهد لا بد أن يكون نتاجا أو تجسيما لنمط ثقافى عربى عام . ويمكن أن يقال نفس الشئ عن تعامل وسائل الاعلام العربية مع " الحقيقة " . فمفهوم " الحقيقة " عندها هو مفهوم مغرق فى نسبيته وانتقائيته وتحيزه . فالحقيقة عند وسائل الاعلام العربية هى ، أولا ، ما يسر الحاكم ، أو على الاقل ما لا يغضبه ، وهى ، ثانيا ، يمكن أن يسر المحكومين أو ما يبيقيهم واهمين أو نائمين أو حالين . وفى كلا الحالين لا يهم وسائل الاعلام العربية أن يكون هناك ارتباط أو اتساق بين " الحقيقة " كما توصلها هذه الوسائل وبين الواقع التجريبى المعاش . ولأن وسائل الاعلام العربية الرسمية كلها من المحيط الى الخليج تتعامل مع " الحقيقة "

بنفس الطريقة ، فلا يمكن أن يكون الامر محض صدفة ، بل هو لابد أن يكون نتاجا أو تجسيما لنمط ثقافى عربى عام .

إن هذا النمط الثقافى العربى هو فى نهاية المطاف تكريس وتضخيم للوظيفة الحفظية أو المحافظة للثقافة العربية المعاصرة . ولأن المحال ذهنى للأفراد ليس بلا حدود ، فإن تضخم هذه الوظيفة المحافظة لابد أن يكون على حساب وظائف الثقافة الاخرى ، وخاصة الوظيفة المحافظة لابد أن يكون على حساب وظائف الثقافة الاخرى ، وخاصة الوظيفة " التطويرية " أو " الابداعية " أو " التجديدية " . وهذه الاخيرة تقوم على " النقد " و"المغايرة" و"المبادرة" و"المخاطرة" . وهذه سمات لا تظهر أو تزدهر ما دام " التلقين " هو السمة الغالبة فى التنشئة الاجتماعية وفى التربية والتعليم . ولا يسمح التلقين المستمر بهامش الحرية الضرورى للنقد والمغايرة والمبادرة والمخاطرة . وهذه هى احدى الاشكاليات الرئيسية فى الثقافة العربية المعاصرة . وهى اشكالية تعيش معنا منذ العصور الوسطى الاسلامية ، التى يقال أن باب " الاجتهاد " قد اقبل فى اثنائها . وربما تفسر هذه الاشكالية ما يوصف به " العقل العربى " من دائرية رتيبة ، وما يوصف به " الزمن العربى " من تكرارية غير تراكمية . فسيادة " النصوص " (Texts) على " الظروف " (Contexts) هو تعبير اخر عن هذه الاشكالية. فالنصوص الثابتة أو الجامدة قد اكتسبت بحكم الحفظ والتكرار ما يشبه القداسة، وعلا شأنها على مقتضيات الظروف الواقعية المتغيرة . وضمن مقتضيات هذه الظروف المتغيرة الحاجة الى المرونة والتكيف والابتكار والابداع . ولكن لأن هذه الوظيفة من وظائف الثقافة لم تمارس منذ عدة قرون ، فقد اوشكت اعضائها على الضمور فى ثقافتنا العربية .

ب- ٢- اشكالية التناقض بين منظومات القيم والمعايير والمدركات :

كما ذكرنا فى مقدمات هذه الورقة ، تمثل منظومة القيم والمعايير والمدركات العمود الفقري المضمونى لاي ثقافة. وكما نوهنا ايضا لابد أن يكون هناك حد ادنى من الاتساق المضمونى الداخلى فى كل من منظومة القيم ، ومنظومة المعايير ، ومنظومة المدركات ولا بد أن يكون هناك حد أدنى من الاتساق العضوى بين المنظومات

الثلاث إذا كان للثقافة أن تنهض بوظائفها الرئيسية في " الحفاظ " والتجديد " و"الالهام" بشكل متوازن .

وأحد اشكاليات الثقافة العربية المعاصرة هي إنعدام الاتساق الداخلى فى داخل كل منظومة ، وانعدام الاتساق العضوى بين المنظومات الثلاث . ففى منظومة القيم ، هناك خليط من المثل والاهداف المتضاربة أو المتناقضة ، بعضها من موروثات الماضى وبعضها الثانى من ضرورات الحاضر ، وبعضها الثالث من نتجات الوافد . ومن حيث المبدأ يعتبر الماضى والحاضر والوافد روافد مشروعنة لتغذية النسق القيمى لأى مجتمع معاصر . ولكن الاشكالية فى الثقافة العربية هي أن هذه الروافد لا تصب فى نفس المجرى الرئيسى العام ، أو فى نفس الاتجاه المتدفق لهذا المجرى . ومن ثم لم يتم تنقية كل رافد منها عند المنبع ، ولم يتم تعديل أو هندسة الاتجاه الذى يمكن أن يغزى به كل منها نفس المجرى الرئيسى العام . لذلك تكونت بحيرات أو برك أو مستنقعات حول أو قرب هذا المجرى الرئيسى العام ، حتى اوشكت أن تضيع حدود ومعالم هذا الاخير . ولأن منظومة القيم هي التى تحدد منظومة المعايير والمدركات ، فقد وقع للمنظومين الاخيرتين نفس التششت والتناقض . وظهر العديد من انساق معيارية وادراكية فرعية بلا اتساق داخلى فى كل منها وبلا ارتباط عضوى بينها وبين منظومة (أو منظومات) القيم السائدة .

وحتى لا يظل الكلام مجردا ، فاننا نضرب مثالا لهذه الاشكالية بعملية التنشئة الاجتماعية للاجيال العربية الجديدة فى بعض بلدان الوطن العربى . فى المنظومات القيمية العربية هناك مثل واهداف معلنة كتأكيد الهوية العربية والحفاظ على الأصالة وهناك مثل واهداف اخرى - ربما غير معلنة - كالشراء والاقتناء لكل ما هو عصري ومريح . وقد تقاطعت هذه القيم عند تربية الاطفال، فأفرزت ظاهرة الاستعانة بمربيات اجنبيات يتولين تشكيل عقول ووجدان وسلوك الاطفال العرب . وقد جاء نتاج ذلك تشويه ، ربما غير مقصود ، لفسية وشخصية وخيال جيل من الاطفال العرب ذهنيا ووجدانيا وسلوكيا ولغويا ، حتى باتت هويتهم الوطنية والقومية فى خطر داهم .

ويرتبط بذلك المحاولة المفتعلة فى بعض الاقطار العربية بالتوفيق بين منظومة قيم الاصاله ، ممثلة فى التراث ؛ ومنظومة قيم المعاصرة ممثلة فى العلوم الحديثه والتكنولوجيا المتقدمه . ولأن عملية التوفيق هذه ينقصها الخيال والابداع فقد نتج عنها نظامان تعليميان متوازيان - هما " التعليم الدينى 'والتعليم العصرى . وافرد كل منهما مشقف مختلف نوعيا فى مناهج التفكير والتدبير واساليب الادراك ، ودوما تفاعل عضوى تراكمى بينهما . بل ونشأت بين هذين النوعين من المثقفين العرب فجوة ، سرعان ما تحولت الى جفوة ظاهرة أو مستترة . وهنا تبرز احد اخفاقات الثقافة العربية كأداة تواصل وتفاعل بين شريحتين هامتين من شرائح المجتمع العربى ولأن اشكالية الاتساق الداخلى فى منظومات القيم العربية السائدة ، يواكبها بالضرورة نوعا من الفوضى الذهنية والشلل الاجتماعى . من ذلك مثلا أن منظومة قيم الاصاله ، ممثلة فى الدين والتراث ، تركز معاييرها على آليات الحفظ والاستظهار بينما تركز معايير منظومة قيم المعاصرة ، ممثلة فى العلم والتكنولوجيا ، على النقد والتحليل والتجديد . ولكن الذى يحدث فى السياق الثقافى العربى الحالى هو أن معايير وآليات منظومة قيم الاصاله تستخدم كثيرا فى منظومة قيم المعاصرة - كأن يستخدم الحفظ والاستظهار فى التعامل مع العلوم الحديثه ، بدلا من آلياتها المنطقية وهى التحليل والنقد والابتكار . لهذا تفقد قيم المعاصرة ، حينما نتبناها ، الكثير من فاعليتها ، ولا تؤتى العائد المرجو منها فى تطوير الواقع وفى احداث التقدم . ويتعبير اخر ، فإن منظومة قيم المعاصرة ، يتم تبنيها تبنيًا شكليًا صوريًا ، لأننا نحمد أو نهمل أو نسقط المعايير التى ينبغى أن تصاحبها - أى النزعة نحو التحليل والنقد والتجديد والابتكار .

ب-٣- اشكالية التناقض بين "الانا" و "الآخر" :

منذ بداية عصر النهضة العربية الحديثه فى القرن التاسع عشر الميلادى ، والمثقفون العرب يواجهون اشكالية التعامل مع " الآخر الغربى " . فقد امتد العداء السياسى مع هذا الآخر الغربى الى عداء ثقافى بين الكثيرين من هؤلاء المثقفين العرب . وفى نفس الوقت لم يتبلور هذا العداء السياسى - الثقافى مع " الآخر الغربى " إلى قطيعة كاملة أو حتى جزئية . بل ظل التعامل والتفاعل معه قائما حتى بين اكثر من يجهرون نحوه

بهذا العداء . أى أن العلاقة ظلت قائمة ولكنها مشوهة سياسيا وثقافيا ونفسيا . فهى علاقة يختلط فيها الازدراء بالحب ، والكراهية بالاعجاب .

فلم يتم ، مثلاً ، تقويم معظم لمفردات هذه العلاقة ، أو الفصل المفهومى بين " السياسى " و"الثقافى" فى العلاقة مع الآخر الغربى " ، وادارة كل منهما بشكل عقلانى رشيد ، حتى لاغراض المنافسة أو الصراع . وبدلا من ذلك ظل الخطاب العلنى الرسمى والايديولوجى معنا فى عداوته لهذا " الآخر " ، بينما الممارسات والسلوكيات نحوه تتراوح بين " الحيادية" و"الجابذية" . وقد اسهمت هذه الازدواجية المتناقضة بين (الخطاب والممارسة) نحو " الآخر" الى بلبلة فكرية ونفسية لا على مستوى الصفوة الثقافية ، التى بدأت هذه الازدواجية وتعايشت معها ، ولكن على مستوى الفئات الاعرض فى وسط الهرم الاجتماعى وعند قاعدته.

وبتعبير اخر لم تقدم الثقافة العربية المعاصر مفاهيم متسقة أو متناغمة لأبنائها حيال " الآخر الغربى" ومن ثم اختلطت وتنافرت " مدركاته" ومواقفه واتجاهاته نحو هذا " الآخر" . ولأن " الآخر " هو الوجه المضاد " للانا" الحضارية ، فإن ما يصيب المدركات العربية نحو " الآخر " من اختلاط وتنافر تصيب ايضا هذه المدركات نحو " الانا" . فالنزعة الى تضخيم قوة " الآخر" يواكبها عند من يضخمونه نزعته نحو المبالغة فى دونية " الانا" ، وهو ما نشير اليه احيانا "بعقدة النقص" نحو الاوربى أو الغربى عموما . والعكس صحيح . فالنزعة نحو تضخيم " الانا" ينطوى فى نفس الان على تقليص " الآخر" ، أو الخط من شأنه وقدراته ، وعدم اتخاذ الاحتياطات المناسبة فى تقدير قوته .

وبتعبير آخر لا حل لهذه الإشكالية إلا بمراجعة واعادة تقييم " الآخر" بشكل موضوعى ، دون الافراط أو المبالغة فى التضخيم من شأنه عما هو فعلا ، أو التحقير والاستهانة به . والصيغة الحضارية المطلوبة فى هذا الصدد هى السعى نحو " الندية الثقافية " والتوازن فى مدركاتنا عن " الآخر الغربى" . وتنطوى هذه الصيغة فى نفس الان على التوازن فى مدركاتنا عن " الانا الثقافية العربية " . دون مبالغة تصمنا بوصمة " الشوفينية" ، ودون إمعان فى جلد الذات والدونية التى تكسر فينا عقدة النقص.

وتنقلنا هذه الملاحظات من الواقع الحالى إلى مستقبل العلاقة بين الأنا الثقافية العربية و"الآخر الغربى"، بل و"الآخر العالمى". فإذا كنا، نحن العرب قد صمدنا أو تعاشنا بتعثر شديد مع الإشكاليات الثلاث، التى ذكرناها اعلاه، طوال القرنين الأخيرين، فمن غير المحتمل ان نستطيع الاستمرار على هذا المنوال فى القرن الحادى والعشرين . فنحن بالفعل فى بدايات نظام عالمى جديد له سماته وقسماته وقوانين حركته وآلياته التى لم نألف معظمها من قبل . بل إن لهذا النظام العالمى الجديد ابعاده الثقافية، وفى قلبها نظام قيمى جديد، لا بد ان نستوعبه ونعد ثقافتنا العربية والحاملين لها من البشر، لكى يتفاعلوا ويتعاملوا مع مفردات هذا النظام القيمى الجديد .

والذى ينبغى للصفوة الثقافية العربية ان تواجهه بشجاعة هو حقيقة ان معظم مفردات نسق القيم الوليد فى النظام الجديد، قد تبلورت على أيدي "الآخر الغربى" ومن الشجاعة أيضا ان لا نقف منها موقفا رافضا أو عدوانيا أو دفاعيا بسبب هذه الحقيقة . بل المطلوب منا، نحن العرب، ان نأخذ المبادرة فى فحصها وتبني مفرداتها الأنسانية - العالمية فعلا، بل ونصر على ان يلتزم "الآخر الغربى" بهذه المفردات، ولا يكون انتقائيا فى معايير تطبيقها، كما يفعل الآن فى عالم السياسة والاقتصاد. فلنستعرض، أولا، مفردات أو مبادئ النظام القيمى العالمى الجديد.

ج - النظام القيمى العالمى الجديد :

ذكرنا فى مقدمات هذه الورقة ان هناك نظاما قيميا لكل مجتمع (value - system)، يحدد الغايات والأهداف المرغوبة اجتماعية ؛ وكما ان هناك نظاما معياريا (normative - system) ينبثق من نظام القيم ويحدد لافراد المجتمع، كتابة أو عرفا، الوسائل وقواعد السلوك المقبولة لتحقيق الغايات والأهداف المرغوبة . وكذلك الامر فى النظام العالمى . وكما أن هناك درجات متفاوتة من الالتزام بالقيم والمعايير فى المجتمع الواحد، فهناك أيضا درجات متفاوتة من الالتزام بهذه القيم والمعايير العالمية . وليس المهم الآن الخوض فى مسألة تفاوت درجات الالتزام مجتمعيا أو عالميا . المهم ان هذه القيم والمعايير تصبح بمثابة "المرجعية العامة" التى يحتكم الناس إليها، أو يحاولون الاقتراب منها .

ومن القيم التي اصبحت جزءاً من المرجعية العالمية يمكن أن نذكر ما يأتي :

ج- ١ - قبول مبدأ النسبية الثقافية (Cultural Relativism)

ويعنى هذا ان كل ثقافة قد نشأت وتطورت لاشباع الحاجات المعنوية والمادية لابناء مجتمعها . ومن ثم لا توجد " ثقافة " افضل من ثقافة اخرى، وان كان يمكن بالطبع الحديث عن ثقافات اكثر تعقيدا وتركيبا من ثقافات أخرى، أو تصنيف هذه الثقافات طبقا لغلبة العناصر المادية فيها على العناصر الروحية، وما إلى ذلك . ولكن في كل الاحوال اصبحت هناك نزعة قوية في الابتعاد عن الاحكام التفضيلية في تقويم الثقافات، وهى النزعة التى كانت غالبا تخفى ورائها اتجاهات عنصرية . وقبول مبدأ النسبية الثقافية يترجم عن نفسه فى مظاهر عديدة فى العقود الأخيرة - ومنها احترام المنظمات الدولية الرسمية وغير الحكومية فى ممارساتها لمفردات الثقافات غير الغربية، وذلك فى محاولة واضحة للحد من سطوة الثقافات الغربية التى هيمنت على النظام العالمى إلى منتصف القرن العشرين . ويدخل فى ذلك اعتماد لغات ومراعاة اذواق ثقافات العالم الثالث - مثل العربية والصينية والاسبانية . وقد اصبح قبول مبدأ النسبية الثقافية الآن جزءاً من مبدأ اكثر عموميا وهو قبول " التعددية " فى كل مناحى الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وكما قبل مبدأ التعددية الثقافية على المستوى العالمى، فإن قبوله يتكرس الآن على المستوى المجتمعى فى تلك البلدان التى انكرته أو حاولت طمسها بطرق تعسفية . ويدخل فى ذلك الاعتراف بالاقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية فى داخل نفس الدولة، وحق كل منها فى تنمية ثقافته الخاصة دون ان يترتب على ذلك فقدان أى من حقوقها المدنية والسياسية، أى ضمان الحق فى " التنوع مع المساواة والإندماج" (Different but equal and integrated)، وذلك تمييزا لهذا المبدأ عن مبدأ الفصل القومى أو العنصرى (apartheid) وشعاره " المساواة مع الانفصال " (Equal but separate) والذى ينتهى فى الممارسة عادة إلى الانفصال مع التمييز والتفرقة، أى "الانفصال مع عدم المساواة" (Seperate and unequal).

ج-٢- قبول مبدأ الاطلاقية الإنسانية (Human Universalism)

ولأول وهلة يبدو هذا المبدأ كما لو كان نقيضا لمبدأ النسبية الثقافية . ولكن واقع الامر انه "بمشابه الوجه الاخرة للعملة" . فهو يعنى انه رغم التنوع والاختلاف الثقافى والقومى، الا ان هناك رقعة واسعة، وتزداد اتساعا، تلتقى فيها كل الثقافات والقوميات من حيث الاهداف، مثل اهداف البقاء (survival) والنماء (-develop) ment والحرية (liberty) . وهذه الاهداف الثلاثة معاً أصبحت تمثل المضمون الحقيقى "للتقدم" (progress) . والجديد فى هذا الأمر هو الادراك المتزايد أن هذا التقدم لم يعد "معادلة صفرية" (zero - sum equation) - كما ساد الادراك، والممارسة بين الدول إلى وقت قريب جدا - بمعنى ان تقدم مجتمع (أ) ينطوى على تأخر (ب) أو (ج)، أو ان تقدم مجموعة متحالفة أو متجاورة من الدول يكون على حساب مجموعة اخرى من الدول، وهكذا . وكما سنرى بعد قليل، كان الوعى بالاطخار الجسيمة التى تهدد كل الدول والمجتمعات عاملا حاسما فى قبول هذا المبدأ . وتراوحت هذه الاخطار من امكانيات الهلاك النووى إلى امكانيات تدمير البيئة، مروراً باخطار المخدرات والامراض الجديدة والارهاب والجوع . فمن طبيعة هذه الأخطار أنها عابرة للثقافات والقوميات، ولا يمكن مواجهتها بفعالية فى نطاق الدولة القومية الواحدة فهى تخترق الحدود وتكسر قيود "السيادة الوطنية" بمعناها التقليدى المعروف.

ج - ٣ - قبول مبدأ التوفيقية (Reconciliationism)

مع قبول مبدئى النسبية الثقافية والاطلاقية الإنسانية، كان لابد ان تنمو تدريجيا قيمة أو مبدأ ثالث وهو " التوفيقية " Reconciliationis التى تنطوى على رفض أى ادعاء باحتكار " الحق " أو " الحقيقة " للذات الفردية أو الجماعية وانكار ذلك على افراد اخرين أو جماعات اخرى . وقبول التوفيقية معناه الاعتراف " بالآخر" وبامكانية ان له بعض "الحق"، أو انه يمتلك بعض "الحقيقة" . وقبول هذا المبدأ يعنى سقوط " الواحدية" فى الامور الأنسانية والمجتمعية والدولية، ويعنى التوقف عن اباداة " الاخر" جسدياً أو فكرياً، ويعنى التهيؤ للتفاعل أو التفاوض مع " الاخر " من اجل الوصول إلى المشترك أو المتبادل سواء كان " حقا " أو " حقيقة" - أى التوفيقية بين

"الأنا" و"الآخر". وهذه عملية سيرورة مستمرة، ولا تعنى دائما المساواة الحسابية الميكانيكية بين "الأنا" و"الآخر" فى كل علاقة أو تعامل، ولكنها تعنى الإنصاف فى التعامل (fair play) بين الاطراف المتفاعلة أو المتعاملة . ومن قبول مبدأ التوفيقية تتفرع ممارسات عديدة، يجرى الترويج لها فى السنوات الاخيرة، بحيث توشك ان تصبح جزءا من نظام معيارى عالمى . من ذلك مثلا احلال مبدأ "المفاوضات بدلا من المواجهات" (Negotiation instead of confrontation)، وتوازن المصالح بدلا من توازن المخاوف" (Balance of intrests not balance of fears)، و"التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية"، و"التوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة"، و"التوازن بين الدولة والمجتمع المدنى" - وما إلى ذلك من توفيقيات جديدة لا حصر لها تحل كل يوم محل الاستقطابيات التقليدية المطلقة فى الفكر والقيم والمعايير والممارسات .

ج- ٤- قبول مبدأ التكافلية (Mutual Solidarity)

من القيم الجديدة فى النظام العالمى الذى ينبثق فى المرحلة الراهنة هو قبول مبدأ التكافلية بين الاقوياء والضعفاء، بين الاغنياء والفقراء، بين المحظونين والمنكوبين . ولأن هذا المبدأ قد بدأ قبوله بشكل مقنن، بتجاوز ممارسات البر والاحسان، فى عديد من المجتمعات منذ القرن التاسع عشر، فقد أصبح قبوله بين المجتمعات امراً ممكناً فى القرن العشرين. فلم يعد مستساغاً مثلاً أن يترك مجتمع بأكمله يتعرض لمجاعة كاملة، أو يواجه بمفرده كوارث طبيعية هائلة مثل الزلازل والبراكين والفيضانات . لقد أصبح قبول مبدأ التكافلية هو قبول لمسئولية أخلاقية بين فواعل النظام الدولى . وهو الامر الذى تجلّى فى مسارعة الولايات المتحدة والدول الغربية مثلاً لتقديم المساعدة الفورية للاتحاد السوفييتى عند وقوع حادث مفاعل "شيرنوبل" وزلزال ارمينيا منذ سنوات . أو مسارعة الشرق والغرب لتقديم المساعدة لإيران الخمينية عند وقوع زلزال مدمر، رغم كل تجليات العداء الأيديولوجى والسياسى معها . أو مسارعة العديد من الدول والهيئات الخاصة لتقديم الغذاء للمناطق الافريقية التى نكبت بالجفاف ثم المجاعة منذ عدة سنوات . ولكن إلى جانب الشعور بالمسئولية الاخلاقية، هناك أيضا

شعور متنام بانه فى عالم مترابط متداخل فإن ترك المشكلات أو الكوارث تتفاقم أو تنفجر يمكن ان تكون له عواقب وخيمة على اماكن اخرى من هذا العالم مهما قربت أو بعدت المسافات . أى ان مبدأ التكافلية فى النظام العالمى يستند إلى دعامة اخرى غير الدعامة الاخلاقية، وهى دعامة " المصلحة الذاتية الوقائية المستنيرة"، إذا جاز التعبير . وانطلاقا من الدعامتين معا، تظهر مثلا الدعوة إلى الغاء أو تخفيف الديون الخارجية للبلدان الاكثر فقرا، ناهيك عن برامج المساعدات الإنمائية المتزايدة لهذه البلدان.

ج - ٥ - قبول مبدأ عالمية حقوق الإنسان :

(Universalization of Human Rights)

المبدأ الخامس فى النسق القيمى للنظام العالمى الجديد، هو تزايد القبول العام لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا كمجرد شأن وطنى داخلى، ولكن كشأن عالمى، يتجاوز حدود السيادة بعناها الضيق. فلم تعد "الدولة" أو أى نظام حاكم مطلق إلبد فى التعامل مع مواطنيه . واصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد - ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، واهم منها منظمة العفو الدولية، ولجان الرقابة الاقليمية - مثل رقابة إفريقيا (Africa Watch) و رقابة الشرق الأوسط (M.E.Watch) و رقابة امريكا اللاتينية (L.A. Watch) واستحدثت الجماعة الأوربية محكمة اقليمية فوق قومية لحقوق الإنسان، تتيح للمواطن ان يقاضى دولته اذ انتهكت حقوقه ولم يتمكن من التقاضى امام المحاكم الوطنية فى هذه الدولة. كما شهد هذا المبدأ فى "عالمية حقوق الإنسان" توسعا افقيا مستمرا فى النص على حقوق خاصة للجماعات التى تعرضت لظلم أو اهمال تاريخى طويل - مثل المرأة، والاقليات، والمسنين، والمعاقين، والبدو الرحل، وسكان المناطق النائية، وذلك تعويضا لهذه الجماعات عما يسمى "بالحرمان البنىوى" (structural deprivation) الذى يعيد انتاج نفسه بسبب عوامل لا دخل للافراد فيها، مهما كانت قدراتهم واستعداداتهم الطبيعية. ويشهد نفس المبدأ توسعا رأسيا فى نوعية هذه الحقوق، حيث لم تعد مقصورة على تلك التى وردت فى "الإعلان العالمى

لحقوق الإنسان" عام ١٩٤٨، والتي انصبت على الحقوق المدنية والسياسية، وأما تجاوزت ذلك إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - مثل حق التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على اجر عادل، وحق المعرفة .

ورغم أن أول الوثائق العالمية لحقوق الإنسان تعود إلى أكثر من أربعين سنة مضت، إلا أن الجديد فى السنوات الأخيرة هو تزايد الاهتمام - إن لم يكن الإصرار - على احترامها كشرط للقبول فى بعض التنظيمات الإقليمية، أو كشرط للحصول على المساعدات التنموية أو على شروط أفضل للمبادلات التجارية. وصحيح أن هذه القضية تستخدم أحياناً لاعتبارات سياسية لا تخلو من انتهازية، ولكن حتى مجرد استخدامها كورقة للضغط أو الإحراج السياسى بين الدول يشهد بتزايد أهمية هذه القيمة فى النظام الدولى الجديد.

وربما يكون احترام هذا المبدأ، حقوق الإنسان، المتسع افقياً والمتعمق رأسياً هو المؤشر الجامع المركب لكل منظومة القيم فى النظام العالمى الجديد. فما دامت هذه الحقوق بمفهومها الواسع تشمل حق التعبير والتنظيم والمشاركة، وحق الحياة والتعليم والصحة والعمل والسكن والاجر العادل، وحق المعرفة، والحق فى بيئة نظيفة، فإن ضمان هذه الحقوق واحترامها يصبح فى حد ذاته مؤشراً للتنمية والديموقراطية والعدالة- أى يصبح مؤشراً للتقدم الإنسانى .

ولذلك نجد فى أول تقرير سنوى يصدر عن برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) منذ شهور قليلة هذا العام (١٩٩٠) خروجاً عن المألوف فى قياس التنمية والتقدم . ويقدم التقرير مجموعة جديدة من المفردات الناشيرية التى تمثل فى مجموعها ما يسميه التقرير " المؤشر المركب لنوعية الحياة Quality of Life " "Index" . وتشمل مفردات هذا المؤشر المركب مفردات عن فرصة الحياة عند الولادة، ومعدلات التعليم وخاصة للمرأة، ومعدل نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء، وفرصته فى الحصول على عمل وعلى مسكن، ومعدل التلوث، ومعدل احترام الحقوق المدنية والسياسية، ونصيب الفرد من الكتب والصحف ووسائل الاعلام المسموعة

والمرئية، وبالطبع لا يهمل هذا المؤشر المركب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . ولكنه ينزع عن هذا الأخير قدسيته المعتادة . فهو، أولاً، يكشف بجلاء ووضوح أن ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى أى مجتمع لا يعنى بالضرورة ارتفاعاً مماثلاً على المفردات الأخرى لمؤشر "نوعية الحياة" . وهو، ثانياً، يكشف بجلاء ووضوح مماثلين ان عدالة توزيع الدخل (مقاسة بمعامل ارتباط جينى) هى الاكثر مصاحبة لمعظم المفردات الأخرى لمؤشر نوعية الحياة.

صحيح أن التقرير لم يتمكن من الحصول على كل البيانات الموثوقة حول كل مفردات هذا المؤشر لكل البلدان . ولكن سابقة هذه الممارسة العلمية بواسطة واحدة من اهم المنظمات الدولية، وتوقيتها مع انبثاق نظام عالمى جديد عام ١٩٩٠ هى تكريس لمنظومة القيم الجديدة التى تناولناها فى هذه المحاضرة .

د - المثقفون العرب والمستقبل :

على المثقفين العرب اعباء ضخمة تنتظرهم فيما تبقى من سنوات القرن العشرين وفى مطلع القرن الحادى والعشرين .

فهم، بداية، مسئولون عن استمرار الإشكاليات الثلاث الرئيسية، التى اشرنا إليها فى القسم ب من هذه الورقة، لمدة قرنين من الزمان دون حل . وكان وما يزال استمرار هذه الاشكاليات وغيرها هو احد اهم عوامل الدوران حول انفسنا فكريا، واهدار الطاقات والموارد والدماء العربية دون عائد إيجابى تراكمى يذكر. فما معنى، مثلاً، ان يقع العرب فى نكبات متكررة من محمد على إلى جمال عبد الناصر إلى صدام حسين، دون ان يكونوا قد تعلموا شيئاً فى طرق ادارة الصراع مع "الآخر الأجنبى" إلا بسبب نفس الأنماط الثقافية المتجذرة دون تغيير أو تبديل أو اقتلاع. وما معنى ان يدفع كل جيل عربى ضريبة دم فادحة بسبب الطغيان السياسى من ناحية والتطرف العقائدى من ناحية اخرى، الا بسبب انماط ثقافية متغلغلة دون تبديل أو تعديل أو تقويم . انها نفس الاشكاليات الثقافية التى عاشت معنا منذ الطهطاوى وإلى ذكى نجيب محمود، ومن الأفغانى ومحمد عبده إلى حسن البنا والشيخ شعراوى .

والمتشققون، ثانيا، مطالبون باستنفار الوظيفة الالهامية للثقافة فى مواجهة التدايعيات القاتلة للفتنة الكبرى الثانية التى بدأت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠، حينما غزا صدام حسين دولة الكويت. ولا اقصد هنا التدايعيات السياسية والعسكرية، فرما ليس ذلك دورهم أو فى مقدورهم . ولكنى اقصد رأب الأنشطار الذى حدث فى العقل والوجدان العربى من المحيط إلى الخليج، لا بين الحكومات والأنظمة فقط، ولا بين الشعوب العربية وحسب، ولكن أيضا فى اعماق اعماق كل مواطن عربى . لقد احدث هذا الأنشطار ما يشبه كراهية الذات والرغبة فى التنصل من العروبة وبقية العرب بين قطاعات كبيرة من ابناء الامة، وخاصة فى بلدان الخليج . ولكن رأب هذا الأنشطار لا ينبغى ان يتم بتضميد الجراح على ما فيها من صديد وأوساخ . اذ لابد من تنظيف الجراح أولاً قبل تضميدها . ويحدث ذلك بمراجعة نقدية امينة لمقولات الفكر القومى العربى التى آمن بها المفكرون العرب، واعتبروها من قبيل " المسلمات " أو " المقدسات " التى روجوا أو بشروا بها طيلة عدة عقود، دون شك حتى لو كان "شكا ديكرتيا"، ودون نقد أو مراجعة . فلا يعقل ان يتغير العالم، وتنهار أيديولوجيات وانظمة عاتية، وتحديث مراجعات عميقة وواسعة لمفاهيم ومقولات كانت راسخة فى ثقافات اخرى، ونظل نحن عازفون عن ذلك .

والمتشققون العرب مطالبون، ثالثاً، وكما قلنا بالانفتاح واخذ زمام المبادرة على قيم النظام العالمى الجديد، والتى تحدثنا عنها تفصيلا فى القسم ج من هذه الورقة . وبعد الاستيعاب والهضم والتمثل لهذه القيم فإن عليهم ان يرجوا لها ويبشروا بها، على الاقل لفتح حوار واسع حولها، حتى يتم تبني ما يتسق منها مع مشروع ثقافى عربى جديد لمشروع عربى قومى جديد.

وهم مطالبون، رابعا، بنسج خيوط هذا المشروع العربى الجديد . وهو مشروع لا بد بالضرورة ان يعيد صياغة الاهداف العربية الكبرى التى تبلورت على مدى قرنين من الزمان، ولكن على أسس جديدة وبآليات جديدة وممارسات جديدة . فالاهداف العربية الستة الرئيسية هى الديمقراطية، والعدالة، والوحدة، والاستقلال، والتنمية، والحفاظ على الهوية الحضارية للأمة . وهذه ربما لا يختلف عليها كثيرون . ولكن فى ضوء

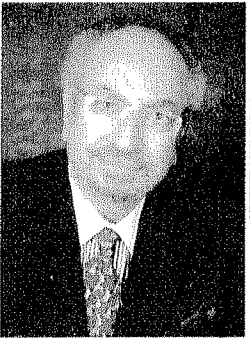
التجارب المريرة فى العلاقات العربية - العربية، وفى ضوء الهزائم والنكبات على أيدى " الآخر الاجنبى "، لا بد من أسس ووسائل وأساليب جديدة فى السعى نحو هذه الاهداف . وهنا تأتى الاستفادة من دروس النجاح والاحفاق عندنا وعند الاخرين . فالفريضة الغائبة فى مشروعاتنا السابقة كانت هى " العقلانية " و" الواقعية " و" التدريجية " . وغياب هذه الابعاد المعيارية فى مشروعاتنا السابقة هى التى حبستنا فى ازقة التاريخ الإنسانى المعاصر، وحالت بيننا وبين الخروج إلى الطريق العام السريع الذى تندفع عليه بقية الشعوب المتقدمة .

وهم، خامسا، وأخيراً مطالبون بأن يجعلوا العلم جزءاً لا يتجزأ من الثقافة وأن يجعلوا الثقافة بعدا لا يفترق ولا ينفصم عن التنمية . وبذلك تكون تنمية الثقافة وثقافة التنمية وجهين لنفس العملية المجتمعية العربية الشاملة فى المستقبل

فهرست

٧	مقدمة طبعة الأعمال الكاملة	○
٩	مقدمة الطبعة الأولى	○
١٣	بعد الغزو وقبيل القمة	○
	الفصل الأول :	○
١٥	تأملات في سلوك صدام حسين	
١٧	١ مبارك و صدام والمستقبل العربى	
١٩	٢ النهاب الوهاب	
٢١	٣ الخيانة العظمى فى شط العرب	
٢٤	٤ غوغائية صدام والقضية الفلسطينية	
٢٨	٥ البلطجة فى النظام الدولى	
	الفصل الثانى :	○
٣٥	عد حرب الخليج: مصر والعراق والكويت	
٣٧	١ جيوش الخواطر .. وجند الذكريات	
٤٠	٢ نهاية الاستبداد فى الوطن العربى	
٤٦	٣ الثقافة السياسية المصرية وأزمة الخليج	
٥٤	٤ الكويت: من الجنة، إلى الجحيم، إلى الدنيا	
٧٤	٥ من نكبة الكويت إلى نكبة العراق	
٧٩	٦ للعراق لا لصدام	
	الفصل الثالث :	○
	صيف ما بعد عاصفة الصحراء:	
٨٧	(حالة الأمة العربية فى يونيو ١٩٩١)	
٨٩	كراهية الذات الجماعية	

٩٤	البلادة القومية	٢
٩٩	خواطر أندلسية فى عام النكبة	٣
١٠٣	نظرة أوروبا إلى النكبة العربية	٤
١١٠	هواجس أوروبية تجاه مشكلات عربية	٥
	الفصل الرابع :	○
١١٧	زقاق التاريخ ودروس الفتنة الكبرى	
١١٩	اللعب فى زقاق التاريخ	١
١٢٣	وجه آخر لعاصفة الصحراء: اللعب فى زقاق المال	٢
١٣٠	النظام العربي ودروس الفتنة الكبرى	٣
١٣٢	الأوهام السبعة فى الحياة العربية	٤
	الفصل الخامس :	○
١٤٥	الخروج من زقاق التاريخ	
١٤٧	الأبعاد الثقافية للنظام العالمى الجديد	١
١٦٩	نحو عقد اجتماعى عربى جديد	٢
١٧٩	المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى	٣
١٩٥	الثقافة العربية وتحديات المستقبل	٤



سلسلة الأعمال الكاملة

الأعمال الكاملة

رغم انها نشرت على امتداد ثلاثين عاما أو يزيد، وفي أزمنة وأمكنة مختلفة، على امتداد الوطن العربي والعالم، إلا أن إعادة نشر الأعمال الكاملة للدكتور سعد الدين إبراهيم، بمناسبة بلوغه سن الستين، يكشف عن مشروع فكري معنوي متكامل ومتسق. ورغم عمق جذور هذا المشروع الفكري، إلا أن ساقه وفروعه قد نمت، وتزعرعت، وتشعبت، مع نمو صاحب المشروع وتفاعله وانفعاله مع هموم مصر والوطن العربي والعالم. وفي هذا كله كان الدكتور سعد الدين إبراهيم أمينا مع نفسه، يعبر عن ضميره بصراحة وقوة وسلاسة. وربما كانت هذه الأمانة والصراحة والقوة، هي التي فتحت عليه معارك فكرية وسياسية طاحنة، لم يتردد هو الآخر عن خوضها. وقد ضاعف من سخونة تلك المعارك، وخاصة في العقود الثلاثة التالية لهزيمة ١٩٦٧، أن صاحب المشروع لم يكتف بالتفكير والكتابة، ولكنه كان وما يزال داعية نشطا لما يؤمن به، وممارسا فعليا يحاول تطبيق ما يدعو إليه في الواقع الاجتماعي المحسوس.

أحمد غريب